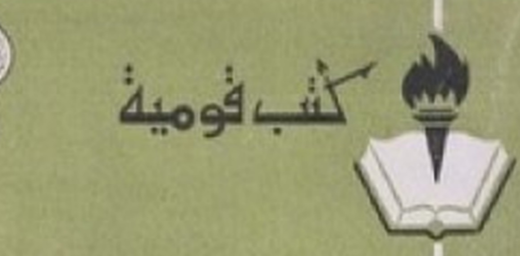





# قضية عُمان

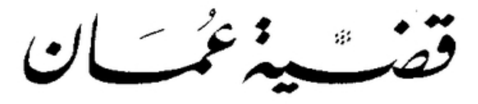
تأليف

حمدي حافظ

محمود الشرقاوي



كتب قومية




تأليف
حمدي حافظ
محمود الشرقاوي

# تقديم

عمان التى مازالت تكافح الاستعمار البريطانى ، هى موضوع هذا الكتاب الذى نقدمه للقارىء العربى .

وعمان جزء من الوطن العربى الكبير . كافحت طويلا فى سبيل الابقاء على عروبتها ، وناضلت طويلا ضد حملات بريطانيا لاخماد ثورتها التحررية . وهذا الكفاح يعنى أن عمان ، كقطعة عزيزة من الوطن العربى ، تمثل خصائص هذا الوطن فى حفاظه على قوميته ، وحريته ، وابقائه على عروبته .

لقد بقى وجه عمان عربيا ، وظل قلبها عربيا ، وبقى لسانها عربيا أيضا . هذه العروبة هى الرباط الذى يضم اقطار العرب داخل نطاق القومية العربية ، وهذه العروبة هى التى يصور هذا الكتاب وجهها وقلبها ومشاعرها وكفاحها ، ليرى الأخوة العرب ماذا يصنع اخوتهم فى عمان ، وليتم الترابط المرجو بين أبناء الوطن الكبير .

ونحن لانشك فى ان عمان عانت ولاتزال تعانى من الاستعمار البريطانى واعوانه ، ومازالت تكافح هذا الاستعمار الذى سلط شياطينه على مدن عمان وقراها فأهلك الاطفال والنساء والشيوخ

ونحن لانشك ايضا فى ان كفاح عمان سيكلل بالنجاح الظافر ، وان أمل الشعب العربى فى عمان سيتحقق بالحرية الكاملة والاستقلال التام ، بفضل كفاح الشعب ونضال أبنائه .

ان عمان ، الدرة الغالية فى جبين الوطن العربى ، تجد من حولها قلوب ملايين العرب الذين وحدت بينهم القومية العربية فى صعودها الظافر وانطلاقها الحر .

وليست جرائم بريطانيا فى عمان الا عنوانا للبربرية الوحشية ودليلا على ان الاستعمار لايزال يغمد سيفه فى قلب الشعب العربى هناك ، وانه لاسبيل الى حرية الشعب العربى العمانى الا بتحرره

الكامل من آثار هذا الاستعمار اللعين الذى يلفظ انفاسه الاخيرة فى ارض عمان العربية ، وجنوب الجزيرة العربية .

ان كفاح العرب واحد ..

ان انطلاق الشعب العربى . من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى ، واحد .

وليست عمان ، فى انطلاق شعبها الحر الابى ، الا دفعة حرة فى تيار القومية العربية الزاحف نحو الامل الكبير فى استفادة مجد العرب ، وتوحيد كلمة العرب .

ان مشكلة عمان قد انتقلت الآن الى الميدان الدولى ، ولعل الامم المتحدة تنصف هذا الشعب الباسل الذى يطالب بمكانه بين الاحرار . والذى يريد تطبيق حق مقرر فى ميثاق الامم المتحدة .

ومهما يكن من أمر فاننا نؤمن بشىء واحد هو ان عمان ستنتصر على قوى الاستعمار مهما تكن . وستهزم بريطانيا مهما تقاوم القوى الزاحفة فى طريق التحرير ..

( المؤلفان )

# الفصل الأول

## عمان ... أرضا وشعب

تقع عمان في أقصى الجنوب الشرقي لجزيرة العرب ، ويحدها من الشمال الخليج العربي ، ومن الغرب الربع الخالي ، ومن الجنوب البحر العربي ، ومن الشرق خليج عمان . وتبلغ مساحتها ١٥٠ الف كيلو متر مربع ، وهذا رقم تقديري اذ لم تبذل اية محاولة لتحديد مساحة عمان تحديدا دقيقا . اما عدد سكانها فيبلغ نحو مليون ونصف مليون نسمة ، وتتألف عمان من مقاطعات وامارات كثيرة . ولما كانت عمان بلدا زراعيا في الدرجة الاولى فان اقتصادها يعتمد على امكانياتها الزراعية أكثر مما يعتمد على أى شيء آخر .

**المقاطعات التي تتألف منها عمان ومنتجاتها الزراعية :**

١ ـ عمان الداخلية : وتضم الجبل الاخضر والمناطق المحيطة به ومن بينها المدن العمانية الكبرى ، كنزوى العاصمة والرستاق . وسمايل ، ونخل ، وفنجاء ، ومنطقة الظاهرة وهي أرض جبليـــة تتخللها الواحات والسهول الخصبة والوديان التي تشكل احـد المصادر الرئيسية للري .

٢ ـ الشرقية : وتضم أراضي سهلية ورمالا على جانب الجبال التي تمتد شمالا الى وادى حطاط ، وبلدة طيوى . حيث تكثر مصادر الري واكثرها صالحة للزراعة .

٣ ـ المنطقة التي تمتد من رءوس الجبال شمالا حتى حدود امارة قطر ، وهي أراضي صحراوية عديمة المياه فيما عدا راس الخيمة وبعض الامارات الاخرى .

٤ ـ منطقة الباطنة ، وهي أرض ساحلية سهلة تمتـد من شمال مسقط حتى رءوس الجبال وهي عبارة عن شريط ساحلي

يقع بين البحر والمناطق الداخلية الجبلية ، وتعتبر هذه المنطقة من أخصب مناطق عمان وأكثرها انتاجا وامكانيات زراعية ، وتعتمد الزراعة فيها على مياه الآبار .

٥ ـ ظفار : وهى المنطقة الجنوبية وتتالف من شق ساحلى منبسط تحاذيه الجبال .

والواقع انه يكاد يكون لكل من هـذه المنـاطق والمقاطعات مناخا خاصا وتربة خاصة به . وعلى الرغم مما يحيط بعمـان من سلاسل الجبال الكثيفة الشاهقة التى ترصع هذه البقعةالهائلة من شبه الجزيرة العربية فانها تتمتع بامكانيات زراعية ضخمة . ويمكن القول بأن هذه المقاطعات مختلفة اختلافا تاما سواء فيما يختص بامكانياتها الزراعية أو نوعيتها أو وفرتها أو مناخها . فنرى الجبل الاخضر مثلا ذا مناخ معتدل بالمقارنة الى المناطق الاخرى باستثناء مقاطعة ظفار ذات المناخ الموسمى ، ويكاد الجبل الاخضر ينفرد بزراعة اغلب الفواكه التى تنتجها المناطق المعتدلة فى العالم .

وينتج الجبل الاخضر العنب والرمان بوفـرة ، كمـا ينتج الخوخ والجوز والزيتون واللوز ، والبوت الذى يؤلف غاباتكثيفة ويعتبر الجبل الاخضر احد المصادر الرئيسية لانتاج الفـواكه بل يكاد ينفرد بانتاج بعضها الذى يحتاج الى تربة جبلية خاصـة ومناخ معتدل . وجو الجبل الاخضر بارد شتاء معتدل صيفا وهو يؤلف مصيفا طبيعيا ، ولكن صعوبة المواصـلات اليه لاتشجع السكان على ارتياده ، ويبلغ ارتفاع الجبل الاخضر عن سطحالبحر نحو ٣٣٠٠ متر مكونة بينها وبين البحر ارضا سهلية خصبة وهى تسمى الباطنة ، اما طبيعة المناطق الاخرى فتكاد تتشابه باستثناء ظفار ، فظفـار تقع فى المنطقة التى تهب عليها الرياح الموسـمية ، ولذلك فهى تمتاز بمناخ معتدل طوال العام . وظفار خصبة نسبيا وقد وصفها « جيمس موريس » فى كتابه « سلطان فى عمان » بانها جميلة يانعة وهى البلد الذى ينتج اللبـان المسـتكى . ومن اهم حاصلاتها الزراعية جوز الهند والحبوب .

أما المنطقة الساحلية السهلة (الباطنة) فتتنوع حاصلاتها وهى البلح والليمون والفواكه والخضروات والبقول . ويحتل التمـر

المقام الاول في محصولات عمان الزراعية سواء منها المنطقة الحجرية او المنطقة السهلية بل هو المحصول الاساسي الذى تقوم عليه حياة سكانها الذين يتخذون منه غذاءهم الرئيسي ويصدرون الفائض منه الى الخارج فى مختلف أدواره . والى جانب ذلك تنتج ارض عمان التبغ . ويكثر فى شمال المنطقة الساحلية ، وقصب السكر والقمح والقطن ، وتكاد المنطقتان تشتركان فى انتاج هذه المحاصيل فيما عدا القطن فهو من محاصيل المنطقة الداخلية ، كما تشترك جميع مناطق عمان فى انتاج المانجو والجوافة والحمضيات والبطاطس والبطيخ والتين والشمام ، ويوجد منه نوع يزيد وزن الواحدة منه على ٧٠ رطلا أو ٨٠ رطلا .

وهناك محاصيل اخرى كخشب الوقود . والماشية والسمن والجلود والحناء وصوف الماعز .

والى جانب الثروة الزراعية هناك الثروة السمكية ، اذتوجد الاسماك بوفرة كبيرة على طول شواطىء عمان ، وتكثر بصورة خاصة فى المناطق الجنوبية منها . وهى تضم أسماكا لا حصر لها ولا عد ، وتعتبر عنصرا رئيسيا فى غذاء السكان ، واهم المنتجات البحرية هى سمك القرش وسمك الساردينة . ونستطيع انتقول بأن عمان الداخلية تستطيع الاستغناء عن الخارج وتمد بقيةالمناطق المتاخمة لها بجميع المنتجات .

ثم هناك الثروة البترولية التى لم تستغل حتى الآن بسبب الظروف غير العادية التى تمر بها عمان . وقد اجمع الخبراء على ان منطقة عمان تضم كميات كبيرة من البترول وذلك لوقوعها فى « الحوض البترولى » ولم يستخرج البترول حتى الآن الا فى مقاطعة ظفار الخاضعة لسلطان مسقط ، وتقوم باستغلاله شركة امريكية هى شركة « ستى سرفس » كما اكتشف اخيرا فى جزيرة داس التابعة لامارة ابو ظبى . ومما يؤكد احتمال وجود البترول هو الصراع المحتدم بين الشركات الامريكية والانجليزية عليه . وفيما عدا منطقة ظفار فان الشركات الانجليزية ، هى التى تحتكر امتيازات البترول فى عمان . وقد تعاقدت شركة استثمار بترول عمان الانجليزية على استغلال البترول فى جميع مناطق عمان ، وقد تختلف أسماء الشركات الانجليزية وتتعدد بتعدد المناطق ولكنها

جميعا شركات انكليزية ومتفرعة من شركة نفط العراق المحدودة .

وتضم ارض عمان معادن كثيرة بعضها معروف والبعض لايزال مجهولا حتى يكشف عنه التنقيب . ويتنبأ بعض الخبراء الجيولوجيين بوجودالذهب والكبريت والفحم الحجرى والرصاص اما النوع الظاهر منها للعيان فهو « المغر » أو الاوكسيد الاحمر . ويوجد الآن فى جزيرة ، ( أبو موسى ) كما يوجد الملح والاسمدة الطبيعية فى جزر « كوريا موريا » التى اهداها أحد سلاطين مسقط لملكة انكلترا . وجزيرة ( الصير ، وتقوم شركة Golden Valley Colours الانجليزية باستخراج واستغلال الاوكسيد الاحمر فى الجزر التابعة لامارة الشارقة وهى ، أبو موسى وطنب ) ويقدر الانتاج السنوى بين ۲۰۰۰ و ٦٠٠٠ طن .

وتوجد فى عمان بعض حرف وصناعات يدوية ذات طابع بدائى كصناعة النسيج ، والاغطية الملونة من القطن العمانى . وهناك العباءات والاوانى النحاسية والفخارية وتشتهر « نزوى » « وعبرى » بهذه الصناعات . ويوجد فى متحف لندن كأس اثرية آية فى الفن كتب عليها ، صنع نزوى ، كما قامت فى المدن الداخلية الكبرى مصانع للاسلحة والذخيرة ويوجد حتى الآن فى القلاع العمانية التاريخية ، كقلعة نزوى والرستاق . مدافع كبيرة صنعت محليا كتب عليها اسم المكان الذى صنعت فيه واسم الامام الذى صنعت فى عهده واغلبها يعود الى الامام سيف بن سلطان ، الملقب بقيد الارض ، وهو العهد الذى بلغت فيه عمان أوج عظمتها السياسية والاقتصادية غير أن هذه الصناعات لم يعد لها من أثر اليوم بسبب الحروب المستمرة التى اضطرت عمان الى خوضها للدفاع عن استقلالها ضد المعتدين الاجانب . ولا تزال عمان تحتفظ حتى اليوم بصلات تجاريه مع عدد من البلدان فى مقدمتها الهند ، اذ تشترى عمان كل ما تحتاج اليه من المواد الغذائيه . كالارز والمنسوجات وأدوات المطبخ وغيرها من السلع الاستهلاكية التى لا تنتجها عمان . ومن ناحية أخرى تصدر عمان الى الهند أهم محصولاتها كالاسماك المجففة والبلح المجفف .

وقد ظلت عمان حتى وقت قريب تتمتع باقتصاد متين قبل ان تحكم بريطانيا سيطرتها على هذه البلاد وتحاربها اقتصاديا

وتجاريا . ولما كانت عمان تعتمد في توفير حاجات سكانها على المواد الغذائية والكساء من الخارج ، بل من الهند بالذات ، مقابل تصدير بعض محصولاتها الزراعية اليها ، فقد عرف الاستعمار البريطاني كيف يستغل هذه الناحية أيام سيطرته على الهند .

لقد كانت عمان فيما مضى تكاد تكفي نفسها بنفسها ، فقد كان انتاجها الزراعي وفيرا جدا وتجارتها مزدهرة وكانت تصدر الفائض من انتاجها الى البلاد التي أنشأت معها علاقات اقتصادية وتجارية كأمريكا وأوروبا وأفريقيا الشرقية والهند ، وحتى الحرب العالمية الثانية كانت عمان تصدر مسحوق السمك الى المانيا التي كانت تستغله في صناعاتها الحربية وقد سجلت هذه التجارة أرقاما ضخمة .

ان امكانيات عمان الزراعية ضخمة ونحن اذا وضعنا في اعتبارنا حقيقة واحدة وهي أن عمان لاتعاني كثافة في سكانها ، وهي المشكلة التي يعاني منها كثير من البلاد في العالم . فليس من الصعوبة أن نتصور المستقبل الزاهر الذي ينتظر هذه البلاد . فمصادر الري متوافرة ومصادر الطاقة الكهربائية متوافرة ايضا . فهناك بعض مساقط المياه التي يمكن استغلالها لتوفير الطاقة الكهربائية . كما أن سهول الباطنة تضم امكانيات مائية كثيرة وهي لاتحتاج الا لرءوس أموال وجهود لكي تتحول الى طاقات تروي هذه السهول الفسيحة وتزيد من خصبها وانتاجها .

ان الظروف غير العادية التي تمر بها عمان الآن لا تسمح باستغلال امكانياتها الزراعية والاقتصادية استغلالا حقيقيا . وأن معظم ماتنتجه عمان من هذه المحاصيل الزراعية هو للاستهلاك المحلي ولايصدر منه الا القليل الى الخارج . ولكن هذا يرجع الى الاوضاع التي تسود البلاد الآن وتحول بينها وبين استغلال ثرواتها ومواردها . انعمان تستطيع أن تتحول الى بلد مصدر للانتاج الزراعي وللمواد الغذائية التي يحتاج اليها الناس . واذا ما أتيح لعمان استغلال مصادرها وامكانياتها الزراعية والمائية فانها تستطيع أن تصدر الى الخارج كلا من المنتجات الآتية : الاسماك المجففة بأنواعها ـ والسردين ـ ومسحوق السمك ـ والتمور الجافة والمعبأة ـ والليمون الطازج والمجفف ـ وجوز الهند واللبان ـ والفواكه ـ

والقطن ـ والحبوب ـ والبطاطس ـ والفحم الخشبى والحجرى ـ وجلود الماعز ـ والحناء ـ والسمن ـ والخضر .

وسوف تكون اهم مشكلة تواجهها عمان بعد التحرر هو توفير مصادر الطاقة المائية وتوسيع رقعة الارض الزراعية وادخال أساليب الزراعة الحديثة والحصول على المساعدة الفنية من الدول العربية ، وسوف ييسر وجود البترول لعمان موارد ضخمة من الدخل تستطيع استغلاله فى النهوض باقتصادياتها الزراعية بحيث تحقق لنفسها مستوى لائقا ومستقبلا سعيدا .

وتحقيق هذه الاهداف مرهون بتحرر عمان وبوحدة اراضيها وسيطرتها على مقدراتها وشئونها وتمتعها بكامل سيادتها .

# الفصل الثاني

## الامامة في عمان

ان نظام الامامة معناه الحكم الديمقراطي . فالحاكم ينتخب بوساطة الشعب وعليه أن يستشير ذوى الرأى فى الامة فى كـــل الأمور التى تتعلق بمصلحة الشعب . وهذا النظام مطبق فى عمان منذ سقوط الدولة الاموية ، اذ هب العمانيون لمبايعة خليفة لهم اطلقوا عليه لقب الامام . وكان الرجــل المبــايع هو الجلندى بن مسعود بن جيفر بن الجلندى ، وجده جيفر كان يحكم عمان حينما ظهر النبى صلى الله عليه وسلم وقد اسلم طوعا حين تسلم كتاب الرسول الذى وفد به عمرو بن العاص ، وتولى بعد ذلك نشر الدعوة الاسلامية فى عمان ، وحفظ له العمانيون هذا الصنيع كأول حاكم لهم ، ولكن أبا العباس السفاح تمكن من القضاء على هذه الحركة ، اذ جرد لها قائده حازم بن خزيمة الخراسانى ، وكان الامام من ضمن القتلى فى هذه المعركة الفاصلة التى وقعت فى رأس الخيمة بساحل عمان الذى يسميه المستعمرون الآن الساحل المتصالح ، اذ لم يكن فى وسعه الا الجهاد ، ولكن أبا العباس اكتفى من ضم عمان اليه بالقضـــاء على الامام ، وترك الناس يعيشون فوضى . ولذلك هب الشعب سنة ١٧٧ هجرية ، زمن الخليفة هارون الرشيد وأعلن انتخاب امام جديد تخلصا من حالتهم المؤلمة فانتخبوا محمد ابن أبى عفان اليحمدى ، وتبعه الوارث بن كعب الخروصى ، ثم غسان ابن عبد الله اليحمدى سنة ١٩٢ هجرية واستمر الحال هكذا الى عهد المعتضد العباسى الذى أرسل جيشا سنة ٢٨٠ هجرية الى عمان وتمكن من القضاء على الامامة ، ولكن الامامة عادت بمبايعة راشــد بن الوليد ، الذى قتل من قبل العباسيين ، وبمبايعة الخليل بن شاذان سنة ٤٠٧ هجرية واستمرت الامامة مدة قرن كامل حتى تغلبت قبيلة النباهنة على عمان ، وانتهى حكم هؤلاء بظهور الامامـــة ثم بمقاومتهم لها وتفرق البلاد الى مقاطعات ، ثم بظهور الامامة التى

رفعت راس عمان عاليا ، وخرجت بها من الداخل الى المجــال الخارجي وأبرزت عمان دولة لها مكان سام فى التاريخ .

**اليعاربة :** لقد ظهرت البرتغال على مسرح السياسة العالمية كأول دولة مستعمرة ، وظهر العمانيون كأول شعب عربى يكافح الاستعمار ، ارسلت البرتغال قائدهم الفونس البوكرك الى الهند فاحتلها ، ولكى يؤمن طريق الهند كان لا بدله من ان يحتل مسقط وسواحل الخليج العربى ، فنجح فى ذلك ، ولكن العمانيين الذين واجههم « البوكرك » يومئذ منقســمون الى مقاطعــات تحكم كل مقاطعة قبيلة خاصة فأدركوا خطأهم وادركوا عمق الهاوية التى قادهم اليها ، ولم يجدوا منجيا لهم من ذلك سوى أن يعودوا الى نظام الامامة فانتخبوا الامام ناصر بن مرشد اليعربى ، فكان عليه اولا ان يقضى على رؤساء القبائل الذين ابوا ان ينساقوا مع أكثرية الشعب فنجح فى اخضاعهم وأعلن عمان دولة ذات سيادة وكيان ، وبقى عليه أن يخلص الوطن من المستعمرين فى الساحل وفى شمال عمان ، فأرسل قائده عبد الله بن غسان لاحتلال « لوى » المعقل البرتغالى الحصين فى منطقة الباطنة . فنجح فى ذلك ، ثم اتجــه الى راس الخيمة فانتصر الامام ناصر بقيادة القائد على بن احمد ، وبنى بعد ذلك حصنا للمراقبة قرب مدينــة صــحار التاريخيــة المشهورة بسوقها وأجلى المستعمر عن صور وقريات . وبعد وفاة الامام ناصر ــ رحمه الله ــ بايع العمانيون ابن عمه سلطان بن سيف اليعربى اعترافا بفضل هذا الامام عليهم وتسليما بجدارة ابن عمه فأتم هذا مسعى سلفه وقاتل البرتغال (فى مطرح وصحار ومسقط) فأجلاهم عنها ، وبذلك فقد البرتغاليون من عمان مركزا له أهميته الاستراتيجية فأصبح الخطر يتهددهم فى الهند وسواحل الخليج ، ولم يكن هذا الخطر بالنسبة لهم الا بفضل تلك الجيوش العربية التى اخرجتهم من عمان بقيادة الامامة العظمى . وليس من شأننا هنا أن نذكر قصة ملاحقة ائمة عمان للبرتغاليين واحتلال مراكزهم فى الهند وفى سواحل الخليج العربى وفى أفريقيا الشرقية ، واقامتهم لامبراطورية عظيمة تحكم المحيط الهندى اجمعه بفضل الاسطول البحرى الضخم الذي بنوه والذى كانت سـفنه تتدرع بالمدافع الثقيلة وتظهر وكأنها قلاع حربية سابحة فوق البحر .

هذه هي الامامة فى عمان ، كانت عزا للوطن ، وكان العمانيون حكماء فى الخضوع لها ، وكانوا ايضا أوفياء لهذه العائلة التي أجلت المستعمر عن بلادهم ، فانتخبوا من وجدوه صالحا من افرادها ، ولذلك تتابع اليعاربة فى حكم عمان فى خلال هذه الفترة عن طريق الانتخاب ، لا الوراثة أو القبيلة ، هذه هي الامامة التي كانت ــ كما ترى ــ عزا لعمان ولكنها منذ ان حاول المفرضون استغلالها للتسلط على الحكم عادت النكبة على الوطن واصيب من قبل اعدائه ، فعقب وفاة الامام سلطان بن سيف الثاني اراد بعض رجال الشعب ان يحفظوا له جميله فى مقارعة العجم وتعمير البلاد فاتجهوا الى مبايعة ولده من بعده ، فى حين وجد الكثيرون ان ولده صبي لايصلح للحكم ولاتجتمع فيه شروط الامامة فنصبوا اماما آخر ، وكان ذلك سببا فى تقهقر الوطن عن الدور الذي لعبه فى تسجيل تاريخه ، فمنذ ان انحرفت الامامة الانتخابية الى الوراثة حل البلاء على عمان ، فلقد استعان انصار سيف بن سلطان ، الصبي ، بالعجم ، وذهب سيف بنفسه اليهم ، وكان العجم يتحينون الفرصة للقضاء على هذه الدولة التي تنافسهم ، فمكنهم سيف واعوانه فدخلوا عمان حتى استطاع عماني بطل من مقاومتهم واخراجهم منها بعد ان جمع العمانيين حوله ، فأيدوه ونصروه وكان هذا الرجل هو احمد بن سعيد البوسعيد الذي حكم عمان كامام منتخب ، ثم جعل الحكم وراثيا فى أسرته ، فأحسن فى بدايته وأساء فى نهايته ، اذ خرج عن التراث الموروث فى الحكم الانتخابي .

**البوسعيد** : كان أحمد بن سعيد أول حكامهم ، ولكنه كما لاحظت لم يكن حاكما وراثيا ولا جاء عن طريق اغتصاب الحكم بل ظهر بمظهر البطولة ، واخرج الاجانب من الوطن ، ثم بويع بالامامة اعترافا بفضله هذا وبكفاءته لهذا المنصب ، وان شك بعض المؤرخين فى تمام بيعته الانتخابية نتيجة استغلاله للمركز ، الذي ناله من بعد بحصر الحكم فى أسرته وراثيا ، ولكن القول الذي لايقبل المناقشة ان احمد بن سعيد كان يدين بنظام الامامة ، وكان يقدر محافظة الشعب عليه ، ويحسب لذلك حسابا ، فبعدما توفى عين ولده سعيد اماما لا سلطانا أو ملكا أو اميرا على عمان ، ولكن اخاه سلطان اغتصب منه ادراة الحكم وابقى له اسم الامام فقط فى حين اخذ يدير الحكم فى مسقط اما أخوه الامام فقد بقى فى الرستاق ، وبعد

وفاته تنازع ولداه سليم وسعيد ادارة الحكم ، وتمكن سعيد من الفوز وتلقب بلقب السلطان وبذلك بدا واضحا انحراف البوسعيد عن تقدير وجهة الراى العام واعلنوه صراحة حكما وراثيا . ولو كان يحق لاحد أن يستغل عمله الوطنى ليحصر الملك فى ذريته لما كان أجدر من اليعاربة فى ذلك ، ولكنهم سلموا لحق الشعب بالتراث الانتخابي فعز الوطن فى عهدهم ، وانحرف البوسعيد فكانت النتيجة أن يدخل السلطان الحالى الاستعمار ، كما سنرى فيما بعد ، بل انه فى عهد سلطان بن احمد ظهرت المطامع الانجليزية والفرنسية فى ارتباطات أدت الى تقهقر النفوذ العمانى وتحطيم الاسطول الجبار ٠

لقد بدأ التدخل الاجنبى فى عهد سلطان بن أحمد بن سعيد المؤسس ثم واجه سعيد بن سلطان المعارك الكبيرة فى الداخل نتيجة لانشغاله بالتجارة ، وخدمة لمصلحته الخاصة ، وبدأ الاستعمار يستغل الفرصة ويضعف مركز الحكم فى عمان ؛ وكنتيجة للحكم الوراثي تنازع الاخوة فيما بينهم ، فأدى ذلك الى فصل نفوذ العمانيين بأفريقيا الشرقية وتأسيس دولة جديدة ؛ بل ان سالم بن ثوينى بن سعيد قتل أباه ليستأثر بالحكم ، وبتدبير من الانجليز كما هو ثابت تاريخيا ، وعند ذلك أدرك العمانيون هول ما يقودهم اليه الحكم الموروث ، فقاموا بانتخاب امام لهم وكان فى البوسعيد رجل صالح كف لحمل الاعباء وهو الامام عزان بن قيس بن أحمد بن سعيد فبايعوه اماما والتف حوله الجميع يتقدمهم الشيخان الامير صالح بن على الحارثى وسعيد ابن خلفان الخليلى ٠ واشتعلت الحرب بين السلطان قاتل أبيه وبين الامام وانصاره ، فتمكن الاماميون من احتلال المناطق الهامة فى عمان والوصول الى مدينة مطرح ، التى تبعد ميلين ونصف ميل عن العاصمة مسقط ، وهنالك تلقى بيعة الشعب كاملة سنة ١٢٨٥ هجرية ( ١٨٦٨ م ) وهذا هو نص البيعة الذى يعتبر دستورا للحكم الصالح :

« بسم الله الرحمن الرحيم : قد بايعناك على طاعة الله ورسوله ، وعلى الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ونصبناك اماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط الا تعقد راية

ولا تنفذ حكما ولا تقضي أمرا الا برأي المسلمين ومشورتهم . وقد بايعناك على انفاذ أحكام الله ـ تعالى ـ واقامة حدوده ، وقبض الجبايات . واقامة الجمعيات ، ونصرة المظلوم واغاثة الملهوف ، والا تأخذك في الله لومة لائم . وان تجعل القوى ضعيفا حتى تأخذ منه حق الله . والعزيز ذليلا حتى تنفذ فيه حكم الله ، وأن تمضي على سبيل الحق أو تفنى روحك فيه . وان تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين ».

وأخضع الامام عمان بأسرها فدخل مسقط . ولكن الانجليز اثاروا بعض القبائل على الامامة باغرائهم وتحريضهم وتسليحهم. كما انهم انسحبوا من تأييد سالم حينما وجدوا هزيمته . وجلبوا أخاه تركي بن سعد من بومباى فنزل الى ساحل عمان . وكانت تلك خطة محكمة ، فاتصل تركي ، من طريق الساحل ، بمقاطعة الظاهرة ، التى تبعد عن مركز الامامة ، وتصعب المواصلات بينه وبين الامام ، فتمكن من اغراء القبائل بالظاهرة وهجم تركي على مطرح ، وكان الامام قد جاء من نزوى ، عاصمة عمان ، ليشترك في معركة مطرح ، وهنالك اغرى تركي من يقتله ، فخر الامام المكافح العادل صريع ابن عمه ، الذى قدم من الهند معتمدا على الانجليز . وهكذا تجد كيف يناضل العمانيون في سبيل اقامة الامامة وكيف يتفق الاستبداد والاستعمار على مقاومتهم ، ثم هكذا نرى كيف أن الحاكم المنتخب يخلص البلاد من الاستعمار في حين يتهافت الحاكم الوارث للتحالف مع الاستعمار وادخاله الى البلاد. بل يلجأ اليه في بومباى ، وكر الاستعمار آنذاك . على ان المسألة لم تنته عند هذا الحد بل ان الشعب العماني عاد فثار مرة أخرى في عهد فيصل بن تركي ، وأعلن انتخاب الامام سالم بن راشد الخروصي . وفي حين كانت قوات الامام تبعد عن مسقط عاصمة السلطان خمسة أميال . اذ جلب الانجليز قوات من جيشهم المرابط بالهند . وحاربوا جيش الامام بحجة السلطان ، فلم تستطع قوات الامام المحدودة السلاح ان تصمد لجيش الانجليز المعبأة تعبئة كاملة فتقهقرت عن مسقط . الا انها استطاعت أن تكسب نصرا له قيمته ، هو اعتراف السلطان واعتراف الانجليز بدولة الامامة . فقد عقدت معاهدة للصلح اكدت هذا الاعتراف وكفلها المعتمد الانجليزي بمسقط . اذ كان هو المفاوض وحق له ذلك

اعتبارا لنظرة السلطان . لان الجيش الذى أوقف دخول الاماميين الى العاصمة هو جيش المفاوض «العفيف» كما ان المعتمد هو الذى وقع المعاهدة كأنما ليس هناك وجود للسلطان ، ووقعها من قبل الامام الشيخ العلامة الامير عيسى بن صالح الحارثى .

وقد هب العمانيون مرة ثانية وانتخبوا الامام محمد بن عبد الله الخليلى سنة ١٣٣٧ هجرية واستمر يحكم البلاد حتى توفى سنة ١٣٧٣ هجرية وفى خلال مدة حكمه اخذ السلطان يغتال الأكفاء من انصار الامام ، وبلغ عدد من اغتالهم السلطان تيمور سبعين رجلا من اكرم الرجال . اما ولده سعيد فقد لجأ الى الذهب يستميل به الناس. فانفق الاموال الباهظة واعطى الاعطيات الكبيرة فى حين يعيش شعبه ونفر من عائلته مشردين فى جهات الخليج ، ولماذا يهمه ذلك وهو يريد ان يكفل لنفسه النفوذ ؟ على أن العمانيين كانوا معتمدين على اخلاصهم لدولتهم ونظامهم فلم يكونوا يعبئون بكل هذا ولذلك فانه حينما توفى الامام محمد. بويع الامام غالب . فلم يجد السلطان اذ ذاك الا أن يستعين بالانجليز .

وحينما تولى الامام غالب وجد أن عمان فى حاجة الى اصلاحات كثيرة . وانه يجب ان يطلب مساعدة الدول العربية لانعاش القطر العمانى . والقيام بالاصلاحات المنشودة وتحقيق سيادة عمان الكاملة بانضمامها الى جامعة الدول العربية .

وقد وجد الانجليز فى هذا الاتجاه خطرا يهدد مصالحهم هناك . فأخذوا يتحينون الفرص لمهاجمة عمان ، وفى ٣١ من ديسمبر ١٩٥٥ بدات القوات البريطانية تضرب الشعب العربى فى عمان بكل قسوة وعنف بالقنابل . والدبابات . .

ولم يستسلم الشعب . بل حمل السلاح ، وراح يكافح من أجل تحرير بلده من أسر الاستعمار البريطانى .

وفيما يلى بيان بأسماء الأئمة الذين حكموا عمان ، منذ القرن الثانى الهجرى الى يومنا هذا :

# بنو جلندى أو بنو عمارة

## ( بعمان : العاصمة نزوى )

| | |
|---|---|
| جلندى بن مسعود الازدى | سنة ١٢٥ هـ |
| فترة شهور | سنة ١٣٧هـ ( ٧٥٤م ) |
| محمد بن ابى عفان الازدى | حول ١٧٧ هـ ( ٧٥٧ م ) |
| الوارث بن كعب اليحمدى | ١٨٥هـ ( ٨٠١ م ) |
| غسان بن عبد الله | ١٩٢ هـ ( ٨٠٨ م ) |
| عبد الملك بن حمير الازدى | ٢٠٨ هـ ( ٨٢٣ م ) |
| مهنا بن جيفر اليحمدى | ٢٢٦ هـ ( ٨٤١ م ) |
| الصلت بن مالك الازدى | ٢٣٧ هـ ( ٨٥١ م ) |
| راشد بن النضر | ٢٧٣ هـ ( ٨٨٦ م ) |
| عزان بن تميم | ٢٧٧ هـ ( ٨٩٠ م ) |
| محسن بن الحسن | ٢٨٤ هـ ( ٨٩٧ م ) |
| عزان بن خضر | ٢٨٥ هـ ( ٨٩٨ م ) |
| عبد الله بن محمد | ٢٨٦ هـ ( ٨٩٩ م ) |
| الصلت بن القاسم | ٢٨٧ هـ ( ٩٠٠ م ) |
| محمد بن الحسن «للمرة الثانية» | ٢٨٧ هـ ( ٩٠٠ م ) |
| الحسن بن محمد | ٢٨٧ هـ ( ٩٠٠ م ) |
| الحوارى بن مطرف | ٢٩٢ هـ ( ٩٠٥ م ) |
| عمر بن محمد بن مطرف | ٣٠٠ هـ ( ٩١٢ م ) |
| محمد بن يزيد الكندى | — |
| ملا البحرى | — |
| سعيد بن عبد الله بن محمد بن محبوب | ( توفى سنة ٣٢٨ هـ ) |
| راشد بن الوليد | ٣٢٨ هـ ( ٩٤٠ م ) |
| يوسف بن وجيه | ٣٣٤ هـ ( ٩٤٣ م ) |
| محمد بن يوسف بن وجيه | ٣٣٥ هـ ( ٩٤٤ م ) |
| ابو محمد رضوان بن جعفر | حول ٣٤٠ هـ ( ٩٥١ م ) حتى سنة ٣٦٢ هـ |
| الخليل بن شاذان بن الصلت بن مالك الخروصى | ٤٠٧ هـ ( ١٠١٥ م ) |
| راشد بن سعيد | ( توفى سنة ٤٤٥ هـ ) |

حفص بن راشد — ٤٤٥ هـ ( ١٠٥٣ م )
راشد بن علي — ٤٤٥ هـ ( ١٠٥٣ م )
( توفى سنة ٤٤٦ هـ )
ابو جاد موسى بن موسى — توفى سنة ٥٧٩ هـ ( ١١٨٣م )

## بنو نبهــان

## ٥٤٩ هـ ـ ٨٠٩ هـ

## ١١٥٤ م ـ ١٤٠٦ م

الفلاح بن المحسن النبهانى — ٥٤٩ هـ
عرار بن الفلاح
المظفر بن سليمان
مخزوم بن الفلاح — حتى سنة ٨٠٩ هـ
مالك بن علي الحوارى — ٨٠٩ هـ ( ١٤٠٦ م )

## بنو سامة بعمان

احمد بن الخليل — حول ٣٠٠ هـ ( ٩١٢ م )
عبد الحاتم بن ابراهيم — حول ٣١٦ هـ ( ٩٢٨ م )

## الأئمة بعمان

العاصمة نزوى وبهلى

ابو الحسن بن عبد الله بن خميس بن عامر الازدى : توفى فى ٢١ ذى القعــدة سنة ٨٤٦ هـ ٨٣٩ هـ ـ ١٤٣٥ م

٨٣٩ هـ ( ١٤٣٥ م )

عمر بن خطاب بن محمد بن أحمد بن شاذان بن صلت اليحمدى
٨٥٥ هـ ( ١٤٥١ م )
عمر الشريف — ٨٩٦ هـ ( ١٤٩١ م )
احمد بن محمد — ٨٩٧ هـ ( ١٤٩٧ م )
ابو الحسن بن عبد السلام — ٩٠٥ هـ ( ١٤٩٩ م )

محمد بن اسماعيل ٩٠٦ هـ ( ١٥٠٠ م )
بركات بن محمد بن اسماعيل ٩٣٦ هـ ( ١٥٦٩ م )
عبد الله بن محمد الهنائى ٩٦٧ هـ ( ١٥٧٠ م )
بركات « للمرة الثانية » ٩٦٨ هـ ( ١٥٧١ م )

## بنـو يعـــرب

( العاصمة : الرستاق ويبرين والحزم )

ناصر بن مرشد بن سلطان بن مالك
ابن ابى العرب ١٠٣٤ هـ ( ١٦٢٥ م )
سلطان بن يوسف بن مالك ١٠٥٩ هـ ( ١٦٤٩ م )
بلعرب بن سلطان بن سيف ١٠٧٩ هـ ( ١٦٦٨ م )
سيف بن سلطان بن سيف توفى سنة ١١٢٣ هـ (١٧١١م)
سلطان بن سيف بن سلطان بن سيف ١١٢٣ هـ ( ١٧١١ م )
مهنا بن سلطان بن سيف ١١٣١ هـ ( ١٧١٩ م )
يعرب بن بلعرب بن سلطان ١١٣٤ هـ ( ١٧٢١ م )
سيف بن سلطان «للمرة الثانية» ١١٣٥ هـ ( ١٧٢٣ م )
محمد بن ناصر بن غافر ١١٣٧ هـ ( ١٧٢٤ م )
سيف بن سلطان «للمرة الثالثة» ١١٤٠ هـ ( ١٧٢٧ م )
سلطان بن مرشد ١١٥١ هـ ( ١٧٣٨ م )
احمد بن سعيد بن أحمد بن محمد
البوسعيد ١١٥٤ هـ ( ١٧٤١ م )
عزان بن قيس بن عزان ١٢٨٥ هـ ( ١٨٦٨ م )
سالم بن راشد الخروصى ١٣٣١ هـ ( ١٩١٣ م )
محمد بن عبد الله بن سعيد بن خلفان
الخليلى ١٣٣٨ هـ ( ١٩٢٠ م )
غالب بن على الهنائى «الامام الحالى» ١٣٧٣ هـ ( ١٩٥٤ م )

# الفصل الثالث

# كفاح عمان واستقلالها

أجلت جنود أمامة عمان البرتغاليين عن مسقط سنة ١٦٥٠ ميلادية ، وألفت عمان الداخلية معها وحدة تامة بسطت سلطانها على ممتلكات البرتغال في افريقية على بلاد الخليج العربى ، ثم انتهت أيام مجد مسقط ووحدتها مع عمان بانتهاء القرن الثامن عشر فى حومة النزاع الاستعمارى بين فرنسا وبريطانيا .

فقد توغلت بريطانيا فى شئون مسقط وألزمتها فيما بين عامى ١٧٩٨ و ١٩٢٩ بواحد وعشرين تعهدا واتفاقا تمنح الرعايا البريطانيين امتيازات ضخمة وتفضلهم على غيرهم فى المعاملات التجارية . وتقرر لهم فى مسقط مقيمين ووكلاء وضباطا اقتصاديين وسياسيين عدا القناصل ، ثم لتغل أيدى السلطنة عن التصرف فى أراضيها الا بموافقة بريطانيا . وتطلق أيدى الانجليز فى شئون البلاد ومواردها ، وتمنحهم امتياز صيد الاسفنج فى الخليج العربى، وحق استغلال البترول والفحم وسائر المعادن ، وبالجملة لا تدع بريطانيا أمرا لهذه السلطنة التى تسمى دولة مستقلة ، وفى هذا القرن العشرين اتصلت الامامة فى عمان منذ سنة ١٩١٣ حتى الآن . ففى سنة ١٩١٣ ، اختارت عمان سالم بن راشد الخروصى اماما لها ، وغلبت سلطنة مسقط على أمرها ، يدفعها فى ذلك انحياز السلطنة نحو الانجليز ، ومخالفة القائمين عليها لتعاليم الاسلام فى رأى الأمامة ، والحصار المفروض من مسقط على عمان ، والحيلولة دون ورود الاسلحة من الخارج .

وفى سنة ١٩١٤ شنت القوات البريطانية مع قوات مسقط حربا على عمان استمرت ست سنوات .

وفي سنة ١٩١٩ طلبت بريطانيا الصلح ، وبعثت بمذكرة الى زعماء عمان تطلب منهم وقف اطلاق النار • وكان الموقع على المذكرة السير • ل • هاوارت ، وتعتبر هـــذه المذكرة من الناحية الدولية اعترافا باستقلال عمان ، وقد أوضح فيهــا قنصل مسقط سياسة الاستعمار البريطاني حيال عمان فقال في صددها

« أكتب اليكم هذه الأحرف بالخصوص . لأخبركم أن ارادتنا هي أن نساعد في تأليف حكومة عربية في كل البلاد العربية لتحكم حسب عوائدها . وحيث تخلص العرب من ربقة جوز الاتـــراك • فالرجاء وثيـــق أنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية الطيبة وبما أن الفرصة الآن سنحت لأن نلتفت الى عمان فانه من الواجب أن أحاول أن أشرح لكم سياستنا تجاه عمان كي تقدروا أن تفهموا مطمح نظرنا » •

وبعد أن بين في المذكرة انه يريد التباحث مع العمانيين لاقرار السلام في المنطقة أخذ يهدد الشعب العماني فقال :

« ان لدينا خمسمائة ألف من العســاكر المدربة على الحروب في العراق ، وقد فرغوا من أعمالهم الحربية ولاحاجة لنا بهم هناك• وبضعة آلاف منهم تكفي للاستيلاء على عمان بأسرها لو أننــا أردنا بكم سوءا •• والسيد تيمور يخالفكم في أنه دائما يحاول أن يكون على صداقة معنا ، وأنتم لا تجهلون ذلك وتعلمون أيضا أن الحاكم المتولي على السواحل لا يعجز عن فرض الخراج الباهظ على مايذهب اليكم ، كما يستطيـــع أن يخرج من بلادكم الاموال على الدوام ولا حيلة لكم في ذلك • وتعلمون كذلك أن زمام أمور البحر في أيدينا. فان كنتم تريدون مناصبتنا العداء فلن نسمح أن يباع لكم الأرز أو القمح أو الاثواب التي تلبسونها • ولن نبيح لكم بيع ثمركم ، مع ان كل تجارتكم لا تجري الا في بلادنا •• لكن اذا كنتم تستحسنون صداقتنا وتخابروننا في مهامكم ، لكنا ساعدناكم كما نساعد الآن السيد « تيمور » نعم ان لم ترضـــوا الآن أن تعاونونا فالعواقب الوخيمة ستحل بكم ، وليس بنا ، كمـــا صرحت من قبل •• ومن المتعذر أن نكون أصدقاء لمن لا يريد صداقتنا » •

ونحن نلاحظ أن هذه المذكرة على الرغم من أنهـــا تتضمن

التهديد . فانها تتضمن أيضا الاعتراف باستقلال عمـان ، اذ أن بريطانيا قد تقدمت بها الى امام عمان طلبا للصلح باسم مسقط ، وقد تأكد هذا الاعتراف سنة ١٩٢٠ بعقد معاهدة « السيب » التى وقعها نيابة عن الامام . محمد بن عبد الله الخليلى ، والشيخ عيسى بن صالح الحارثى أمير الشارقة ونائب الامام ، ومن قبل السلطان تيمور بن فيصل ، المستر وينكيت « أى س ا س » باليوز ، وقنصل بريطانيا فى مسقط ، وتضمنت الشروط التالية بعباراتها :

أولا : أن يكون كل وارد من عمـــان من جميع الاجناس الى مسقط ومطرح وصور وسائر بلدان الساحل . لا يؤخذ منه زيادة عن خمسة فى المائة .

ثانيا : أن يكون لجميـــع العمانيين الأمن والحرية فى جميع بلدان الساحل .

ثالثا : ترفع جميع التحجيرات على جميع الداخلين والخارجين من مسقط ومطرح وجميع بلدان الساحل .

رابعا : الا تأوى حكومة سلطان مســـقط مذنبا يهرب من انصاف العمانيين ، وان ترجعه اذا طلبوه منها ، والا تتدخل فى داخليتهم .

وهذه الشروط الاربعة للامامة .

وهناك أربعة شروط أخرى لسلطنة مسقط وهى :

١ ـ كل المشايخ والقبائل يكونون بالأمن والصلح مع حكومة سلطان مسقط ولا يهاجمون بلاد الساحل ولا يتدخلون فى حكومته

٢ ـ كل المسافرين الى عمان لشـــاغلهم الجـــائزة والامور التجارية يكونون أحرارا ولا تقوم تحجيرات على التجارة ولهم الامن .

٣ ـ كل محدث ومذنب يهرب اليهم يطردونه ولا يؤوونه .

٤ ـ دعاوى التجارة وغيرها التى تقـــام على العمانيين تسمع وتفصل على موجب الانصاف بالحكم الشرعى .

وقد كانت هذه المعاهدة انتصــــارا لكفاح الشعب العماني اذ اعترفت بسيادة عمان واستقلالها الذى تحاول بريطانيا اليوم انكاره على العمانيين . وقد اعترف المؤرخون الغربيون باستقلال عمان . وسلمت كل المصادر الرسمية البريطانية بهذه الحقيقة في وثائقها عن عمان ومسقط .

جاء في كتاب المعهد الملكى البريطانى عن الشرق الاوسط فى الفصل الخاص بمسقط وعمان ما يلى :

« والحق أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر لم يتجاوز نفــوذ سلاطين مسقط المناطق الساحلية وظفار الى قبائل داخلية عمان .

وفى سنة ١٩١٣ ثارت هذه القبائل وانتخبت لها اماما كان خلفه عام ١٩٢٠ الامام محمد بن عبد الله الخليلى . وهو فى الواقع صاحب السلطان على القبائل التى تقيم فى منطقة تمتد نحو مائتى ميل الى الشمال الغربى والجنوب الشرقى من مقر امامته « نزوى » الواقعة الى الجنوب من الجبل الأخضر . فهذه القبــــائل البدوية الداخلية تدين له بالولاء » .

وقد قال الكابتن « اكليز » الذى كان يقود قوات السلطــــان ضد الاماميين :

« ان معاهدة سنة ١٩٢٠ تعد تسليما باستقلال عمان » .

وقال ريتشارد سانجرى فى كتابه « شبه الجزيرة العربية » « وبانتهاء الحرب العالمية الاولى انقسمت البلاد الى قسمين امامة عمان فى المنطقة الجبلية وحكومة مسقط فى المنطقة الساحلية » .

ولكن .. ماذا كان وضع عمان بعد معاهدة السيب ؟ ..

لم تتمكن بريطانيا في خلال الحرب العــالمية الاولى من فرض سيطرتها على عمان الداخلية فاضطرت امام المقاومة العنيدة للشعب العمانى أن تعترف باستقلالها ولكنها ظلت تتحين الفرصة للسيطرة على عمان .

وأخذت بريطانيا تحرك السلطان للتدخل فى شئون عمـــان الداخلية حتى تستغل هذا الصراع الداخلى وتنقض على عمان .

وقد رأت بريطانيا أن الاستيلاء على عمان أصبح أمرا ضروريا لدعم سيطرتها فى هذه المنطقة ولتحصين مراكزها البترولية ، وكان من المحتم على بريطانيا حتى تستطيع الاستيلاء على عمان :

١ ـ أن تلغى أولا نظام الامامة . وهو النظام الانتخابى لرئيس الدولة ٠

٢ ـ أن تواجه حركة وطنية فى عمان لهـــا تاريـــخ وماض ولم تستسلم قط للمستعمرين الاجانب ٠

ولكن بريطانيا لم تنجح فى الاستيلاء على عمـان ، التى ظلت دولة مستقلة باعتراف بريطانيا نفسها فى معـــــاهدة السيب سنة ١٩٢٠ ٠ وازاء صمود عمان وثباتها رسمت بريطانيـــا خطة طويلة الأجل لاخضاعها ، وهى الخطة نفسها التى أشار اليهـــا القنصل البريطانى فى مذكرته لطلب الصلح عام ١٩٢٠ وتتلخص فى :

١ ـ الحصار الاقتصادى والتجويع ٠

٢ ـ منع وصول الاسلحة الى عمان الداخلية ٠

٣ ـ الاستيلاء على المواقع الاستراتيجية العمانية وتحويلهـــا الى قواعد عسكرية بريطانية .

٤ ـ اثارة الفتن الداخلية ٠

٥ ـ وأخيرا ٠٠ استخدام القوة المسلحة ٠

وقد قامت مقاومة شعبية ضد الاستعمار البريطانى فى مسقط نفسها طيلة فترة ما بعد المعاهدة . وحدثت أيضـــا عدة انتفاضات وطنية أهمها انتفاضة موظفى حكومة مسقط سنة ١٩٤٤ .

وأمام هذه المقاومة من جانب الشعب العمانى أخذت السلطات البريطانية ، متسترة وراء سلطان مسقط ، تعمل على نقض معاهدة السيب ١٩٢٠ ، وذلك لتحطيم الحركة الوطنية العمانية والقضاء على الامامة فيها ٠

وكانت الخطوة الاولى فى هذا السبيل هى رفـــع النســـبة المفروضة على البضائع الصادرة من عمان والواردة اليها من ٥ فى

المائة » المنصوص عليها فى المعاهدة » الى نسـبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٧٥٪ .

وفى سنة ١٩٥٤ حينما توفى الامام محمد بن عبد الله الخليلى ، وحينما اختار الشعب العمانى ، وفقا لتقاليده ، الامام غالب بن على ، تدخلت حكومة مسقط والسلطات البريطانية منتهكة بذلك معاهدة سنة ١٩٢٠ التى لا تبيح لها التدخل فى الشئون الداخلية لعمان واخذت بريطانيا تعمل على استخدام القبائل والمشايخ فى عمان لاثارة الفتن والمنازعات الداخلية . لكى تتخذ منها ذرائـع للتدخل فى البلاد .

وفرضت بريطانيا فى السنوات الاخيرة . قبـل العدوان ، حصارا محكما على عمان بحيث تعزلها عزلا تاما عن العالم الخارجى ، كما أحاطتها بعدد كبير من المراكز الحربية .

ولكن .. ما أسباب العدوان البريطانى على عمان ؟

ان السبب المباشر للعدوان هو : أولا : الوعى العربى ، ثانيا : البترول

**أولا : الوعى العربى :**

هناك عدة عوامل بلورت الوعى العربى فى عمـان ، ودفعت بالشعب العمانى الى المضى فى ركب العروبة المتحررة . وتحطيم شعار العزلة القديم . وليس من شك أن ثورة ٢٣ يوليو سـنة ١٩٥٢ كان لها أثر كبير فى نمو الوعى القومى العربى فى عمان . مما دفع الاحرار الى مضاعفة نشاطهم التحررى واعتنـاق مبادىء القومية العربية التى تنادى بالحرية والوحدة .

وقد تبلورت الحركة الوطنية فى منطقة الخليج العـربى بعد ثورة ٢٣ يوليو وضاعف من نشاطهـا مبادىء مؤتمر باندونج التى أعلنتها شعوب آسيا وأفريقية لاول مرة فى التاريخ فى ١٨ ابريل سنة ١٩٥٤ .

كل هذه العوامل مجتمعة دفعت بريطانيا لتعمـل على وضع العصائب على عيون الجماهير العربية فى الخليج العـربى . حتى

لا تعرف التطورات التي حدثت في الشرق الاوسط وفي العالم كله في السنوات العشر الاخيرة ، وتمنع انتشار مبادىء القومية العربية ومبادىء باندونج ..

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ضاعفت بريطانيا من قواتها وقواعدها العسكرية وبدأت في تكوين الجيش البريطاني الاول في بلدة « فلج القبائل » بسلطنة مسقط في صيف سنة ١٩٥٣ .

« وكان تكوين هذا الجيش هو المرحلة الاولى لمراحل العدوان على عمان وتلتها بعد ذلك مرحلتان هما في العرف العسكرى : مرحلتا تركيز ووثوب ، احداهما مرحلة « راس وقم » والثانية مرحلة « عبرى » .

ومن هاتين القاعدتين بدأت القوات البريطانية العدوان على عمان .

**ثانيا : البترول :**

اهتزت المنطقة في الخليج العربي بعد تاميم محمد مصدق للبترول الايراني في سنة ١٩٥١، ولذلك عمدت بريطانيا الى استغلال حقول البترول في هذه المنطقة التي كانت تعيش في عزلة تامة عن الموطن العربي لتعوض ما قد تفقده من بترول ايران .

وتحت عنوان « حرب الذهب الاسود » كتبت صحيفة « كومبا » الفرنسية مقالا في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٧ قالت فيه .

« ان الثروة البترولية في صحارى هذه المنطقة هي سبب الاحداث الاخيرة .

وكانت بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية تملك امتياز البترول في المنطقة كلها ولكنها فقدت هذه المكانة بعد الحرب . واضطرت الى البحث عن أراض جديدة ولو أدى ذلك الى العدوان على دولة مستقلة كامامة عمان .

وتبدأ قصة البترول سنة ١٩٢٢ حينما أعلن عن وجوده في

هذه المنطقة فقد كتب القنصل البريطاني في مسقط الى السلطان تيمور بن فيصل يخبره بوجودالبترول في البلاد وبضرورةعدم منح امتياز استغلاله الا لبريطانيا . وفي يناير سنة ١٩٢٣ رد السلطان تيمور على القنصل بخطاب يؤكد فيه انه لن يمنح أحدا الاذن باستغلال البترول الا بعد استشارة الوكيل السياسي في مسقط وموافقة حكومة الهند وانه بعد أن يثبت وجود البترول في البلاد سيبحث الامر مع القنصل لاتخاذ التدابير اللازمة وتنظيم العمل ووضع الشروط ، وقال السلطان ان العمل سيكون بطبيعةالحال احتكارا .

وفي سنة ١٩٢٥ منح السلطان تيمور شركه « دارسي » امتيازا لمبحث عن البترول والغاز الطبيعي وغيرهما من المنتجات ولكن هذا الامتياز انتهى سنة ١٩٢٩ .

وفي سنة ١٩٣٧ حصلت شركة « عمان وظفار » لاستثمار البترول التابعة لشركة بترول العراق على امتياز انتاج البترول ونقله ، ووقع الاتفاقية السلطان الحالي سعيد بن تيمور . ومنذ أن وقعت هذه الاتفاقية وحصلت الشركة على الامتياز سنة ١٩٣٧ لم تبدا الشركة اى عمل في البلاد ، وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يحدث أى شيء وبقي الامتياز للشركة وبترول البلاد المدفون احتياطيا للمستقبل .

ولكن حينما أمم الدكتور محمد مصدق بترول ايران في سنة ١٩٥١ تنبهت بريطانيا الى وجود البترول المدفون والامتياز الذى في يدها ، فالتفتت الى هذا الجزء من المنطقة وبدات تدق الابواب من جديد .

فابتدأت الشركة باديء ذى بدء بتكوين جيش نظامي يحميها من ثورة الشعب وكان هذا الجيش يتستر باسم « السلطان » ويحمل رايته على الرغم من وجرد ضباط بريطانيين فيه وقيادة بريطانية . وباسم هذا الجيش ولاجل مصالح هذه الشركة حدث العدوان الاخير على عمان . وأصبحت سلطنة مسقط قاعدة استعمارية بريطانية .

وفى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٧ نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » مقالا تحت عنوان « الحاكم الذى يريد البترول » قالت فيه :

« فى الشرق الاوسط نوعان من الحكام : الاغنياء بالبترول . وأولئك الذين يودون الاغتناء بالبترول ، والسلطان سعيد بن تيمور من الفريق الثانى ، والحقيقة أن آماله تقاسمه فيها الحكومة البريطانية وشركات البترول الامريكية والانجليزية مما جعل حياته معقدة ومشاكله خطيرة . وهذا أحد الاسباب التى دفعته لان يطلب هذا الاسبوع من أصدقائه المقربين من رجال سلاح الطيران الملكى الهجوم على حصون امام عمان الشيخ غالب بن على . فمنذ عامين ورجال شركة بترول العراق البريطانيون ينقبون فى عمان ، ولكن امامها واتباعه يهددون السلطان فيضطر لان يلجأ للبريطانيين من وقت لآخر لحصر الامام فى منطقته » .

واذا ما نجح الامام هذه المرة فان السلطان قد يفقد البترول وكذلك تفقده شركة بترول العراق التى تتضمن أسهمها فرنسية وأمريكية ويتولى الانجليز ادارتها .

وحلم الانجليز يتلخص فى الحصول على مصدر أساسى للبترول فى ذلك الركن من الجزيرة العربيــة ذى الموقف الدفاعى المناسب يماثل الحقول الغزيرة فى الكويت والبحرين على رأس الخليج . والسلطان يعى كل هذا فثقافته غربية وهو يقرأ صحيفة «التايمز اللندنية ويشترك فى الصحف الامريكية . وهو يعلم انه اذا فقد هو والبريطانيون عمان فانهم قد يفقدون واحة البريمى ، واذا فقدوا واحة البريمى فان المشيخات الساحلية التى تسيطر عليها بريطانيا والتى تجاور السلطان من الشمال قد تضيع أيضا . وستكون السيطرة البريطانية على البحرين والكويت معرضة للخطر والتهديد ويمكن أن تقع منطقة الخليج العربى كلها فى أيدى العرب .

# الفصل الرابع

## العدوان البريطاني على عمان

فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ زحفت القوات البريطانية الى مدينة « نزوى » عاصمة امامة عمان وعسكرت طوال الليل فى بلدة « فرق » ضاحية نزوى واحتلتها فجر يوم ١٥ ديسمبر .

وفى الصباح زحفت القوات كاملة من « فرق » الى نزوى • وكانت الطائرات البريطانية تشارك فى عمليات الزحف .

وقد قاوم الشعب العمانى القوات البريطانية مقاومة رائعة ، وكان تبرير بريطانيا لهذا العدوان اتهامها لامام عمان وزعمائها « بتدبير » خيانة ضد سلطان مسقط •

بيد أنه تبين ان بريطانيا حينما علمت أن امام عمان اراد ان يقيم علاقات ود وصداقة مع الدول العربية الشقيقة ، اعتبرت هذه الاعمال تآمرا وخيانة •

وقد عبرت عن هذا المعنى جريدة « نيويورك تايمز » الامريكية فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٧ فقالت :

« فى سنة ١٩٥٥ قرر السلطان ومؤيدوه البريطانيون ممن يهيمنون على جيش السلطان ويدبرون شئون حكومته الخارجية ، قرروا أن الامام قد ازداد طموحا وبلغ حدا كبيرا ، تعنى بذلك محاولة الامام الانضمام لجامعة الدول العربية • وعبر الصحفى البريطانى « جيمس موريس » الذى رافق سلطان مسقط فى رحلته من ظفار الى نزوى ومسقط عن طريق البر • عبر فى كتابه «سلطان فى عمان» عن شعوره ازاء العدوان البريطانى فقال :

« انني لست مقتنعا أبدا بمبررات اعمالنا وشرعيتها . وانه لامر يدعو الى التساؤل : هل لسلطان مسقط الحق فى ابعاد الامام ، او انه لم يعمل ذلك الا من أجل منح امتيازات البترول ؟ »

ثم تحدث « جيمس موريس » عن أعمال بريطانيا العدوانية فوصفها بأنها لا يمكن أن يقال عنها انها تصرفات بريئة أو « عبث أطفال » .

حتى وزير خارجية بريطانيا اعترف بأن قرار حكومة بريطانيا الذى يقضى بالتدخل للقضاء على الحركة الوطنية فى عمان كان من أجل المصالح البريطانية ، وقد أبلغ مجلس العموم بأن عمل بريطانيا لم يكن حسب أى اتفاقية مع سلطان مسقط .

ونستطيع الآن أن نلخص الادلة التى تدمغ بريطانيا وتثبت حق عمان فى الحرية والاستقلال :

١ ــ يثبت تاريخ عمان انها ظلت طوال القرون الماضية دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ــ تكوين سلطنة مسقط فى أواخر القرن الثامن عشر ، التى انفصلت عن الوطن الام وشكلت الجزء الساحلى فقط .

٣ ــ اسم « حكومة مسقط وعمان » دليل قاطع على وجود دولتين مستقلتين .

٤ ــ معاهدة « السيب » باعتراف المسئولين الانجليز انفسهم تؤكد استقلال عمان .

٥ ــ خرق حدود امامة عمان فى أثناء العدوان البريطانى واحتلال مركز « عبرى » الذى كان يقيم به ممثل الامام ، يعد دليلا على العدوان .

هذه الحقائق أدلة تثبت استقلال عمان وسيادتها من قبل الطرفين ونحب أن نطرحها للمناقشة أمام المغالطات البريطانية :

**أولا :** ان بريطانيا قد اعترفت بمقتضى معاهدة « السيب » سنة ١٩٢٠ ، بأنه لا يصح لها بأى حال أو مبرر أن ترسل جيوشها

وتعبر حدود أمامة عمان وتحتل مناطق يوجد بهـــــا من يمثلون الامام ٠

وهذا العمل يعتبر عدوانا خارجيا ســــــواء كانت الجيوش البريطانية مشتركة مع سلطان مسقط أو غير مشتركة ٠٠

ومن الغريب أن « سلوين لويد » وزير خارجية بريطانيا صرح كما سبق أن ذكرنا ، بأن العمليات الحربيه التى قامت بها بريطانيا لاحتلال عمان لم تكن حسب الاتفاقية المعقودة بينهـا وبين سلطان مسقط ، وانه من الواضح أن السبب فى اتخاذ هـــذا الاجراء هو المساعدات التى تلقاها العصاة من خارج أراضى السلطان ٠

وأضاف سلوين لويد فى مناقشته أمام مجلس العـــموم البريطانى :

« لهذا فان الحكومة البريطانية ترى انه يجدر بها ان تسرع فى الموافقة على طلب سلطان مسقط للمساعدة ، اذ أن لنا علاقات صداقة وتحالف مع السلطان وأســــلافه طوال الثلاثين والخمسين سنة الماضية » .

وحينما وصل «سلوين لويد» وزير خارجيةبريطانيا الىهذا القول وقف « نويل بيكر » وسأل : وهل نحن نقوم بمثل هذاالعمل لمجرد تلبية نداء أو بناء على التزامات تعدية ؟

فأجاب سلوين لويد : اننا لا نقوم بهذا العمل بناء علىالتزامات تعهدية ٠

ولما صرح لويد بهذا التصريح والاعتراف بأن حكومة بريطانيا لم تقم بتلك الاعمال العدوانية بناء على التزامات تعهدية ٠٠ علت صيحات الاحتجاج من جانب المعارضة ٠

ومضى سلوين لويد فى بيان سياسة حكومته فقال . « ولكننا اليوم نبذل الجهد لمساعدة صديق حميم » ٠

بهذه الكلمات والاعترافات وصف وزير خارجية بريطانيـــا سياسة حكومته ، فاعترف صراحة بأن حكومة بريطانيـــا ليست مرتبطة بأية معاهدة للتدخل فى شئون مسقط الداخلية .

وهذا المعنى بالذات يفسر احدى مواد المعاهدة المعقودة بين بريطانيا وسلطان مسقط والتى ينص احد بنودها على ما يلى :

« ان حكومة بريطانيا تلتزم بمساعدة سلطان مسقط ضد الخطر الخارجى الذى يهدد سلطنته . ولكنها لا تلتزم التدخل فى شئونه الداخلية » .

ومعنى هذا كله . انه ليس لحكومة البريطانية اى حق أو مبرر شرعى للتدخل فى شئون حكومة مسقط الداخلية وارسال الجيوش لمساعدتها .

فكيف اذن تخرق حكومة بريطانيا اتفاقياتها وتتدخل فى شئون الحكومة الداخلية وتبرر هذا التدخل بانه « مساعدة لصديق حميم » ؟ .

ليس هناك من جواب أو تفسير لهذا الاستفسار الا ان بريطانيا لا تحترم القوانين الدولية ولا تراعى ميثاق الامم المتحدة وانما هى تعمل من أجل مصالحها الذاتية .

ويؤكد هذه الحقيقة ، قول سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية . فى مجلس العموم البريطانى بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٧ حين قال :

« اننا اذا فشلنا فى جزء واحد فسيتبع ذلك اعتقاد الناس فى أماكن أخرى بأن دعاية اعدائنا المضادة لبريطانيا صحيحة وأن حكومتنا لسنت عازمة مستقبلا أو ليست قادرة أن تقف بجانب أصدقائها » .

وتفسير هذا الاعتراف هو أن حكومة بريطانيا متأكدة بصفه قاطعة من حرج مركزها القانونى لسبب تدخلها العدوانى المسلح فى عمان ، ذلك التدخل المخالف للمواثيق الدولية والذى لا هدف له الا حماية مصالح بريطانيا البترولية ودعم نفوذها فى منطقة الخليج العربى .

**ثانيا** : والسؤال الذى يدور فى الاذهان ويدور حوله موضوع المناقشة هو :

(ا) اذا كانت امامة عمان دولة مستقلة ذات سيادة . فكيف تسمح بريطانيا لنفسها بأن تبعث بجيوشها وتستولى على دولة لها حدودها وفيها نظام حكومى قائم بذاته منفصل عن سلطنة مسقط وللامام ممثلون فى المراكز يخضعون له مباشرة ؟

(ب) اذا كانت امامة عمان — كما يدعى بعض الانجليز والعملاء — تابعة لسلطان مسقط ، وأن الثورة حركة داخلية . فكيف تسمح بريطانيا لنفسها بالتدخل فى شئون دولة لا تربطها بهــا اتفاقات تسمح بالتدخل فى شئونها الداخلية .. ؟

ولو فرضنا أن هذه الثورة داخلية فانهــا تعنى أن الشعب يطالب بحقوقه واصلاح الوضع فى البلاد . وان اية حكومة خارجية ليس لها أى حق فى التدخل لقمع الحركة الوطنية الداخلية ، ما دامت تلك البلاد مستقلة وغير مستعمرة .

ونحن نستخلص من القسم الاول . ومن الغرض الثانى أن حكومة بريطانيا معتدية وانها لا تملك أى مبرر شرعى لعدوانها على امامة عمان .

وفى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٧ نشرت جريدة «الديلى تلغراف» البريطانية تصريحــــا للفيكونت « ستانجت » أدلى به فى مجلس العموم البريطانى قال فيه : « انه من الواضح اننا غزونا عمان » .

وفى أوائل شهر يوليو سنة١٩٥٧دخل طالب بن على « شقيق الامام غالب » أرض عمان . وحين وصوله «نزوى» واجتماعه بالامام وزعماء عمان ، أعلن الامام غالب الجهاد واسترداد أرض الوطن من الغاصبين ، ولقيت هذه الدعوة استجابة حارة من الشعب العمانى وكانت مفاجأة أذهلت القوات البريطانية الموجودة فى داخل عمان ، وأكبر هزيمة منيت بها قوات بريطانيا هى تلك التى حاقت بالفرقة المعسكرة فى « فرق » خارج مدينة « نزوى » وكان على رأسها القائد البريطانى « شيزمان » . وكان من أثر هــذه الهزيمة الساحقة أن خاف السلطان سعيد بن تيمور وكتب الرسالة التالية الى القنصل البريطانى العام فى مسقط :

« انكم تعلمون علم اليقين بالحالة التى تطورت الآن فى نزوى

واني أشعر بأن الوقت قد حان لـكي أطنب أقصى حد ممكن من المساعدة العسكرية والجوية التي تستطيع صديقتنا حكومة صاحبة الجلالة اعطاءنا اياها فى هذه الظروف . كما حدث فى الفترات السابقة التي دعمت صداقتنا .. واني من أجلها أحمـل الامتنان والشكر الدائم .. وسأكون جد شكرا اذا كان فى الامكان تقديم هذه المساعدات لاعادة الحالة وتجنب خسارة في الارواح .

ان الاحداث تسير الآن بسرعة بحيث لا أجد من الضرورى أن أذكر لكم ان السرعة التى سيتم بها تقديم المساعدة ستكون ذات أثر فعال ، وعليه سأكون شاكرا جدا لو بحثتم هذا الموضـوع مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية » .

وبعد وصول هذه الرسالة بيوم واحد أعلن وزير خارجيـة بريطانيا « سلوين لويد » فى مجلس العموم ان الحكومة البريطانية وافقت على طلب السلطان .

وفى ٢٣ من يوليو نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » مقالا بعنوان « ثورة جديدة فى الجزيرة العربية » استهلته بالهجوم على القومية العربية باعتبارها السبب المباشر لهذه الثورة وقالت « ان عزل سلطان مسقط وعمان سيؤدى الى زعزعة مركز بريطانيا فى المنطقة البترولية بل سيفتح الباب لخلع بقية حكـام المنطـقة الساحلية وينذر محمية عدن بالخطر » .

وقد ردد « شالمر روبرتس » هذا الـكلام فى حديث نشر بصحيفة « واشنطون بوست » بتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ فقال : « انه لو فقدت مسقط وعمان فستحدث نكسة تهز النفوذ البريطاني فى كل مشيخات الساحل وقطر والبحرين والكويت .. وكذلك ستتعرض عدن للتهديد ، وطبعا كل ما تخشاه بريطانيا هو القومية العربية . »

وفى يوم ٢٣ من يوليـو سنة ١٩٥٧ أعلن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم أن الاوامر صدرت لسـلاح الطيران البريطانى بالقيام بعمليات ضد الثوار فى عمان الوسطى .

وفى ٢٥ من يوليـو سنة ١٩٥٧ كتبت « نيويورك تايمز »

تقول : قامت اليوم قاذفات القنابل النفاثة التابعة لسلاح الطيران البريطاني بضرب حصن نزوي بالصواريخ وذلك فى أول هجوم ضد الثورة فى سلطنة مسقط وعمان العربية ٠

ومنذ ذلك التاريخ والحرب دائرة الرحى بين أحرار عمـان ، بقيادة الامام غالب بن على وبين القوات البريطانيـة ٠٠ وعلى الرغم من الصواريخ ، والقنابل الحارقة والجيوش الكبيرة ٠٠٠ فان شعب عمان ٠٠ يكافح ، ويقاتل ، دفاعا عن أرضه ، وكرامته وعروبته ٠

ان بريطانيا فى حربها ضد شعب عمان العربى ، لا تعترف بالقيم الانسانية فقد رفضت أن تقوم اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتقديم مساعداتها الطبية لضحايا العدوان البريطانى فى عمان ٠

وفيما يلى نص الخطاب الذى أرسله « ف ٠ سيورديت » نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى السيد محمد الحارثى :

جنيف فى ١١ من ديسمبر ١٩٥٨

حضرة صاحب السعادة

السيد محمد محمد الحارثى ، ممثل امامة عمان :

أتشرف بتأكيد محادثتنا الشفوية التى تمت فيما بيننـا يوم الثلاثاء الموافق ٩ من ديسمبر بشأن امكان قيام اللجنة الدولية للصليب الاحمر بتقديم الخدمات الانسانية التى طلبتموها لضحايا الحوادث الاخيرة فى عمان ٠

وكما سبق أن أوضحت لسيادتكم ، لا يمكن للجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل فى أى بلد دون موافقة السلطات الرسمية المختصة فيها واللجنة تعمل دائما فى علانية تامة ودون تحيز ويعتبر ذلك من الامور الجوهرية اللازمة لها لكى تكسب ثقة جميع أطراف النزاع وبدون هذه الثقة لا يتسنى لها القيام برسالتها الانسانية ، وبمجرد تلقينـا للمعلومات التى أرسلتموها بناء على طلبنا بعد زيارتكم الاخيرة ، أصدرنا تعليماتنا الى المستر دى ترلز ، مندوبنا العام بالشرق الاوسط للقيام بزيارة عمان لبحث امكانيات المساعدة

التى يمكن للجنة الدولية للصليب الاحمر أن تقدمها لضحايا الحوادث الاخيرة هناك ، وفتح اعتماد مبدئى لتمكينه من تقديم الاسعافات العاجلة حتى يتم اعداد خطة شاملة ٠

ويؤسفنا القول بأنه على الرغم من تكرار رجائنا ، عن طريق كل من المستر دى تراز واللجنة الدولية للصليب الاحمر فى جنيف، فانه قد تبين استحالة القيام بهذه المهمة اذ أن سلطان مسقط رفض منح تأشيرات الدخول اللازمة ٠

هذا ويقوم المستر دى تراز بتتبع هذه المسألة عن كثب ، وسيتوجه الى عمان بمجرد الاذن له بذلك ٠

وفى أثناء احدى زياراته الى القاهرة سيقوم سيادته ، بلا شك، بالاتصال بكم لافادتكم عن تطورات الموضوع ، وسوف يكون من المفيد جدا لو تفضلتم سيادتكم باعطائه أى معلومات اضافية من ناحيتكم ٠

هذا وفى حالة طلب مساعدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر يهمنا الوصول الى أكبر قدر ممكن من المعلومات فيما يتعلق بعدد وحالة الضحايا . فيما اذا كانوا مرضى أو جرحى أو أسرى حرب أو محاصرين .. الخ ..

وكذلك طبيعة ومقدار المساعدة المطلوبة .

واننى يا صاحب السعادة المخلص لك ٠

امضاء
ف ٠ سيورديت
نائب الرئيس

وبناء على ذلك تكون السلطات البريطانية فى عمان قد ارتكبت جريمة ابادة جنس وخرقت ميثاق الامم المتحدة ، اذ تنص الفقرة الثالثة من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة على « تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات

الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، وبلا تفريق بين الرجال والنساء » ٠

والمادة الثالثة عشرة تنص على « انماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعيه والثقافية والتعليمية والصحية ، والاعانه على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة ، بلا تمييز بينهم بسبب الجنس او اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء » ٠

وفى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ تم التوقيع على اتفاقية لمنع ابادة الجنس ، وطبقا لهذه الاتفاقية أصبحت المعاملة التى تعاملها دولة لرعاياها الوطنيين ، ليست من اختصاصها المطلق ، ولكنها أصبحت مسألة دولية ، سواء أكانت تلك المعاملة فى وقت السلم أم فى وقت الحرب وهذا ما نصت عليه الاتفاقية فى المادة الاولى :

« وتؤكد الاطراف المتعاقدة أن الافعال التى ترمى الى ابادة الجنس ، سواء ارتكبت فى زمن السلم أو فى زمن الحرب ، تعد جريمة فى نظر القانون الدولى، وتتعهد باتخاذ التدابير لمنع ارتكابها والعقاب عليها » ٠

وقد عرفت المادة الثانية من الاتفاقية جريمه ابادة الجنس بأنها « ارتكاب فعل من الافعال المنصوص عليها فى المادتين الثانية والثالثة بقصد القضاء الكلى أوالجزئى على جماعة بشريةبسبب صفتها الوطنية أو العنصرية او الجنسية او الدينية » .

والافعال التى تضمنتها المادة الثانية هى :

١ ــ قتل أعضاء الجماعة ٠

٢ ــ الاعتداء الجسيم على أفراد هذه الجماعة جسمانيا أو نفسيا ٠

٣ ــ اخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية من شأنها القضاء عليها ماديا كلا أو بعضا ٠

٤ ــ اتخاذ وسائل من شأنها اعاقة التناسل داخل هذه الجماعة ٠

٥ ـ نقل الصغار قسرا من جماعة الى أخرى ·

وتتضمن المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ما يلى :
تعتبر الأفعال الآتية معاقبا عليها :

١ ـ ابادة الجنس ·

٢ ـ الاتفاق بقصد ارتكاب ابادة الجنس ·

٣ ـ التحريض المباشر العلنى على ارتكاب ابادة الجنس ·

٤ ـ الشروع فى ابادة الجنس ·

٥ ـ الأشتراك فى ابادة الجنس ·

وتفرض اتفاقية جريمة أبادة الجنس التزامات على الاعضاء الموقعين عليها سواء أكان ذلك فى النطاق الداخلى أم فى النطاق الدولى ·

**اولا ـ فى النطاق الداخلى ( الوطنى ) :**

تلزم الاتفاقية الدول المتعاقدة باصدار التشريعات الضرورية لجعل نصوصها ملزمة ، ولا سيما فيما يتعلق بالعقوبات · كما تلزم الدول المتعاقدة أيضا بمحاكمة الاشخاص المتهمين بهذه الجرائم فى محاكمها الوطنية ·

**ثانيا ـ فى النطاق الدولى :**

توافق الدول المتعاقدة على أن الافعال التى ذكرت فى المادة الثالثة من الاتفاقية لا تعتبر من الجرائم السياسية ، وانما تعتبر من جرائم القانون العام ، وبناء عليه يجوز تسليم المجرمين فيها وفقا لقوانينها ومعاهداتها ( المادة ٧ من الاتفاقية ) ·

ونحن نورد هنا أدلة اتهام بريطانيا بابادة شعب عمان · وبقى على محكمة العدل الدولية أن تتحرك ، وتدين بريطانيا بمقتضى الاتفاقية المبرمة سنة ١٩٤٨ حتى يؤمن الراى العام العالمى بأن الانسانية تعيش فى عصر القانون ، لا فى عصر شريعة الغاب ·

فى ابان الحرب العالمية الثانية انتزعت السلطات البريطانية فى عمان أجزاء هامة اتخذتها قواعد حربية . وكانت جزيرة «مصيرة» و « رأس الحد » و « صلاله » هى المناطق التى استحوذ عليها الانجليز فى عمان مدعين انها لحماية البلاد من أخطار الحرب ، وهى فى الواقع لحماية مصالحهم الاستعمارية مقابل تعويضات تافهة لم يكن يستفيد منها الشعب اية فائدة .

كانت جزيرة مصيرة أهم وأكبر القواعد الحربية فى عمان والتى لعبت دورا كبيرا فى الحرب كقاعدة دفاعيه للحلفاء ، ولكن الجزيرة كانت مسرحا لأسوأ وأحط ضروب الاستغلال الاستعمارى واستهتاره بالحقوق الانسانية ، ذهب ضحيته مئات من العمال العمانيين الذين يعملون ويكدحون فى تلك القواعد .

فقد كان تسجيل العمال العمانيين الموفدين الى جزيرة مصيرة للعمل فى القواعد البريطانية يتم فى العاصمة عن طريق مؤسسة تجارية أجنبيه يملكها أحد الاحتكاريين الهندوك المتوطنين فى عمان، وقد استغل هذا التاجر العمال استغلالا بشعا اذ لم يقف استغلاله عند حد دفع أجور زهيدة لا تسد الرمق فحسب . بل ان أبشع صورة لذلك الاستغلال كانت تتمثل فى نوع التغذية التى كانت تقدم للعمال وفى المساكن الحقيرة غير الصحية التى كانوا يعيشون فيها .

تقع جزيرة « مصيرة » فى الجزء الجنوبى من عمان على البحر الجنوبى ، وموقعها يعطيها مناخا فريدا فى السوء ، فالهواء مشبع بالرطوبة فى الشتاء ، وملتهب شديد الحرارة فى الصيف ، وانعدام مياه الشرب فيها يجعل الحياة مرهقة، وتتطلب مناعة غذائيه ومقاومة صحية كافية ، وطبعا لم يكن هذا أو ذاك متوافرا للعمال العمانيين. على يد تلك المؤسسه الاحتكارية المتعاونة مع الاستعمار فقد كان الطعام الخالى من جميع عناصر التغذيه الى جانب الاعمال الشاقه التى تحتاج الى طاقة بشرية هائلة وانعدام الوسائل الصحية والوقائية السبب الرئيسى فى ارتفاع نسبة الوفيات بين العمال العمانيين . ولم يجد العمال من يهتم بأمرهم ويدافع عن حقوقهم . فكانوا يعاملون معامله وحشية من الجنود الانجليز ..

ولم يختلف وضع العمال العمانيين في قاعدة « صلالة » عنه في جزيرة « مصيرة » ان لم يكن أسوأ ، فالعمال هناك يتعرضون لنفس المعاملة والقسوة والاحتقار ويواجهون نفس المصير المظلم ·

وفى ٢٤ من يوليو سنة ١٩٥٧ قامت قاذفات القنابل الصاروخية البريطانية بغارات عنيفة على المواقع الجبلية التى تحتلها قوات الوطنيين ·

وفى ٢٧ من يوليو دمرت الطائرات البريطانية بالصواريخ والقنابل مدينتى نزوى وأزكى تدميرا تاما ·

وفى ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وافق مجلس الامه « المصرى » بالاجماع على القرار التالى باستنكار الاعتداء البريطانى على شعب عمان العربى :

« يقرر مجلس الامة لجمهورية مصر أنه باسم الشعب المصرى يستنكر أشد الاستنكار الاعتداءات الوحشية على الشعب العربى المسالم فى عمان ، واستخدامها أسلحة الدمار فى تخريب المدن والقرى والفتك بالسكان الآمنين الذين لا ذنب لهم الا سعيهم للتحرر من السيطرة الاجنبية ·

ومجلس الامة يهيب بالهيئات النيابية فى العالم أن تشاركه فى الاحتجاج على تلك الفظائع وحمل حكوماتها على التدخل لوضع حد لها ، تحقيقا لمبادىء الامم المتحدة ، واحتراما لحقوق الانسان

وفى ٨ من أغسطس أكد الامام غالب بن على أن المجاهدين العمانيين صامدون أمام عدوان قوات سلطان مسقط ، التى تؤيدها طائرات وقوات المستعمرين البريطانيين · وقال : ان القتال لن يتوقف ، حتى ينتزع العمانيون حقهم كاملا فى الحرية والاستقلال والسيادة ، رغم وحشية المعتدين الذين لم يتورعوا عن تقتيل وترويع النساء الحوامل والمرضعات والشيوخ والاطفال ·

وقال الامام غالب أيضا : « ان الشعب العمانى لن يقبل وقف القتال ، الا اذا اعترف المعتدون باستقلال عمان ، وهو ما سبق أن اعترفوا به فى المعاهدة المبرمة بينهم وبين عمان » ·

وفي يناير سنة ١٩٥٩ قامت الطائرات البريطانية من قاذفات القنابل بغارات وحشية على الجبل الاخضر واستخدمت في هذه الغارات قنابل تحتوى على مواد سامة سقطت في مجرى المياه وآبار الشرب، وقد نتج عن هذه القنابل مقتل عدد كبير من المواطنين الابرياء من أثر المواد السامة المنتشرة في المياه . كما نفق عدد من الحيوانات والماشية .

وفي أبريل سنة ١٩٥٩ نشرت جريدة « الديلي وركر » البريطانية مقالا شجعت فيه السياسة البريطانية في عمان فقالت : « ان سلطان مسقط خاضع للحماية البريطانية وهو يدعي أنه حاكم عمان أيضا ، ولكن هذا الادعاء ينازعه فيه الامام ، الحاكم الروحي والمدني لعمان ، وهو بالتأكيد ليس خاضعا للحماية البريطانية ، ثم أن هناك بترولا في عمان »

وتمضي الجريدة في مقالها قائلة .. نسمع أحيانا ، قليلا من الانباء عن نشاط عسكري بريطاني هناك . فما المبررات والحجج لذلك ..؟ اننا لا نحتاج الى البحث عن الاسباب .. انها البترول .

واذا كانت عمان ومسقط دولتين فان أي شيء تفعله القوات البريطانية في مجرى الحرب هناك يؤلف عدوانا « مكشوفا » يجرى دون مبرر وخلافا « لميثاق الامم المتحدة » .

وقد فعلها ماكميلان ، وسلوين لويد ، وشركاؤهما ، منتصرين لدولة هي مسقط ضد دولة أخرى في حرب عدوانيه يخوض غمارها ويموت فيها الشباب البريطاني وغيرهم من جهة والشباب العماني وغيرهم من جهة اخرى .. من اجل البترول .

واذا كانت عمان جزءا من مسقط فان ما يجرى فيها اذن ليس حربا ولكنه قضاء على ثورة فقط ، وبريطانيا وحدها تساعد فيما يسمى حفظ القانون ، فما الوضع الحقيقي ؟ وهل عمان جزء من مسقط ؟.. وهل الحكومه البريطانية على حق حين تدعو سلطان مسقط بأنه « سلطان مسقط وعمان » ؟.. من سوء حظ الحكومة البريطانية ان الجواب على هذه الاسئلة موجود بوضوح تام في معاهدة « السيب » المعقودة في ٢٥ من سبتمبر ١٩٢٠ أن هذه المعاهدة مضرة

بالحكومة البريطانية وهى لذلك لا تستطيع أن تبرز نسخة منهـا ، ولكن ليس ثمة أدنى شك فى وجودها . وعلى هذا فانه ليس لدى الحكومة البريطانيه الحق بأى شكل من الاشكال، وفقا للقانون الدولى وسواء بصفتها حامية سلطان مسقط أو بأى صفة أخرى٠٠ ان تشن حربا ضد عمان وهى اذ تفعـل ذلك ترتكب عدوانا « مكشوفا » ، ان البترول لا يغير القانون الدولى ، وانما يغير السلوك الدولى ٠

ماذا تعمل الحكومة البريطانية فى الواقع ؟

انـنا نعلم الشىء القليل جدامن الصحافةالبريطانية ، والشعب البريطانى لا يعرف شيئا على الاطلاق ، ولا شك أنهـا ظاهرة غريبة للحكومة الديمقراطية فى العالم الحر . أن يكون القارىء البريطـانى جاهلا بما تقوله القاهرة وبما تقوله الحكومة البريطانية على السواء، وجاهلا أكثر بما تفعله الحكومة البريطانية باسمه وبأمواله وبحياة ولده ٠

لقد كانت عمـان ـ فى البـدء ـ ضرورية لمطـالب الدفاع عن مواصلات الامبراطورية البريطانية، وخاصه عن طريق الهند، وحينما تحررت الهند كانت عمان ضرورية لبريطانيا بسبب مناجمها (الفحم والمنجنيز وغيرهما ) وأخيرا حينما كسب الحلفاء الحرب العالمية الثانية وتبتوا مصالحهم البترولية فى هــذه المنطقة ؛ أصبحت السياسة ابترولية انجيـل سلوكهم وهادى خطاهم ، ووقعت عمـان ضحية لمعركة السيطرة على البترول واحتكاره ٠

هذا ولا تزال المعارك دائرة بين الشعب العمانى بقيـادة الامام غالب بن على والقوات البريطانية وقوات السلطان سعيد بن تيمور٠٠ حتى اليوم ٠

# الفصل الخامس

# الجامعة العربية وقضية عمان

بدأت صلة امامة عمان بالجامعة العربية منذ انتخاب الامام الحالى ( غالب بن على ) سنة ١٩٥٤ ٠فقد بعث الامام الى جامعة الدول العربية برسالة يطالب فيها بالاعتراف بعمان دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، ودراسة أوضاعها وقبول انضمامها الى الجامعة ٠

وفى ١١ من ديسمبر وافق مجلس الجامعة على توجيهات اللجنة السياسية فى هذا الشأن وهى : ( أحيطت اللجنة علما برسالة امام عمان وأوصت بانتظار نتيجة ما تقوم به الامانة العامة مستعينة بالدول الاعضاء ، من دراسات لامامة عمان ) ٠

وبحثت الامانة العامة خير الاساليب لابراز استقلال عمان واظهار كيانها الدولى ونظرت اللجنة السياسية الموضوع فى اجتماعها يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٥٥ فى ضوء مذكرة الامانة العامة التى تضمنت الرأى فيه ٠

وتقدمت اللجنة بتوصية أقرها مجلس الجامعة وجاء فيها :

( عينت اللجنة بطلب عمان « الانضمام الى جامعة الدول العربية » وتوصى بأن يؤجل الموضوع الى اجتماع قادم استكمالا لعناصره ) .

وبعد ذلك واجهت اللجنة السياسية ومجلس الامانة موضوع طلب عمان الانضمام للجامعة وتطور الحوادث فيها ، ووافق مجلس الجامعة على توصيات اللجنة السياسية وهى :

**اولا ــ طلب امامة عمان الانضمام الى جامعة الدول العربية :**

فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٦ قرر المجلس الموافقة على قرار

اللجنة السياسية الآتى : نظرت اللجنة السياسية هذا الموضوع واوصت بأن يصدر مجلس الجامعة بشأنه هذا القرار « رغبة من مجلس الجامعة فى تسهيل السبل أمام البلدان العربية الاعضاء التى لم تبد بعد رأيها فى الموضوع لتكوين وجهه نظرها فيه،وعلى أن تعرض هذه الدول رايها فى مجلس جامعة الدول العربية فى دورته القادمة » لكى يتخذ قرارا حول انضمام الامامة الى الجامعة .

**ثانيا ـ بعثة الجامعة الى عمان :**

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة السياسية الآتى :

نظرت اللجنـــة السياسية مذكرة الامانة العامة بشأن امامة عمان وفوض الامين العام فى تاليف بعثة ثلاثية تمثل الجامعة للاحاطة بالاحـــوال فى منطقة عمان وبذل المساعى لدى المسئولين فيها ، وتقديم تقرير عن نتيجة سعيها الى مجلس الامانة العـــامة فى دورته القادمة ، وتوصى الدول الاعضاء بالتعاون على تيسير مهمة البعثة .

**ثالثا ـ قضية امامة عمان :**

يقرر المجلس الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية الآتية :

استعرضت لجنة الشئون السياسية قضية امامة عمان وتطور الاحداث فيها منذ العدوان البريطانى على استقلالها وسيادتها ، ورات ان توصى بما يأتى :

١ ـ ان تواصل الدول الاعضاء مساعيها حتى تسترد امامة عمان حقوقها وحريتها .

٢ ـ ان توجه حكومات الدول الاعضاء مندوبيها لدى الامم المتحدة الى الاشارة لهذه القضية وما تعانيه امامه عمان فى الوقت الحاضر امام الجمعية العامة فى دورتها المقبلة .

٣ ـ ان تواصل الامانة العامة مساعيها لتنفيذ قرار مجلس الجامعة فى جلسته المنعقدة يوم ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٦ .

٤ ــ ايفاد بعثة الى امامة عمان والامارات والمناطق العربية المسماة بالمحميات .

قرر المجلس فى ٣٠ من مارس سـنة ١٩٥٧ الموافقة على توصيات لجنة الشئون السياسية الآتية :

احاطت اللجنة علما بما ورد فى مذكرة الامين العام بشأن البعثة الثلاثية المقرر ايفادها الى امامة عمان . وباقتراح وزارة خارجية الجمهورية السورية تأليف لجنة من الدبلوماسيين الخبراء العرب لزيارة الامارات والمناطق العربية المسماة بالمحميات ودراسة أحوالها وتقديم تقرير مفصل عنها .

ورأت اللجنة أن تتابع الامانة العامه مراقبة الاحوال فى هذه البـلاد حتى يتيسر ايفاد البعثة متى سـمحت بذلك الظروف القائمة فى هذه المناطق ، وفى السنوات الاخيرة ظلت الامانة العامة تتابع حركة المقاومة فى امامة عمان ، وقد حرصت الامانة العامة على أن تنهض بواجبها فى خدمة هذه القضيه العربيسة وأن تتعاون مع مكتب امامة عمان بالقاهرة فى هذا الشأن ، كما قامت بما يلى :

فى ٢٢ من يوليو سـنة ١٩٥٧ بعثت مذكرة الى الدول الاعضاء ومعها صور من الكتاب الذى أرسله الامير صالح بن عيسى الحارثى ، نائب امام عمان ، الى الامين العـام بشأن ما تقاسـيه عمان من اعتداءات متوالية ، وخاصة منذ اول مايو سنة ١٩٥٧ راجيا أن تناصر دول الجامعة شعب عمان فى كفاحه ومحنته .

وتضمنت مذكرة الامانة العامة الاشارة الى استعداد بريطانيا لمزيد من أعمال العدوان فى امامة عمان ، والى ما حدث فى يومى ١٩ و ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ من قيام ثورة فى عمان واستيلاء الوطنيين على بعض المناطق المجاورة لمنابع البترول وانتهت برجاء قبول الجامعة مؤازرة امامة عمان التغلب على التدابير الواسعة التى تتخذ ضدها .

وفى ٢٥ من يوليو بعثت الامانة العامة الى الدول الاعضاء مذكرة بشأن البرقيتين الواردتين من نائب امامة عمان ، وما تضمنتاه من أن الحالة فى الامامة أصبحت خطره . وان الامر يقتضى المؤازرة من الدول العربية الاعضاء .

وحينما تأزمت الحالة فى الامـامة واتجهت النية لعرض

القضـــية أمام مجلس الامن أصـــدر مجلس الجامعة في ١٢ من اغسطس ١٩٥٧ قرارا وافق فيه على توصية لجنة الشئون السياسية في الموضوع وقد تضمنت توصيته السابقة ما يلي :

قيام الدول الاعضاء بعمل جماعي مشترك ، وذلك بطلب عقد جلسه عاجلة لمجلس الامن للنظر في هذه القضية ، ووقف تدخل القوات العسكرية البريطانية ضد عمان بوصفه مهددا للسلم والامن في الشرق الاوسط ومخالفا لاحكام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٨ وعلى أثر استمرار العدوان واشتداده عقدت اللجنة السياسية عدة اجتماعات بشأن امامة عمان ؛ وقد اصدرت قرارين بصدد ذلك أولهما في ابريل سنة ١٩٥٨ ويتضمن ما يلي :

احاط المجلس علما بكتاب السيد مدير مكتب امامة عمان في القاهرة الى الامين العام بشأن التطورات الاخيرة لقضية عمان . ونظرا لاهمية ماورد فيه فقد قرر احالته الى حكومات الدول الاعضاء لنظره في ضوء قرارات المجلس السابقة بشأن هذه القضية .

وصدر القرار الثاني في ١٠ من سبتمبر ١٩٥٨ بالموافقة على توصية لجنة الشئون السياسة الآتية :

نظرت لجنة الشئون السياسية لمجلس جامعة الدول العربية قضية عمان وتطوراتها ، واللجنة اذ تؤكد حق شعب عمان في ممارسة أسباب سيادته واستقلاله . تستنكر استمرار العدوان البريطاني على أراضيه وتدعو حكومات الدول الاعضاء الى مؤازرة الشعب العماني العربي بشتى الوسائل في كفاحه المشروع العادل . وقد تقرر احالة القضية الى وفود الدول الاعضاء لدى الامم المتحدة لاتخاذ الموقف الملائم لاثارتها في الامم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الافريقية .

وفي سنة ١٩٦٠ عادت الجامعة العربية الى بذل الجهود في المجال الدولي لاثارة قضية عمان . كما اثارت موضوع انضمامها الى الجامعة العربية فقررت العودة لدراسة هذا الموضـــوع في اجتماع الجامعة العربية الذي سيعقد في الدار البيضاء .

وفى مؤتمر الدار البيضاء قرر مجلس الجامعة العربية التأكيد على تأييد الجامعة لكفاح عمان . ودعمه عالميا وعربيا ، كما قرر وضع ميزانية ثابتة لامامة عمان ، ودعا الدول العربية الى دفعها من ميزانياتها بنسبة اشتراكها فى ميزانية الجامعة العربية .

ولم يقتصر الاهتمام على الحكومات العربية الاعضاء فى الجامعة بل تعداه الى المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية فى كل بلد عربى ، والى المجالس النيابية والمؤتمرات العربيةالدورية والتى ساهمت فى دعم قضية عمان والدفاع عنها واتخاذ التوصيات والقرارات بتعبئة الشعب العربى فى كل قطر من أقطار العروبة لمساندة امامة عمان بكافة الوسائل

وكمثال على ذلك نورد التوصية التى اصدرها مؤتمر المحامين العرب ، الذى عقد ببيروت فى سبتمبر ١٩٥٩ ، بشأنها :

يعلن المؤتمر أن امامة عمان دولة مستقلة استقلالا تاما ناجزا بحكم المواثيق الدولية .. ويوصى المؤتمر جامعة الدول العربية بقبول عمان عضوا فى الجامعة ويطالب المؤتمر الشعوب والحكومات بمساندة شعب عمان ماديا وأدبيا فى كفاحه ضد العدوان الذى تشنه بريطانيا على عمان المجاهدة .

وقد كان لهذه التوصية وأمثالها اثر كبير فى أوساط الشعب العربى وفى أوساط المنظمات العالمية المماثلة . كمنظمات مكافحة الاستعمار وغيرها .

وقد برزت القضية العمانية فى كثير من المنظمات والجمعيات والمؤتمرات الدولية والبرلمانات ، وحصلت على عطف هذه المؤتمرات والمنظمات وتأييدها .

ففى مؤتمر مكافحة الاستعمار ، الذى عقد فى « بلجراد » فى نهاية عام ١٩٥٩ اشتركت امامة عمان بوفد عمانى خاص شارك فى نشاط المؤتمر وحمل اليه أمانى الشعب العربى العمانى وشرح قضية العدوان البريطانى ، وكشف القناع عن الجرائم التى ارتكبها الاستعمار فى هذا البلد الآمن .

وقد وقف اعضاء المؤتمر جميعا الى جانب الوفد العمانى وأعلن عن تأييده لهذا الكفاح وعطفه عليه .

وفى مؤتمر الشعوب الآسيوية والافريقية الذى عقد فى « كوناكرى » ، عاصمة غينيا ، حضر ممثلو أمامة عمان ، وأثاروا قضية العدوان على استقلال بلادهم ، فدرس المؤتمر هذه القضية بروح متفهمة عالية ، وأدان المؤتمر الاستعمار لارتكابه عدوانه الأثيم ، وشجب الاعمال الوحشية التى يقوم بها الجنود البريطانيون فى عمان .

كذلك ايد المؤتمر المطالبة باطلاق سراح المسجونين السياسيين ، وجلاء القوات المعتدية البريطانية عن عمان ، وأيد طلب أدراج القضية العمانية فى جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقد بلغ من اهتمام الدول الآسيوية الافريقية بدعم قضية عمان ان هذه الدول قررت منذ عام ١٩٥٩ ان تحتفل مع الشعب العربى العمانى فى الثامن عشر من يوليو فى كل عام وهو يوم عمان.

ولم يقتصر اهتمام المجتمع الدولى بقضية عمان على الدول الافريقية الآسيوية بل تعداها الى دول أمريكا اللاتينية ، وبعض الدول الاوروبية . بل ان صدى هذا العدوان تردد بشكل صريح فى مجلس العموم البريطانى حيث دارت مناقشات فى منتهى الدقة والوضوح ، تم فيها فضح الاستعمار والكشف عن أهدافه الحقيقية .

فقد تناول نواب حزب العمال البريطانى ، فى مناقشتهم ، موضوع العدوان البريطانى الصريح على استقلال عمان . وهاجموا الحكومة بسبب موقفها المعادى من الشعب العربى العمانى وهمجية الغارات الوحشية على السكان الآمنين . وكان فى طليعة المهاجمين زعيم المعارضة « جيتسكل » و « نويل بيكر » الوزير السابق فى حكومة حزب العمال .

سأل « نويل بيكر » ، فى احدى جلسات مجلس العموم البريطانى ، الحكومة :

ـ لماذا لا تعترف بريطانيا بأن المعارك الدائرة الآن فى عمان لها ارتباط بوجود البترول ؟

وشدد نواب حزب العمال هجماتهم على الحكومة البريطانية وطالبوها فى احدى الجلسات بأن تدلى ببيان مفصل عن العمليات الحربية فى الخليج العربى .

ولكن الحكومة رفضت اعطاء اى تقرير عنها .

واعلن ماكميلان رئيس الوزراء البريطانى . فى هذه الجلسة: بأنه ليس من المناسب الادلاء بتفاصيل عن هذه العمليات .

وتساءل النائب العمالى « بيكر » لماذا تمتنع الحكومة عن نشر هذه الحقائق على البرلمان البريطانى ليعرف حقيقة الحرب الدائرة فى عمان واسبابها ؟ .. والح على الحكومة ان توضح للمجلس حقيقة هذه العمليات الحربية . وخاصة الغارات الجوية التى بلغت سنة ١٩٥٨ ألف غارة على المدن العمانية الآمنة .

واتهم النائب العمالى حكومته بأنها استخدمت قواتها للعدوان على امامة عمان المستقلة . بسبب اكتشافها البترول فيها .

كما طلب « نويل بيكر » . فى احدى الجلسات من الحكومة ان توزع نص المعاهدة التى تعتبر الوثيقة الرسمية لسيادة عمان واستقلالها . فاجابه وزير الدولة لشئون وزارة الخارجية « دافيد اورمسجور » :

ــ ان هذه المعاهدة تتعلق بالشئون الداخلية لسلطنة مسقط ، وليس للحكومة البريطانية أن تعمل على نشر نصوص هذه المعاهدة .

واضاف يقول :

ــ ان معاهدة « السيب » المبرمة سنة ١٩٢٠ تعتبر الاساس الشرعى لحق الانجليز فى ارسال جنودهم لمساعدة سلطان مسقط .

وهنا سأل النائب العمالى الوزير : هل دخل البترول يمكن اعتباره من الامور الداخلية . وهل أرسلت الحكومة البريطانية قواتها الى مسقط وعمان لحماية حقوق سلطان مسقط . لكى تحصل على هذا الدخل من البترول ؟

وقد تعلثم وزير الدولة البريطانى واعلن ــ وسط مجلس العموم ــ أن البترول فى عمان لم يعلن عن اكتشافه رسميا بعد .

# الفصل السادس

## الأمم المتحدة وقضية عمان

في ٨ من اغسطس سنة ١٩٥٧ بحثت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في اثارة مسألة العدوان الاستعماري البريطاني على عمان في مجلس الأمن الدولي .

وفي ١٦ من اغسطس سنة ١٩٥٧ طلبت مصر والعراق والاردن ولبنان وليبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية والسودان وسورية واليمن وتونس من مجلس الامن عقد جلسة عاجلة للبحث في مسألة العدوان البريطاني في عمان . وقد بعثت هذه الدول الى مندوب كولومبيا ، ورئيس المجلس ، في شهر اغسطس ، رسالة جاء فيها :

« ان شعب عمان وقع ضحية عدوان مسلح تقوم به الحكومة البريطانية منتهكة التزاماتها في ميثاق الامم المتحدة » .

وقد اتسع نطاق هذا العدوان في الاسابيع القليلة الماضية فاصبح حربا عامة تستخدم فيها اسلحة الدمار الحديثة ؛ كالصواريخ وقاذفات القنابل والطائرات النفاثة والسيارات المصفحة والمدافع الثقيلة والرشاشة ؛ وتشترك في العمليات الحربية القوات البريطانية البرية والجوية والبحرية .

وان الحكومة البريطانية تستهدف من هذا العدوان القضاء على سيادة عمان التي ظلت تنعم باستقلالها مدة طويلة ، وقد تأكد هذا الاستقلال في اتفاقية « السيب » التي وقعت في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٠ بين مسقط وعمان وقامت الحكومة البريطانية بدور الوساطة بينهما .

واذا سمح باستمرار هذه الاعمال العدوانية ضد شعب عمان

الأمن ، فانها ستؤدى الى عواقب وخيمة . وان خطورة الموقف فى هذا الجزء من العالم العربى تحتم على مجلس الأمن ان يتخذ اجراء عاجلا ، فهو مسئول عن استقرار السلام والامن العالميين ومنع العدوان .

وطلبت الدول العربية انعقاد المجلس وفقا للمادة ٣٥ من ميثاق الامم المتحدة والتى تنص على « انه من حق اى عضو ان يعرض على المجلس أو الجمعية العامة اى نزاع أو حالة من المحتمل أن تعرض السلام العالمى للخطر . »

وفى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٧ اجتمع مجلس الأمن لمناقشة مسألة عمان ، وافتتح الجلسة الدكتور فرانسيسكو ورايتا، مندوب كولومبيا بوصفه رئيس الدورة . وتحدث السيد هاشم جواد مندوب العراق بوصفه ممثل مجموعة الدول الآسيوية الافريقية ، فطالب بادراج المسألة فى جدول الاعمال .

وقد استهل حديثه مؤكدا أن العلاقات بين بريطانيا والعراق ودية ولكنه يدعو لمناقشة المسألة لانه من الضرورى اظهار المدى الذى تهدد به مسألة عمان السلام العالمى .

وقال : ان العرب يشعرون بأن العالم لا يعرف الا القليل جدا مما يدور فى تلك المنطقة من شبه الجزيرة العربية . حيث وقع تدخل مسلح ضد استقلال دولة ، وأن التدخل العسكرى للقوات البريطانية ، بالاشتراك مع قوات سلطان مسقط يعد انتهاكا لاستقلال عمان الذى تمتعت به منذ اجيال طويلة . وقد شاهد العالم فى خلال الاسابيع الاربعة الماضية احداثا تدعو الى الأسى بالنسبة لشعب عمان الذى تعرض لعدوان مؤيد بالاسلحة الحديثة كالصواريخ والنفاثات وغيرهما .

وتلا مندوب العراق مقتطفات من الصحف البريطانية والامريكية عن العدوان الوحشى الغادر الذى وقع على المجاهدين الاحرار فى عمان ، وقال : ان هذه الوقائع قد أزعجت الشعوب العربية من المحيط الاطلسى الى الخليج العربى . وتهدد أمن الدول الصغرى ، فالعدوان فى عمان لا يهدد السلام فى الشرق الاوسط

فحسب ، بل ينشىء سابقة فى العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى تنتهك بمقضاها سيادة هذه الاخيرة .

وقال : انه من واجب الامم المتحدة أن تتيقظ لمثل هذه الاحداث، وحث المجلس على ادراج المسألة بمقتضى المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق .

وتحدث بعده « بيرسون ديكسون » مندوب بريطانيا ، شاكرا المندوب العراقى على اشارته للصداقة بين العراق وبريطانيا ، واعرب عن أسفه لان هذه الصداقة لم تمنع العراق من توجيه تهم خطيرة ضد بريطانيا فى مسألة عمان ثم حمل اقتراح ادراج مسألة عمان فى جدول أعمال المجلس . وندد بالرســـــالة التى بعث بها العرب لمجلس الامن فقال : انها أغرب وثيقة عرضت على المجلس وأضاف : ان الفاظ الرسالة تحمل معانى ضخمة بعيدة عن الواقع فهى لا تتحدث عن العدوان فحسب بل عن حرب كاملة شنتها بريطانيا .

وقال : ان العدوان لا تتوافر عناصره الا بين دولتين تتمتع كل منهما بالسيادة فى حين ان عمان جزء من سلطنه مسقطوعمان، فهل يعترف المجلس بأن عمان وحدها دولة ؟ ثم ان الرسالة لاتشير اطلاقا الى وجود سلطان مسقط وعمان . فاين الحقائق اذن فى تلك الرسالة ؟ ..

وقال ديسكون : ان عمان ليست دولة مستقلة ذاتسيادة . بل هى جزء من أراضى السلطان ، وقد تم التدخل العسكرى بناء على طلب السلطان لاستعادة النظام الذى اخلت به الاعمال المدبرة من الخارج .

ومضى ديكسون يقول : ان معاهدة « السيب » كانت اتفـاقا بين الســـــلطان والقبائل التى تتبعه . وقرا المندوب البريطانى الرسالة التى بعث بها السلطان الى بريطانيا طالبا المعونة . وقال : ان الاعمال العسكرية تمت فى نطاق محدود جدا وكانت خسائر المجاهدين ضئيلة نسبيا ، وما عملته الحكومة البريطانية كان تأييدا لحكومة مسقط وعمان الشرعية فى سبيل استقرار المنطقة .

واستطرد يقول : انه لو لم تقمع الاضطرابات فى عمـــان

لتشملت عواقبها مناطق أوسع . بل وكان العدوان لصالح الدول العربية التى وقعت الرسالة لمجلس الامن وقال ان الرسالة مشحونة بالمغالطات ، وتتعلق بأحداث داخلية وان الفهم الذى تنطوى عليه لا اساس له ، والطريقة غير المنطقية التى كتبت بها تبرر رفض المجلس ادراجها فى جدول أعماله .

وتحدث مندوب الفلبين مدافعا عن ادراج قضية عمان فقال : ان الاعتراف بقيام التدخل العسكرى ، وتقديم ١١ دولة عربية شكوى ضده ، يبين خطورة الموقف وانه من الواجب على الامم المتحدة ان تبحث حالات العدوان او تهديد السلام . حتى ولو كان ذلك داخل اية دولة .

وقال : ان السير « هارتلى شوكورس » النائب العام البريطانى السابق كان قد صرح ابان بحث مسألة التدخل السوفيتى فى المجر بأن التدخل العسكرى غير جائز حتى بناء على طلب الدولة المعنية .

واضاف قائلا : انه يجب توضيح معاهدة « السيب » وسلطة السلطان حتى يتصرف المجلس بعدالة . وختم حديثه قائلا : انه سيصوت فى صالح ادراج المسألة فى جدول الاعمال .

وتحدث المندوب السوفيتى « اركادى سوبوليف » فقال : ان بعض الدوائر الرسمية وبعض الصحف الغربية تحاول الزعم بأن مسألة عمان صراع داخلى ، ولكن سير الاحداث بدد هذا الزعم وقد ظهر من العدوان أن شعب عمان كان يحاول تحرير نفسه من السيطرة الاجنبية .

وقال : ان الحكومة البريطانية تحاول انكار الطبيعة العدوانية لتدخلها ، ولكن الروابط الاستعمارية لاتستطيع أبدا تبرير التدخل فى عمان ؛ وان العدوان البريطانى هناك يعد انتهاكا للقانون الدولى ولميثاق الامم المتحدة .

واضاف سوبوليف قائلا : ان مسألة عمان قد حدثت بعد عدد من الاحداث العدوانية كالاستيلاء على واحة البوريمى سنة ١٩٥٥ . وان بريطانيا تدخلت فى سبيل مصالحها الذاتية هادفة

الى الاستيلاء على مصـــادر البترول التى تخص العرب ، وان بريطانيا مستعدة لارتكاب أية جريمة ضد الشعوب العربية المحبة للسلام فى سبيل مصالحها

ومضى المندوب السوفيتي يقول ان التوتر يتزايد لان عـــددا من الحكومات الاخرى يؤيد العمليات التى تقوم بها المملكة المتحدة، لذلك فانه يرجو أن يطلب مجلس الامن الى وفد الولايات المتحدة ان يفسر التصريح الذى أدلى به « فوســـتر دالاس » فى ٦ من اغسطس الحالى ( ١٩٥٧ ) حينما قال : ان هناك تعاونا وثيقا بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى تلك المنطقة ، فهل كان يقصد بذلك العدوان ضد الشعب العربى ؟ .

وختم حديثه قائلا : ان المجلس يجب ان يعمل فى سبيل وقف العدوان البريطانى الذى قد يؤدى الى موقف خطير جدا .

وتحدث بعد ذلك « هنرى كابوت لودج » مندوب الولايات المتحدة ، فهاجم بشدة النقد العنيف الذى وجهه المنــدوب السوفيتي لامريكا ، وندد بأعمال روسيا فى المجر وفى الحرب العالمية الثانية حينما عقد حلف مولوتوف ــ ريبنتروب .

وقال : ان ما ســمعه من المؤيدين والمعارضين لادراج مسألة عمان فى جدول أعمـــال المجلس لا يبرر التزام الولايات المتحدة بتأييد أى من الجانبين ، ولذلك ستمتنع عن التصويت .

وقال ان حقائق ما دار فى المنطقة غير معروفة بطريقةواضحة وشخصية أطراف النزاع مثار شك .

واضـــاف قائلا : ان أمريكا لا تقبل التفسير الذى ورد فى رســالة الدول العربية وما دام النزاع العسكرى قد انتهى فان أمريكا ترجو أن تنتهز الاطراف المعنية الهدوء النسبى الســائد لتسوية المسألة بالطرق السلمية والمفاوضات . .

وتحدث مندوب السويد فأيد ادراج المســألة ، وقال : انه يجب على مجلس الامن الا يتخلى عن مسئولياته .

وتحدث مندوب الصين الوطنية فقال : ان هناكحاجة لتوضيح

موقف السلطان والامام ومسألة السيادة في المنطقة وشروط معاهدة « السيب » واضاف قائلا : ان الوقت لم يحن بعد ، كي يتخذ المجلس موقفا في القضية ، وانه سيمتنع عن التصويت .

وتحدث مندوب استراليا معارضا ادراج المسأله قائلا : انها لم تهدد السلام الدولي ، لان عمان ليست دولة ذات سيادة ، واضاف يقول : ان الدول العربية تهدف برسالتها الى احراج المملكة المتحدة فقط .

وتحدث مندوب فرنسا مؤيدا موقف بريطانيا وقال : ان ميثاق الامم المتحدة يجب الا يستخدم كدرع للدعاية الهدامة ، والتدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى وقال : انه سيصوت ضد ادراج المسألة ..

وقام مندوب كولومبيا فأعلن انضمامه الى معارض ادراج النزاع في جدول الاعمال .

ثم تكلم سوبوليف ، مندوب روسيا ، مرة أخرى ليرد على اعتراضات المندوب الامريكي على نقده لتصريحات « دالاس » فقال : ان رد كابوت لودج كان بمثابة رحلة مضللة في أعماق التاريخ .

ثم أعقبه مندوب الصين الوطنية ، فاقترح تأجيل المسألة .

وأخيرا صوت مجلس الامن ضد ادراج مسألة عمان في جدول الاعمال بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة ، مع امتناع الولايات المتحدة والصين الوطنية عن التصويت .

وفي الدورة التالية للجمعيةالعامة للامم المتحدة كررت الدول العربية محاولة ادراج قضية عمان في جدول أعمالها ، ولكن هذه المساعي كانت بدون جدوى .

وفي ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ عقد رؤساء الوفود العربية في الامم المتحدة اجتماعا برياسة الامين العام لجامعة الدول العربية ، للبحث في الخطوات اللازمة لعرض المشكلة على الجمعية العامة . وكانت الدول العربية جادة في اتخاذ الخطوات الموصلة الى هذا الغرض . الا ان الدراسة الواسعة والاتصالات الجدية

التى قام بها المندوبون وممثلو امامة عمــان فى نيويورك ، اقنعت هؤلاء جميعا باتخاذ قرار ـ بالاجمـــاع ـ يقضى بتأجيل عرض القضية فى الدورة الثالثة عشرة أيضـــا ، وارجائهـــا الى الدورة التالية التى ستعقد فى خريف ١٩٥٩ على آن تظل الوفود العربية على صلة مستمرة بأحداث عمـــان ، وبوفود الدول ، لكى تبقى القضية فى مستواها العالمى وعلى أن تظل المساعى قائمة لارسال ممثلين لجمعية الصليب الاحمر الدولية فى عمان .

وقد بلغ العدوان البريطانى سنة ١٩٥٩ حدا من الشـــدة دفع الســـكرتير العام للامم المتحدة داج همرشلد بأن يصرح بأن قضية عمان لم تعد مشكلة تهم العرب وحدهم بل تهم الانسانية كلها ، بسبب أعمال القتل والتدمير التى تحدث هناك .

وكان لابد للجامعة العربية من ان تعيد المحـاولة ، لعرض القضـية على الجمعية العامة للامم المتحدة .

ولتحقيق ذلك ، قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية

١ ـ تأكيد قرار مجلس الجامعة الصـادر فى ٢٦ من مارس ١٩٥٩ ودعوة جميع الدول الاعضاء الى تقديم المعونات للامانة .

٢ ـ مواصلة التعريف بالقضيه العمانية وعدالتها ســـواء فى الميدان الداخلى أو فى المجالات الدولية .

٣ ـ أن تقوم الدول العربية ، التى لها علاقات دبلوماسية مع بريطانيا ، ببذل المســـاعى لحسم هذا النزاع ورد حقوق العمانيين المغتصبة اليهم .

٤ ـ أن تقـــوم الوفود العربية لدى الامم المتحدة فى الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة باثارة القضية فى الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود وفى اللجنة الســـياسية وفى كل مناسبة أخرى تسنح بالامم المتحدة ، وأن تقرر ما تتخذه من خطوات عن ذلك .

وفى دورة سنة ١٩٦٠ ذهب ممثلو امامة عمان الى نيويورك وأجروا اتصالات واسعة بمندوبى الدول العربية والاجنبيه ، ولكن الوقت لم يكن كافيا ، وهكذا لم تســـاعدهم الظروف على عرض

القضية على الجمعية العامة ، فأجلت الى الدورة التكميلية التى عقدت فى ابريل سنه ١٩٦١ .

وفى ابريل سنة ١٩٦١ ذهب وفد عمانى الى نيويورك أيضا يتألف من الشيخ طالب بن على والشيخ سـليمان بن حمير أمير الجبل الاخضر ، لمتابعه هذا الموضوع وقد تكلم الوفد العمانى أمام اللجنة السياسية .

كما ألقى السيد احمد الشقيرى ، مندوب المملكة العربية السعودية ، خطابا ضافيا حول القضية شارحا وجهة نظر العرب فقال :

ان الوفود العربية اذ تطالب بادراج هذه القضية فى جدول أعمال الامم المتحدة فانها انما تعتبر قضـية عمان قضية اعتداء مسلح ارتكبته المملكة المتحدة ضـد دولة عمان ، منتهكة بذلك استقلالها السياسى وسيادتها وحرمة اراضيها . لقد كانت تلك هى التهمة الوحيدة ضـد بريطانيا العظمى فى ذلك الحين غير اننا وقد اسـتمعنا الى حجج المملكة المتحدة فى معارضتها لادراج المشكلة فى الجمعية العامة فاننا قد توصلنا الى أن المملكة المتحدة قد اقترفت مخالفات أخرى خطيرة كل منها جديرة بتوجيه تهم مستقلة أخرى الى المملكة المتحدة . لقد انـكرت المملكة المتحدة مالا تستطيع الاعتراف به واعترفت بما لا تـستطيع انكاره ، لقد اعترفت بالغزو المسلح ولكنها انكرت العدوان لقد انكرت الطابع الدولى لامامة عمان ، فى حين اكدت وجود ما تـسـميه بسلطنة مسقط وعمان ، لقد استخدمت المملكة المتحدة الصـواريخ ، وقاذفات القنـابل والقنابل المحرقة والمدرعات وقذائف الميدان والبنادق الرشاشة ضد قرى ومدن شـعب عمان الاعزل ، ثم جاءت تزعم انها لم تكن طرفا فى النزاع ، لقد ضربت حصارابحريا وسـتارا حديديا بريا ، وحجرا تاما على الانباء ، ولكنها وجدت فى نفسها الشجاعة لتزعم بأن سلطان مسقط هو الطرف الحقيقى فى النزاع . لقد قامت بدور انبطل على المسرح ثم جـاءت الى الأمم المتحدة لتلعب لعبة « الاستغماية » وراء ظهر سلطان عميل من عائلة عميلة تعرفه الشعوب التى تكافح لتحطيم اغلال العبودية الاستعمارية والنفوذ الاجنبى معرفة تامه .

ولهذا أصبحت واجباتنا مزدوجة بالنسبة لهذه القضية ،
فنحن لا نواجه عدوان بريطانيا فحسب بل وتشويهها لحقيقةهذا
العدوان ولهذا يتحتم علينا حين نضع أمامنا حقائق العدوان أن
ندحض ادعاءات بريطانيا لتشويه حقيقة هذا العدوان وأن نحكم
فى وقت واحد على انكارات بريطانيا وعلى اعترافاتها . وبالاضافة
الى هذا فان الواجب يقضي علينا بأن نذكر الامم المتحدةبأن المعتدى
فى هذه القضية دولة هى عضو دائم فى مجلس الامن ، وهذا يحتم
عليها فى الدرجة الاولى ، المحافظة على الامن والسلام ، لا أن ترتكب
عدوانا على الامن والسلام وتثير الاضطراب فى ربوع العالم .

وانه لما يتفق والمنطق والعدالة أن نقول بان الدول العربية
لم تكن الدول التى وجهت التهم الى المملكة المتحدة ولا حتى اهل
عمان أنفسهم الذين قاموا بعرض القضية على الأمم المتحدة بل
هى المملكة المتحدة نفسها التى وجهت التهمة الى نفسها ، فاذا
كان هناك طرف يجدر أن يوجه اللوم اليه فهذا الطرف هو المملكة
المتحدة نفسها ، لقد ارتكبت المملكة المتحدة عدوانا فى المنطقة
وعليه لم يكن هناك مفر لنا من عرض القضية على الامم المتحدة .
اننا نقف الى جانب شعب عمان لانهم اخواننا وأبناء جلدتنا
ولا نستطيع أن نتركهم تحت رحمة صواريخ المملكة المتحدة. انه
لا مندوحة لنا عن ذلك وانه من واجباتنا المقدسة أن ندافع عن
قضية اخواننا هؤلاء وعليه فان العوامل التى دعت الى عرض
القضية على الأمم المتحدة هى سوء تصرف وسوء اعمال المملكة
المتحدة لا حسن تصرفها وأعمالها . وعلى المملكةالمتحدة أن تستعد
لتلقى الحكم من أكبر هيئة تحكيم للجماعة البشرية .

وانني اذ أعرض هذه القضية . أرى لزاما على أن اشير فى
أول الأمر الى ان عمان بلد عريق كأى بلد عريق آخر ، وشعبها
قديم كأى شعب آخر ، وعلى الرغم من كون عمان تقع على
الطرف الجنوبى الشرقى للجزيرة العربية الا انها قد لعبت دورا
طيبا فى تاريخ الحضارة العربية ، ان عمان تشكل الارض والدولة
التى يطلق عليها امامة عمان وهى دولة مستقلة ذات سيادة .

واستنادا الى مصادر التاريخ العربى والرحالة الافرنج

عرفت عمان باسم امامة عمان وهى لفظة مستمدة من كلمة أمام ، ومعناها الرئيس صاحب السيادة .

وكدولة ديمقراطية فان الامامة تعتبر نظاما عريقا يرجع فى عهده الى القرن الثامن الميلادى، وعلى حد تعبير حجة غربية تعتبر الامامة امتدادا للخلافة الاسلامية الاولى . فالامام حسب التقاليد الاسلامية . يعتبر الرئيس المدنى والروحى للدولة .

والامامة كنظام يقوم على مبدأ انتخاب الشعب له . وان الامام ما زال ينتخب بنفس الاسلوب الذى كان ينتخب به الخلفاء فى صدر الاسلام . وبمجرد انتخاب الامام يصبح رئيسا للدولة وحاميا للقوانين وللادارة الرئيسية والقائد العام . وباختصار فان الامامة تقوم على مبدأ بسيط وتستمد روحها من العقيدة الدينية ، ولكى اقدم فكرة عن طريق انتخاب الامام أرجو ان تسمحوا لى بأن اقرأ عليكم نص عهد الولاء الذى يقطعه الشعب فى هذه المناسبة وقد اقتبستها من بعض كتب الامامة . ان هذه الوثيقة مؤرخة فى عام ١٢٨٥ بعد الهجرة . المطابقة لسنة ١٨٦٨ ميلادية . وقد صدرت بمناسبة انتخاب احد الأئمة . وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم . اننا نقسم لك يا مولانا على شرط أن تطيع الله ورسوله وان تحل ما أحله الله وتحرم ما حرمه لقد اخترناك اماما لنا وللناس على شرط الا تقطع برأى لك و تنفذ امرا الا بموافقة المسلمين ورضاهم . اننا أقسمنا لك بالطاعة على شرط ان تقيم شعائر الله وان تقيم حدوده وان تجبى الزكاة وأن تقيم الصلاة وتعين المظلومين وأبناء السبيل ، وان يكون القوى عندك ضعيفا حتى تأخذ الحق منه وان يسير فى طريق الحق حتى ولو كان فى ذلك القضاء عليه . وعلى شرط أن تتعهد لنا بكل هذه العهود وللمسلمين جميعا .

بهذه الروح وعلى اساس الميثاق استمرت الامامة فى عمان منذ الف ومائتى عام . فمنذ اواسط القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا ، وجميع المؤرخين ، عربا كانوا أو غير عرب . قد سجلوا تسلسل الامامة على هذه الصورة حتى يومنا هذا . اما اليوم فالامام هو صاحب العظمة ، الامام غالب بن على . الذى اختاره شعبه عام ١٩٥٤ . ومن الجدير بالملاحظة ان مؤرخا غربيا ممن

يعتبر حجة فى هذا الشأن ، والذى كتب قبل قيام الانجليز باعتدائهم على عمان ، قد سجل تسلسل ٨٥ اماما حكموا عمان فى الماضى وكان لهم دور كبير فى تاريخها .

وعليه فالامامة نظام ديمقراطى فى شكله ومضمونه ، أو ربما كان أقدم نظام ديمقراطى فى العالم بقى الى يومنا هذا ، وانى أود أن أؤكد للجمعية الموقرة ، ولوفد المملكة المتحدة ، أن عمان أقدم من كثير من الدول الممثلة فى هذه المنظمة ، بما فيها مؤسسوها القدامى . وانى اعتقد أنه ليس مما يخالف العرف أن أقول ان عمان كدولة ذات سيادة أقدم من المملكة المتحدة نفسها ، فعندما انتخب الامام الاول الجلندى بن مسعود من قبل الشعب العمانى فى أواسط القرن الثامن لم يكن للانجليز كدولة وجود على الاطلاق .

انى آسف لانى اضطررت الى اثبات هذه الحقائق عن امامة عمان وعن امامها صاحب السيادة ، لان التشويه الذى عمدت اليه المملكة المتحدة هو من الجسامة بحيث اضطررت معه الى شرح مفهوم الامامة من الفه الى يائه . ومن جهة أخرى لكى اثبت أن العدوان المسلح من جانب المملكة المتحدة لم يوجه ضد منطقة تابعة لا تتمتع باستقلالها وانما ضد دولة ديمقراطية لها جذور عميقة وتاريخ طويل من الكيان القومى .

وأحب أن أوضح على أى حال ، أننى عندما أشير الى امامة عمان كدولة فاننى لا استخدم العبارات فى معانيها الفضفاضة وعندما أقول دولة عمان فاننى أعنى بذلك ما أقول بكل ما فى الكلمة من معنى ، وكأية دولة اخرى تمتعت عمان فى ظل الائمة بكامل سيادتها وكانت تملك كل مقومات هذه السيادة ولم تكن عمان من تلك الدول التابعة الصغيرة التى لم يقدر لها أن تلعب اى دور هام فى تاريخ العالم ، ففى عام ٨٠٨ الميلادى كانت عمان فى قمة مجدها فى ظل امامها النشيط « غسان » كانت وقد كونت لها فى ذلك العهد اسطولا بحريا لحماية شواطئها من القرصنة وذلك قبل مدة طويلة من تسلل الانجليز تحت قناع مكافحة القرصنة الزائف الى المنطقة .

وفى عام ٨٤١ بعد الميلاد ضوعفت قوة عمان البحرية والبرية

وكانت تملك ٣٠٠ سـفينة حربية مزودة بالاسلحة . وقد ادى ازدهار عمان الاقتصادى الى زيادة كبيرة فى سـكانها واصبحت عاصمتها مدينة « نزوى » وهى العاصمة الحالية وكانت تعرف بجوهرة الاسلام . أما اذا وجد ممثل المملكة المتحدة غرابة فى هذا الاسم فانى سأقول له بأن « نزوى » هى نفس العاصـمة التى قذفها الانجليز بالقنابل وهدموا حصونها .

ففى عام ٨٥١ عندما هوجمت جزيرة « سقطرة » العمانية وسقطت فى يد الاجانب جهز الامام قوة من ١٠٠ سـفينة حربية حررت الجزيرة وطاردت الغزاة .

وفى اواسط القرن السابع عشر هاجم البرتغاليون شواطىء عمان واستمرت الحرب بين الامام يعـرب بن بلعـرب العـربى والبرتغاليين لعدة سنوات حتى عام ١٦٤٩ عندما تمكنت القوات العربية من طرد البرتغاليين ومطاردتهم .

وفى عام ١٧١١ فى عهد الامام « سيف سـلطان اليعربى » اسـتطاع الاسطول العمانى تطهير المنطقة من كل نفوذ أجنبى . لقد كان أسـطول عمان فى ذلك الوقت من القـوة وكان مجهزا بالمدافع واجهزة القتال . بحيث استطاع أن يتعقب فلول القوات البرتغالية فى كل اتجاه .

وفى اواسط القرن الثامن عشر كانت امامة عمان على حد وصف حجة اجنبية موثوق بها أقوى دولة عربية تسيطر على جزء من افريقيـا الشرقية « الذى هو زنجبار » وعلى اجزاء فارس وساحل بلوشيستان .

وقد واجهت عمان . بمجرد أن قامت بتدعيم اسـتقلالها وتطهير بلادها من الغزو البرتغالى خطرا خارجيا جديدا ظهر انه أشد خطرا وأقوى . وكان هذا الخطر هو الاستعمار البريطانى الذى كان فى أوج قوته وذروة جشعه وجبروته ان العمانيين لم يقترفوا ذنبا يجعلهم يسـتحقون غزو البريطانيين لبلادهم ، اذا صح تبرير العدوان أو كان لدى الغزاة أى مبرر لقيام بعدوانهم . أن كل ذنب عمان هو أنها تقع وسـطا بين الشرق والغرب . أما بالنسبة للانجليز فان كل ذنب عمان هو كونها دولة ذات قوة

نامية ، الامر الذى يتمثل فى اسطولها البحرى وفى طول شواطئها التى تمتد نحو ۳۲۰۰ ميل ، وفى موقعها الاستراتيجى وسيطرتها على خطوط الملاحة الى الهند والشرق الأوسط ، واخيرا فى تجارتها المزدهرة . كل هذه العوامل وضعت عمان وجها لوجه امام الاستعمار البريطانى كما أن حرب السنوات السبع التى اشتعلت بين بريطانيا وفرنسا ما بين سنة ١٧٥٦ وسنة ١٧٦٣ قد كشفت عن أهمية الخليج العربى كأقصر طريق وأسرعه بين أوربا والهند وقد ارغمت معاهدة السلم التى وقعت فى باريس فى نهاية تلك الحرب - ارغمت فرنسا على أن تتخلص من جميع ممتلكاتها فى القارة الهندية فمنحت بريطانيا الحرية التامة بها كما مكنت بريطانيا من أن تسرق حرية شعوب شرقى الجزيرة العربية .

ولكى اختصر الموضوع ، مع العلم ان تاريخ الاستعمار طويل لا يحتمل الاختصار ومؤلم وقاس ايضا - فان الحكومة البريطانية ظلت لعدة سنوات تقوم بسلسلة من الاعتداءات على عمان وعلى شعب عمان الباسل . وكان الفرض هو اخضاع عمان لنفوذها اذا تعذر ادماجها فى نطاق الامبراطورية البريطانية ،وكما هى العادة كانت هذه الاعتداءات تتم تحت قناع زائف من مكافحة القرصنة والسرقة فى المنطقة . غير أن هذه الفترة الدامية قد اثبتت ان سجل بريطانيا شرقى الجزيرة العربية كان يمثل اللصوصية على الأرض والقرصنة فى البحر .

وبدون ان استرسل فى التفاصيل المخيفة الرهيبة فان النتيجة هى ايضا رهيبة ومخيفة فعن طريق القوة المسلحة والمكر والدسائس ، وعن طريق الرشوة ، بل وعن طريق سلسلة من العمليات العسكرية ، تمكنت بريطانيا فى آخر الامر من تحقيق اطماعها الاستعمارية ، واحدا بعد الآخر ، فى مرحلة بعد أخرى ، ففى أول الامر عزلت بريطانيا منطقة زنجبار عن عمان ، ثم فصلت مسقط عن عمان ، ثم فصلت الساحل الشمالى لتجعل منه سبع محميات عربية تعرف بالامارات المتصالحة ورابعا هاجمت عمان .

ثم خامسا واخيرا جاء الانجليز ليتربعوا على مقعد الامم المتحدة ليزعموا بانهم ليسوا طرفا فى النزاع وانهم لم يفعلوا شيئا

ابدا وأن المسألة لا تخصهم وانما تخص من يسمونه بصاحب السمو سلطان مسقط وعمان .

وهكذا قسمت بريطانيا عمان ومزقتها اربا اربا . ولم يقم هذا التقسيم على أى عامل دينى او لغوى او عنصرى او يتصل باماني شعب المنطقة لأن عمان من السهل الى الجبل ، ومن الساحل الى الصحراء أرض واحدة ، وواحدة فقط . وشعبها واحد .. يتكلم لغة واحدة . ويدين بدين واحد ويربطه تاريخ مشترك وامانى مشتركة .. وان العامل الوحيد الذى ادى الى هذا التقسيم للشعب الواحد والبلد الواحد هو الاستعمار البريطانى . والاستعمار البريطانى وحده .

هكذا كان الوطن العمانى حتى عام ١٩٥٤ . سلطنة مسقط والمشيخات المتصالحة التى تخضع للنفوذ البريطانى المباشر . وامامة عمان كدولة مستقلة تماما وذات سيادة تحت سلطة امامها غالب بن . لقد احتاجت بريطانيا الى قرنين من الزمن لتحقق هذه الأهداف ، لقد كان تاريخا طويلا من الحروب والدسائس والمناورات السياسية وكل القوى الدولية التى تملكها بريطانيا . غير ان كل هذه الاوضاع لم تكن لتشبع مطامع بريطانيا . وحتى ذلك الوقت اكتفى الانجليز بالتفتيت السياسى والتقسيم الاقليمى لعمان . لقد كانت المشيخات خاضعة لنفوذهم على أساس من الاتفاقات الخيالية والمضحكة ، وسلطنة مسقط ضيعة تحكمها عائلة ترعرعت فى ظل أسوأ التقاليد الاستعمارية البريطانية . غير أن اكتشاف البترول وما فى تربة عمان من ثروات والدور الذى يمكن أن تساهم به هذه البلاد وقت السلم وفى أوقات الحرب .. كل هذه الاشياء حركت الانجليز من جديد ، فان لعابهم قد سال لبترول الشرق الاوسط فقرروا أن يخضعوا عمان بأى ثمن . غير أن المعضلة التى واجهوها هى : بأية طريقة يخضعونها لنفوذهم وشهواتهم ؟

فمن تجربة الاستعمار البريطانى كانت عمان بعيدة المنال بالنسبة للانجليز . وفى الحق أن عمان كانت بعيدة المنال بالنسبة لكل دولة اجنبية طامعة . لقد استعصت عمان على البريطانيين وذلك لانها كانت حريصة على استقلالها متحمسة للتمسك بكيانها

ففي عام ١٩١٩ كتب « الميجور هاورث » القنصل البريطاني في مسقط ، الى نائب امام عمان الخطاب التالي :

« انني أرغب في الاجتماع بكم ، لنتباحث فيما يجب عمله لتحسين العلاقات لان المباحثات هي الوسيلة الوحيدة في مثل هذه الاحوال لتسوية النزاع . ان لدينا خمسة آلاف جندي مدربين على الحروب ومعسكرين الآن في العراق . لقد انجزوا عملياتهم الحربية ولا عمل لهم الان . وان بضعة آلاف منهم تكفي لاحتلال عمان كلها ، وانتم تعرفون كذلك بأننا سادة البحار ، فاذا كنتم تريدون عدواننا فاننا سوف نمنع ورود الارز والحبوب والاقمشة الى عمان كما سنمنعكم من بيع منتجاتكم لان جميع طرق التجارة هي في أيدينا . ولهذا أطلب منكم أن توضحوا ذلك للامام . ان الامور لا يمكن أن تستمر على هذه الحالة ، مما يحتم أن نجتمع ونتخاطب في الامر .

غير أن الامام كان مصمما على الا يتعامل مع الاجانب ـ لا لاسباب ناتجة عن كرهه لهم او حقده عليهم ـ وانما لان التعامل مع الاجانب في تلك الايام كان يؤدي الى سيطرة الاجانب ، وقد اثبت تاريخ الاستعمار في افريقيا وآسيا أن مخاوف شعب عمان كانت تقوم على أسباب حقيقية . فان كثيرا من زملائنا الموقرين الذين يجلسون هنا يعلمون حق العلم . بالاستناد الى تاريخ شعوبهم ، أن أعلام الاستعمار لم يغرسها غير المستكشفين والتجار والاطباء والمبشرين وكلهم اناس منزهون وأتقياء ومسالمون . وانه لهذه الأسباب اختار العمانيون العزلة على الرغم مما فيها من عيوب وذلك لكي يتقوا أخطار الوقوع تحت السيطرة الأجنبية .

أما من الناحية الاخرى فان الامامة سواء من حيث المبدأ أو التطبيق ، فانها ضد أية سيطرة أجنبية . لقد كانت الامامة مستقلة لمدة ١٢٠٠ سنة . انها تقوم على ارادة أفراد الشعب الذين لايربطهم بالامام الا الولاء الاختياري ، ودور الامام هو تحقيق مبادىء الحق والعدالة بين أفراد شعبه وضمان حماية الشعب والدفاع عنه ضد أي خطر خارجي ، ولو أدى ذلك الى التضحية بالمهج والارواح .

وعليه فمنذ البداية عرف المستعمرون البريطانيون انهم

لا يستطيعون التعامل مع عمان ، كما تبين لهم أن ليس ثمة أمل يرتجى من ناحية الامام ، صحيح انهم عقدوا اتفــاقا مع سلطان مسقط على امتيازات البترول ، أو بعبارة أدق على تسليم البترول لهم ، الا أن هذا البترول يقع فى أرض تخضع لسيادة الامام ·

لهذا ثار الامام على البريطانيين وكان الحق معه . وفى خلال القرنين الماضيين فتت الانجليز الوطن العمانى ، وكان الحل الوحيد أمام الانجليز هو تركيز انتقل على سلطان مسقط . الذى يعرف فى مصطلح الارستقراطية الانجليزية بصاحب السمو السير سعيد بن تيمور · وهكذا ففى عام ١٩٥٣ أبرم السلطان اتفــاقا مع شركة بريطانية للبترول ، أو بعبارة أدق ، ان شركة البترول البريطانية هى التى عقدت الاتفاق مع السلطان ·

وبدأت الشركة تعد جيشا تعهدت هى بتمويله . فكان هــذا الجيش من الناحية الاســـمية تابعا للسلطان ولكنه من الناحية الفعلية يخضع للقيادة البريطانية · وفى عام ١٩٥٤ تحرك هــذا الجيش الى شرقى منطقة مسقط لتلقى التدريبات والعتاد .

وقد عسكر هذا الجيش بالقرب من ميدان العمليــــات فى عمـــان ، وكانت خطته هى أن يشن حربا من أجل البترول ، وفى شهر ديسمبر من عام ١٩٥٥ شن البريطانيون عدوانهم المسلح وهو المرحلة الاخيرة من تاريخ عدوان البريطانيين على عمان · وفى عام ١٩٥٧ اتخذ العدوان البريطانى صورة العدوان السافر . مما أدى الى عرض الموضوع على مجلس الامن · ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن نستطيع أن نقول ان الشعب العمانى لم يلق السلاح · وإن حركة المقاومة والدفاع عن الوطن العمانى لا تزال قائمة حتى هذا اليوم ، وهكذا قدر لسلطان مسقط أن يكون مخلب القـــط فى التعطش البريطانى على البترول وهو عطش لن ترويه كل حقول البترول فى العالم · وكأسياده الانجليز حاول السلطـــان أن يتستر فى أول الأمر على الحملة العدوانية على عمان ، حتى انه ســماها رحلة الى مملكة عمان · ففى خطاب وجهه الى المستر « جيمس موريس » أحد الصحفيين الانجليز الذى رافق الحملة ، كتب السلطان فى رحلته الكتيبة ، ما يلى :

بعد التحية ـ كنت على وشك أن أكتب اليك عندما وصلني خطابك . ويسرني أن أخبرك بأني أسمح لك بمرافقتي في رحلتي الى عمان • وان اهتمامك بكتابة بحث عن الرحلة يستحق التقدير ، وأرجو لك رحلة ممتعة ومريحة • أرجو أن تكون مستعدا للسفر يوم الاثنين الموافق ١٩ من ديسمبر في الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥

هذا هو فهم سيده ان لم يكن صوت سيده •

اني لا أحتاج الى اثبات صحة هذا الخطاب الا اذا حاول مندوب المملكة المتحدة أن ينكر توقيع السلطان • وعندئذ فقط ، سأقوم بازاحة الستار عن الحقيقة وتقديم البراهين • وعلى أية حال فان رحلة السلطان لم تكن ممتعة ولا مريحة بالنسبة لشعب عمان على الاقل . لقد كانت رحلة للهدم والتدمير الشامل والقتل الجماعي وتحطيم كل شيء بلا تمييز •

وحتى المستر موريس ، وهو صحفي حر التفكير ، لم يستطع أن يخفي اللعبة الخطرة التي تلعبها بريطانيا في عمان •

ففي كتابه يقول :

وهكذا قرر كل من السلطان والحكومة البريطانية وشركة النفط ذات يوم بأن الوقت قد حان لحسم الموضوع نهائيا ، وهكذا أعد المسرح • ففي جو من التكتم الشديد هيىء الجو للسلطان ليفرض سلطانه ، عن طريق القوة ، على المنطقة الجبلية الداخلية من عمان ، وقد درست استراتيجية السلطان التي رسمها له البريطانيون درسا وافيا ، فقد قامت طائرات سلاح الطيران البريطاني برحلات استكشافية فوق العاصمة « نزوى » بينما تجمعت القوة العسكرية بقيادة الضباط البريطانيين بالقرب من المناطق الجبلية من عمان ، وصدرت الأوامر الى القوات الاخرى بأن تكون على أهبة الاستعداد •

وحينما تم اعداد هذه الخطة أصدر وزير خارجية السلطان بلاغا أعلن فيه بدء الحرب ضد عمان في حين انطلقت أبواق الدعاية البريطانية تصف الحملة بأنها مسألة داخلية بحتة ، ونزلت الجيوش تقودها ضباط بريطانيون وتحت أعلام بريطانية ، ولكنها كانت

تتنكر تحت اسم السلطان ، وفي ديسمبر ١٩٥٥ احتل البريطانيون العاصمة العمانية في حين انسحب الامام الى المعاقل الخلفية حيث يستطيع مواصلة القتال ضد البريطانيين ، وليس مما يضير عمان أن تتمكن القوات البريطانية الغازية من التوغل فيها لتفوقها في معداتها الحربية ، غير أن العار هو في صف أولئك الذين جعلوا من العدوان على الشعوب الصغيرة حرفة لهم وهواية ، ان العمانيين لم يلقوا سلاحهم بل انهم قد أعلنوها صريحة بأنهم مصممون على القتال من أجل حريتهم حتى النفس الاخير ، وبانهم لن يرفعوا الراية البيضاء مهما يكلفهم ذلك من تضحيات ٠

وقد بادر الانجليز الى دعم عملياتهم العسكرية في شهر يوليو ١٩٥٧ ، فانطلقت صواريخهم تنهال على قرى عمان العزلاء كمرحلة جديدة في الحرب من أجل البترول ٠

وعلى الرغم من الرقابة المشددة التي فرضتها القوات الانجليزيه على عمان فان أنباء العدوان البريطاني الغاشم قد برهنت للعالم على انه لم يكن مجرد رحلة لسلطان عبر مملكته أو نزهة ترفيهية للمراسلين البريطانيين . وفي ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ كتبت التايمز اللندنية تقول : ان القوات البريطانية قد اشتبكت مع ١٥٠٠ من رجال القبائل العمانية ، وفي ٢٢ من يوليو قامت الطائرات البريطانية بغارات جوية على ضواحي العاصمة العمانية ، وفي أغسطس قامت الطائرات البريطانية النفاثة بالاغارة على أجزاء أخرى من عمان في حين نقلت القوات البرية البريطانية بسرعة لسحق كفاح الشعب العماني لاسترداد حريته واستقلاله من الغاصبين ، أما صحيفة نيويورك تايمز الامريكية فقد كتبت تقول : ان فصيلة من فصائل القوات الجنوبية المعسكرة في الملايو قد أمرت بالاتجاه الى مسقط ٠ وقد وصلت أولى الفصيلتين الى مسقط في نوفمبر سنة ١٩٥٨ والثانية في يناير سنة ١٩٥٩ ٠ وفي ٢١ من يوليو ١٩٥٨ كتبت « النيويورك تايمز » تقول ان القوات البريطانية في الخليج العربي قد أخذ في تعزيزها ، وان الفيلق البريطاني الرابع والعشرين قد اتخذ له قواعد في البحرين بعد أن نقل من كينيا ، هذا بينما قامت بريطانيا بفرض حصار على جميع منافذ عمان الداخلية ، وضربت الحقول وقنوات المياه ضربا شديدا من الجو ٠

ان هذه التحركات العسكرية والعمليات التى رافقتها ليست مجرد بلاغات صحفية عربية أو غير عربية ، بل ان الحكومة البريطانية قد اعترفت بنفسها بكل ما فى هذا الاعتراف من رزانة ، وفى ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ صرح المستر « سلوين لويد » الذى كان وزيرا للخارجية البريطانية · فى ذلك الوقت ، فى البرلمان ، بأنه قد صدرت الأوامر للطائرات البريطانية النفاثة بالقاء قنابلها على تجمعات القبائل الثائرة فى عمان الوسطى · وأنا لا أعتقد بأن المندوب البريطاني الموقر يستطيع انكار هذا البيان ، لأنه موجود في سجلات البرلمان البريطانى ، كما أنى لا أعتقد بأن لدى وفد المملكة المتحدة أى توضيح يدلى به حول هذا الاعتراف الرسمى ·

انه بيان صريح يحمل طابع الاستنكار الذاتى · أما الطائرات النفاثة البريطانية فهى على أساس هذا الاعتراف ، قد اتخذت كستار للعدوان المسلح ، وكقوة هجومية لنشر الدمار فى ربوع القطر العمانى ، ولا يوجد هناك تفسير آخر ولا يمكن أن يكون بل فى الحقيقة والواقع انه فى الوقت الذى كان فيه السيد « سلوين لويد » يدلى ببيانه المذكور فى البرلمان وجه الانجليز الى الثوار العمانيين ، كما أشارت الى ذلك صحيفة النيويورك تايمز الامريكية، انذارا باخلاء منطقة مسقط العربية وبالانسحاب من المناطق التى احتلوها داخل عمان ، وقد كانت مدة هذا الانذار ٢٤ ساعة ، ولكن أبى العمانيون أن ينسحبوا من بلادهم ويتركوها ؛ انها وطنهم ودارهم . انهم لم يحتلوا أية مناطق من عمان . وان هذه المناطق هى قراهم ومدنهم التى عاشوا فيها منذ القدم · انها بلدهم · أما المغتصبون الحقيقيون فهم البريطانيون الذين اغتصبوا عمان بقوة الحديد والنار والدمار .

والا فلم الطائرات النفاثة وضد من تستخدم ؟ ان عمان بلد مفتوح وأعزل لولا شجاعة أهله وتصميمهم على العيش فى حرية . انهم لا يملكون غير أسلحة بدائية ولا يعتمدون الا على شجاعتهم وبطولتهم لمقاومة من حاول اغتصاب سيادتهم · فلم اذن تستخدم الطائرات النفاثة ضد شعب مسالم لا يملك أى شىء من وسائل الدفاع الحديثة ؟ وفى ٢٥ من يوليو كتبت صحيفة «النيويورك تايمز» الامريكية تقول ان المقاتلات النفاثة البريطانية قد دكت بصواريخها

حصناً من الطين وذلك فى أول عملية جوية ضد الثـــورة فى القطر العربى الصغير بمسقط وعمان . حقاً يا زملائى أعضــــاء الوفد ان الحصن فى تلك البلاد مبنى من الطين ، وذلك طبقـاً للعادة المتبعة هناك . وان الانجليز يعرفون ذلك تماما . ان الحصن ليس هو خط ماجنو الذى عجز الانجليز أن يدافعوا عنه ، أو خط سيجفريد الذى عجز الانجليز من اختراقه ، فلم اذن الطائرات النفاثة ؟ انها لم تنطلق لتدك حصن عمان بل لتدك الارادة الحديدية لشـــعب عمان ولتـــحق مقاومتهم الباســلة ولتخضعهم لسلطانهم الغاشم ولكن لتعلم المماكة المتحدة أن العمانيين الذين حفظوا على استقلالهم الفا ومائتى عام مستعدون لمقاتلة البريطانيين الفـــا ومائتى عام أخرى من أجل استرداد حريتهم واستقلالهم .

صحيح ان الغارات الجوية قد أحدثت اضرارا شديدة بالحصن المبنى بالطين ، كما صرح ناطق باسم ســــلاح الطيران البريطانى . وان الغارات الاحدى عشرة التى شنت على الحصن كانت ناجحة . وان جميع الصواريخ التى ألقيت قد أصابت أهدافها . وان الغارات الاخرى حققت نفس الغرض ، كل هذا صحيح . غير أن ما هو أصح من كل هذا أنه مهما ألقى البريطانيون من القنابل والصواريـــخ ، ومهما قاموا به من الغارات ضد شعب عمان فان تصميم العمانيين العنيد على التحرر والاستقلال تصميم لن يقهر ابدا .

لقد شنت حروب استعمارية فى كثير من أرجاء العالم ، غــير ان الحرية قد انتصرت دائما وخرجت الحرية من هذه المعارك مكللة بأكاليل الغار . وان انحلال الامبراطورية البريطانية وتفتتها لهو أكبر شاهد على ذلك .

ان بريطانيا لم تأل جهدا ، ولم تعدم فى تاريخها الاستعمارى سلاحا أو معسكرات اعتقال أو منافى عبر المنطقة الاستوائية . غير أن كل هذه الاستعدادات باءت بالفشل . ولقد انتصرت الشعوب على المستعمرين وحققت حرياتها وها هى ذى الآن شاركنا فى احتلال مقاعدها داخل هذه المنظمة وهى متحررة تحررا كاملا . هذا هـــو المستقبل الباهر الذى ينتظر عمان دولة مستقلة وعضوا ذا سيادة فى هذه المنظمة .

وأحب أن أوجه نظر اللجنة بأن الغــارات الجوية التى أشرت

اليها آنفا ، لم تكن مجرد مظاهرة عسكرية كما يحلو لبعض الدوائر البريطانية أن تدعي ، بل هي عمليات حربية واسعة النطاق . وهذه هي صحيفة « التايمز » اللندنية المعروفة بصحة مصادرها تصف الغارة الجوية التي شنت على عمان يوم ٢٦ من يوليو ، بما يأتي :

كان حصن «نزوى» العظيم الذي يقع في قلب المنطقة الجبلية من عمان هدفا لقنابل وصواريخ النفاثات البريطانية ، وتشير التقارير التي تم الحصول عليها من الطيارين الاربعة الذين اشتركوا في الغارة ، عن نجاح هذه العمليات نجاحا تاما ، فقد صرح أحد هؤلاء الطيارين أن جميع القنابل التي ألقيت قد أصابت الهدف ولم تخطئه أبدا . وهذا يعني بالحرف الواحد أن عدد القنابل التي استقرت بين جدران هذا الحصن لا يقل عن ثمان وأربعين قنبلة و ٧٠٠٠ طلقة مدفع .

سيدي الرئيس : ان الصحيفة التي نشرت هذا الخبر لم تكن « البرافدا » أو « الازفستيا » . ان هذا البيان قد جاء من «التايمز» اللندنية بالذات من قلب لندن .

ومما هو جدير بالذكر ان الغارة التي شنت على عمان يوم ٣١ من يوليو ١٩٥٧ قد استخدم البريطانيون فيها الصواريخ ذات الانفجار العالي ، فقد وصفت صحيفة « نيويورك تايمز » الامريكية هذه الغارة بأنها الغارة الثانية التي يشنها في يوم واحد سلاح الطيران البريطاني ، وهي تثبت أن الثوار في عمان مازالوا يشكلون تهديدا قويا .

غير أن العدوان البريطاني لم يقتصر على الغارات الجوية فقد اضطرت بريطانيا لاستخدام القوات البرية لسحق مقاومة الشعب العماني .

على ان الشعب العماني تحت قيادة زعيمه الامام كان على استعداد ، ولا يزال ، لبذل أية تضحية للدفاع عن الوطن وعن حريته واستقلاله . ثم ان جيش السلطان يفتقر الى الروح المعنوية لانه جيش مؤلف من المرتزقة الذين لا يشعرون بأي حافز معنوي على القتال . ولكي يحقق البريطانيون أغراضهم في عمان فقد اضطروا للقيام بعمليات عسكرية كبيرة . وتأييدا لهذه الحقيقة

خرجت جريدة « الديلي تلجراف » البريطانية في عددها الصادر في يوم ٢٣ من يوليو بالبيان التالي : « ان قوات السلطان اضعف من أن تصمد في معركة برية ، بينما لن يكون للقوات البرية البريطانية اي تأثير في مجرى الحرب في منطقة جبلية كعمان الا اذا قام البريطانيون بعمليات حربية كبيرة ، ولا بد لبريطانيا من أن تثبت هيبتها وتعلن تصميمها على المحافظة على الكرامة البريطانية » .

وعلى أساس هذا التعليل العدواني . كما أوضحت المصادر البريطانية نفسها ، اندفع البريطانيون بكل قواهم وامكانياتهم العسكرية في حملتهم الغاشمة على دولة عمان وفي ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٧ عرف العالم عن طريق صحيفة « النيويورك تايمز » الامريكية أن القوات البرية البريطانية قد أخذت تتقدم داخل سلطنة مسقط وعمان لحماية السلطان من الامام ، وان السيارات المصفحة قد أخذت تنقل الآن بالطائرات من عدن الى ميدان العمليات الحربية رأسا . وقد ظل البريطانيون حتى الآن مترددين في الاعتراف بامكان استخدام القوات البريطانية ضد قوات الامام ، ولهذا عبأ البريطانيون كل قواتهم البرية والجوية والبحرية من أجل كسب معركة البترول ، وان المعركة الرهيبة لا تزال مستمرة، كما أن كفاح عمان الذي تؤيده الشعوب المحبة للحرية لا يزال مستمرا وسوف يستمر حتى يجلو عن الوطن العماني آخر جندي انجليزي . ليس فقط من عمان اليوم ، بل من عمان العظمى بكل حدودها الطبيعية ومن جبالها حتى شواطئها .

هذه هي قضية عمان امامكم بكل نقائها وبساطتها ، تلك البساطة المستمدة من حقائق التاريخ ، والتي تقوم على مبادىء القانون الدولي وعلى أساس من اعتراف بريطانيا نفسها .

ان قضية عمان باختصار ، وكما عرضت على اللجنة الموقرة ، قضية تحرر شأنها في ذلك شأن عدد كبير من القضايا التي واجهتها الامم المتحدة منذ قيامها ، ان كل ما تحتاج اليه هذه القضية هو أن تعمل هذه المنظمة على تحقيق استقلال شعب عمان وحريته بزعامة امامه صاحب السيادة .

أما الجانب البريطاني فقد يكون لديه الكثير مما يقوله ، ولكن

كل هذا الكثير يتنافى تنافيا صارخا مع ميثاق الامم المتحدة ، ومع أبسط مبادىء القانون الدولى • ولعلكم تعجبون الى أى حد من الخيال ذهبت المملكة المتحدة فى سبيل تحديها لحق عمان وقضية عمان • لقد أبدت المملكة المتــحدة بحجة تعتبر غاية فى الخيال والسخريه واللاواقعية ، ويبدو أن البترول يقضى على تعقل أكثر الناس تعقلا • فقد ادعت المملكة المتحدة بأنه لايوجد شيء اسمه دولة عمان المستقلة ذات السيادة ، وان امامة عمان ان هى الا جزء ومقاطعة من ممتلكات من يسمى بسلطان مسقط وعمـــان ، وليس ثمة شيء أكثر سخفا وبعدا عن الحقيقة عن هذا الادعاء ، وحتى أبسط مبادىء الجغرافيا، اذا جاز أن تقتنع بريطانيا بأبسط مبـادىء الجغرافيا ، التى تثبت بما لا يدع مجالا للشك ان عمان ليست مدلولا لبلدة أو مقاطعة بل هى اسم لوطن بأسره وهو الاسم الذى اشتق منه خليج عمان ، ان الجغرافيين الانجليز لم يتحدثوا عن شيء اسمه خليج مسقط بل تحدثوا عن خليج عمان ، وان لفظة مـسقط التى استخدمها السلطان العميل هى اسم يطلق على مرفأ فى خليج عمـان ، ان مسقط ليس اسما لبلد أو مقاطعة ، بل هو اسم يطلق على مرفأ عمان الرئيسى • وهذا كل ماق الامر . وانه لمما يحز فى نفوســـــنا ان يتجاهل الانجليز ــ وقد كانوا أول المكتشفين والملاحين والجغرافيين ــ أبسط حقائق الجغرافيا •

ان الانجليز هم الذين جرونا الى مناقشة المسائل الجغرافية، وعندما يحاولون أن ينكروا الحقائق فلابد لنا من وضع الامور فى نصابها ، وتصحيحها •

وفى خلال المداولات التى جرت فى مجلس الامن فى شـــهر أغسطس سنة ١٩٥٧ ، أشارت المملكة المتحدة الى ما اسمته « دولة مسقط وعمان العربية العريقة الموقرة » ومنذ ذلك الوقت حتى الآن لم أستطع ان أكتشف دولة عربية بهذا الاسم . وقد اتفق مع المملكة المتحدة فى هذا التعبير الا فيما يتعلق بجزء واحد منه ، فان اضافة كلمة مسقط يعتبر تشويها متعمدا وصريحا ، هناك دولة عمـــان العربية العريقة الموقرة ، هـــذه هى الحقيقة العريقة ، أما التعبير الذى أطلقته المملكة المتحدة فهو صناعة بريطانية ولا يعيش الا فى مخيلة البريطانيين ، لقد أشـــار المندوب البريطانى فى اللجنة فى

معرض حديثه عن الشكوى التي تقدمنا بها ضد حكومته . بان دولة عمان دولة خيالية لا وجود لها على الاطلاق ، فهل يمكن أن تتحول دولة الى العدم لاتتمتع بالوجود الا ما يسميه الانجليز بدولة مسقط وعمـــان . أما اذا رأى الانجليز أن فى الأمر أسطورة فانهم هـــم المسئولون عن هدم هذه الاسطورة بأبشع صور الهدم .

وخلال القرنين الماضيين استطاع الانجليز فرض أسرة حاكمة. هى أسرة السلطان الحالى ، لتحكم مسقط وبعض المنطق المجاورة لها وهذه هى التى يسميها الانجليز دولة مســـقط وعمان العربية العريقة الموقرة . بينما هى فى الواقع ليــست عــربية ولا عــريقة ولا موقرة ، فالعميل لا يكون عربيا ولا موقرا ، أما اذا شاءت المملكة المتحدة أن تعرف من هى دولة عمان العربية العريقة الموقرة فاننا نقول لها ان هذه الدولة هى امامة عمان التى هاجمها البريطانيون واقصوا امامها وزعيمها عن وطن أجداده وآبائه . هذه هى الدولة العربية وهذا هو الرئيس الحقيقى لدولة عمان .

انى لا اقصد من التأكيد على سيادة عمان تكرار القول . غير أن ممثل المملكة المتحدة الموقر ذكر فى سياق بيانه . أمام مجلس الامن . أن دولة عمان دولة خرافية كما وصف المشكلة أمام الجمعية العامة بأنها مشكلة خرافية ، غير انه ليس هناك خرافة فيما يتعلق بالكيان الدولى لعمان ، بل ان اقوال الممثل البريطانى هى الخرافة بل وخرافة الخرافات .

حينما أحاول التأكيد على الكيان الدولى لاقامة عمان فانى لن اشير الى غير معاهدة « السيب » لسنة ١٩٢٠ بيد أن امامة عمـــان وحقها فى الاستقلال والسيادة لا ينبع من هذه المعاهدة ، فهو كيان عميق الجذور فى الوجود التاريخى لعمان ، غير أن معاهدة السيب تتضمن ردا مفحما للمملكة المتحدة اذا ما اعتبر المنطق وبديهيات الاشياء كافية للرد على هذا الهراء .

وأقول هذا الهراء ، دون أن أقدم أى اعتذار عن هذا القول . ذلك أن البريطانيين كان لهم دور فى هذه المعاهدة . وهى معاهدة قد تم الوصول اليها بين مسقط وعمان بوساطة المستر « ونكيب » قنصل ومعتمد بريطانيا العظمى فى مسقط ، وهذه الحقيقة واردة

في هامش المعاهدة . فاذا كان على المملكة المتحدة أن تتقيد بقانون الأدلة المعمول به في محاكم بريطانيا العظمى فطبقـــا لهذا المبدأ لا تستطيع بريطانيا أن تتملص من حقيقة كانت هي طرفا فيهـــا ، وتبعا لذلك لا يجوز لها ان تتنصل من نتيجة تصرفها . أن بريطانيا مسئولة عن احترام هذا القانون والامتثال له .

لقد ذهبت المملكة المتحدة الى حد انكار الصفة الالزامية لهذه المعاهدة .

فلقد أدلى ممثل المملكة المتحدة أمام مجلس الامن ، « بأن معاهدة « السيب » لم تكن بأى حال من الأحوال اتفاقية دوليةبين دولتين : مسقط من ناحية ، وعمان من ناحية أخرى . لقدكانت المعاهدة المذكورة من ذلك النوع المألوف في هذه المنطقة بين الحاكم وبعض قبائله .. وقد تقدمت المملكةالمتحدة بنفس الادعاءالسخيف في الجمعية العامة حتى زعمت انالمعاهدة قدسميت خطابمعاهدة.

لقد قلت الادعاء السخيف لأني بذلت جهدا عسيرا في البحث عن تعبير آخر يتناسب مع ادعاء المملكة المتحدة ولكن دون جدوى .

والحقيقة التاريخية التي لا مراء فيها هي أن معاهدة «السيب» سنة ١٩٢٠ هي معاهدة سلام أبرمت لا لتسوية نزاع بين سلطان ورعاياه ، بل لانهاء حالة حرب كانت قائمة بين امام عمان من جانب وسلطان مســـــقط من جانب آخر . ان البريطانيين لا يستطيعون نكران هذه الحقيقة لأنهم كانوا يساندون السلطان عنـــدما كانت قوات الامام تزحف نحو مسقط لانقاذها من حكم اسرة لم تجلب لعمان غير العزلة والذل والنفوذ الأجنبي . وانه بســـبب تأييد البريطانيين لسلطان مسقط ومساعدتهم له أمكنه انقـــاذ حكمه من الهزيمة ، وعلى هذا الاساس وقعت معاهدة « السيب » وعلى بعـــد أميال قليلة من مسقط .

ان هذا ليس مكان التحليل القانوني لنصوص المعـــاهدة ، وانما لكي نرد على مزاعم المملكة المتحدة يكفي أن نبين أن المعـــاهدة تتنـــاول طرفين ـ الامامة والسلطنة ـ وتتـــحدث عن السلم بين الجانبين . وهي تنص على اربعة شروط بالنســـبة للامامة وأربعة بالنسبة للسلطنة . وهذه الشروط تتناول العــــلاقات التجارية

وسلطة المحاكم والهاربين من القانون غير ان النص الاساسى الذى تعهد به الطرفان والزما نفسيهما بههو الخاص بعدم الاعتداءوعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضهما البعض ٠

فاذا كانت هذه الوثيقة ليست معاهدة فماذا تكون اذن ؟ واذا كانت هذه الوثيقة قد سميت خطأ معاهدة فهــل تتفضل المملكة المتحدة فتقول لنا تحت أى تعريف تقع هذه المعــاهدة بالنسبة للقوانين الدولية ؟ ان الشئون التى تناولتها المعــاهدة هى ذات الشئون التى اعتادت الدول المتحضرة أن تنص عليها فى المعاهدات التى تعقدها فيما بينها ٠

فعبارتا التعهد بعــدم الاعتداء وعدم التدخل هما من النماذج السائدة فى عصرنا الحاضر فيما يختص بالمعــاهدات الدولية ، والقواعد والخصائص القانونية وبطبيعة الحال ليست هذه المعاهدة هى المنبع الذى تنبثق منه سيادة الدولة العمانية . ولكن المعـاهدة وثيقة قاطعة لدحض انكار الانجليز للكيان الدولى لامامة عمــان ٠ ولولا البترول فى عمان لعرفت المملكة المتــحدة التاريخ والقانون معرفة أفضل ٠

وعلى أية حال لا يجب أن تنسى المملكة المتحدة انها قد اعترفت بالمعاهدة عن طريق تطبيقها ، فقد طالبت المملكة المتــحدة بالتقيد بنصوص هذه المعاهدة وذلك فى مذكرة تاريخها ٨ من مارس ١٩٤٢ بتوقيـــع الماجور « ٠ ر ٠ ى ٠ » القنصل البريطانى فى مسقط وموجهة الى نائب الامام وتنص على ما يلى :

« ان حكومة صاحب الجــلالة السلطان قد وجه نظرها الى أحداث وقعت فى صور ٠٠ وانى أكتب لأخبر سيادتكم بأن هــذا الحادث هو اعتداء من جانب عمان على حدود دولة مســقط ونقض لبنود المعاهدة » ٠

واذا ما أخذنا هذه المذكرة البريطانية بعين الاعتبار وما تشير اليه حرفيــا الى أن حدود دولة مسقط تقــع فى مدينة ملاصقة للساحل ، وما تشير اليه أيضا من بنود والتزامات المعاهدة ، فكيف يمكن للمملكة المتحدة أن تنكر المعاهدة وما هو أشد وأنكر من هذا أن نتحدث عن دولة مسقط وعمان العربية العريقة الموقرة ٠

ولما كان الأمر كذلك فلكي ندحض الادعاءات البريطـــانية فليس لدينا حجة أفضل من الكاتب البريطاني « اكلز » فبعد أن قام بدراسة خاصة للمعاهدة . قال الكاتب المذكور :

« ان هذه المعاهدة اعتراف باستقلال الامامة » . وان الكاتب « اكلز » ليس رجلا عاديا وهو ليس شيوعيا أو معاديا للانجليز . بل يجب أن تذكر الانجليز بأن هـــذا الكاتب هو الذي قاد قوات السلطان ، وبالاضافة الى ذلك فهو شخص واسع الاطلاع فيمـــا يختص بشئون السلطنة .

وتأكيدا للقول بأن هذه المعاهدة هي معاهدة ســـلام أبرمت لانهاء حرب فعلية استمرت سبع ســـنوات بين مسقط وعمان . نقتبس من شهادة القنصل الفرنسي « آفادا » الذي زار مسقط في نهاية عام ١٩٢٢ للاشراف على اغلاق القنصلية البريطانية فقد أشار الى هذه المعاهدة بما يلي :

« لقد ظلت الحرب مستمرة بين سلطان مسقط وداخلية عمان لمدة سبع سنوات ولم تخمد نارها الا في سنة ١٩٢٠ حينما وقع كل من سلطان مسقط وعيسى بن صالح . بصفته ممثلا للقبائل العمانية المحاربة بوساطة القنصل البريطاني « وينكيت » .

ليس هذا فحسب بل ان الصحفي البريطاني المستر «موريس» قد أشار في كتابه « سلطان في عمان » الى معاهدة «السيب» بصورة لا تقبل الجدل حيث قال « في سنة ١٩١٣ ثار كثـــير من القبائل الداخلية ضد السلطان وخاضوا حروبا جمة ضده والمعـــاهدة التي أوقفت هذه الحروب سميت بمعاهدة « السيب » . وقد نصت بتعهد السلطان بعدم التدخل في شئون عمان الداخلية . فهل بقي سلطان مسقط بعد ذلك سلطانا يتمتع بالسيادة القانونية مـــع كل هذا التحديد في سلطته ، وقد وصف بعض المراقبين البريطانيين المعاهدة بانها قد أوجدت في الحقيقة دولتين منفصلتين وقد وافقهم الامام على رأيهم هذا » هذه هي الحقيقة التي اكتشفها المستر موريس الذي رافق السلطان في رحلته الى عمان ، مستظلا بظل القاتلات النفاثة البريطانية ، وقد كانت هذه الرحلة الاولى التي تكتب في حياة السلطان بل وفي حياة أسرته . وبسبب هذه الحقيقة وحدها

اختار المستر « موريس » لكتابه هذا العنوان الساخر « سلطان في عمان » تماما كما لو قال خروشوف في لندن .

واذا نحينا نصوص المعاهدة جانبا فسوف نلاحظ ان حقائق الموقف انما تشكل خطرا ماحقا على موقف الحكومة البريطانية . وانه من الحقائق الثابتة أن سلطان مسقط لم يمارس أية سلطة على عمان لا قبل ابرام المعاهدة ولا بعدها . وقبل وقوع العدوان البريطاني كانت عمان دولة مستقلة تمام الاستقلال وتتمتع بكامل السيادة . في حين كانت مسقط محمية بريطانية او دولة تابعة أو اي شيء يطبعها بالطابع البريطاني فيما عدا كونها دولة مستقلة . وهذا يثبت كيف أن المبادرة كانت دائما في جانب عمان التي استمرت في محاولاتها لزحزحة البريطانيين وصنيعهم سلطان مسقط من البلاد .

ولا يمكننا أن نتصور أو نفكر بأي حال من الاحوال بأن سلطان مسقط ، الذي كان الشعب يطارده دائما ، يستطيع أن يمارس أي سلطة على شعب عمان . ولا بد أنه لحسن حظ سعيد ابن تيمور أنه نجا من غضبة شعبه الثائر .

لقد اخبرنا المستر «همرثون» القنصل البريطاني في زنجبار، الذي كتب في نحو ١٨٤٦ يقول :

« ان نفوذ حاكم مسقط في داخلية عمان لا وجود له تقريبا وهو يعرف هذه الحقيقة ويحس بها . لقد حاول سموه الحصول على بعض الاشخاص من بين القبائل المختلفة في عمان ، ولكنه لم يستطع أن يحصل على سيف واحد من عمان » .

وكيف يمكن ، مع كل هذه الاعترافات البريطانية ، أن تنكر بريطانيا الكيان الدولي لعمان وكيف يمكنها أن تسمي سلطنة مسقط بالسلطنة العربية العريقة الموقرة ، ان هذه ليست حجة مقبولة ، واذا كان ثمة أية غرابة بالنسبة لهذه الحجة فهي في سخافتها وهرائها .

غير أن هذه السخافة لا تخلو من فكاهة ، وتأتي هذه الفكاهة عن لسان بريطاني أيضا . يقول المفتتانت « ولستد » البريطاني

في الاسطول الهندي الذي جاب مناطق عمـــان الداخلية في خلال الستة الأشهر الاولى من سنة ١٨٣١ في وصفه المتـــع لاستقباله بعض زعماء عمان ، ما يأتي :

«بمجرد ان قدمت له رسالة سلطان مسقط وقرأها استأذنني في الانصراف قبل أن يرد على سؤالي ، ثم بعد ساعة من الزمن بعث الي برسالة شفوية يطلب الي فيها مغادرة منطقته بأسرع ما يمكن . ومن ناحية أخرى ذكر « ولستد » فيما يختص بنفوذ حاكم مسقط « ان مسقط هي الجزء الوحيد من عمان الذي يتقاضى السلطان منه دخلا ، أما من داخلية عمان فلا يحصل السلطان على قرش واحد» . ان هذه الحقائق موجودة في سجلات الدوائر البريطانية .

فقد ذكر المعهد الملكي البريطاني للشئون الدولية في كتاب له بعنوان : «استطلاعات سياسية واقتصادية في الشرق الاوسط»: منذ القرن الماضي لم تتعد سلطة سلاطين مسقط المناطق الساحلية ، في حين ذكر الكابتن « اكلز » الذي تحظى أقواله عن شئون هـذه المنطقة بالتأييد ، ان نفوذ السلطان الحقيقي منحصر في مسقط وفي شريط ساحلي يمتد من جهتي الشـــمال والجنوب التي تتعرض لتهديد القوارب البريطانية المسلحة» . وبعبارة أصح : ان السلطان ليس له نفوذ على الاطـلاق . وان نفوذه يتـوقف على الاسطول البريطاني ، وهو نفوذ يمتد الى حيث يمتد نشاط هذا الاسطول وعلى هذا الاساس لا يمكن اعتبار مثل هذا النفوذ سيادة دولية الا اذا شاءت المملكة المتحدة أن تجعل من مفهوم السيادة أكذوبة .

وفي الحقيقة لم يكن نفوذ السلطان يعني الا شـيئا واحدا ، الا وهو قوة بريطانيا التي كانت دائما موجهة ضد الحق حق شعب عمان . ومنذ ان اسس البريطانيون علاقات مع سلطان مسقط عام ١٧٨٩ ، كانت المهمة الرئيسية لحكومة المملكة المتـحدة هي حماية السلطان من ثورة شعبه .

وقد حدثنا القائد « هوجارت » الذي اشتهر بمعرفته بمشاكل هذه المنطقة بمعلومات وافية في هذا الشأن ، فقد ذكر « بأن معاهدة سنة ١٧٩٨ قد ألزمت بريطانيا بتأييد سلطان مسقط ضد شـعب عمان » .

وليس الرحالة والضباط الانجليز هم الذين كشفوا وحدهم عن انعدام وجود نفوذ السلطان ، بل ان هناك مؤرخين بريطانيين قرروا النتيجة نفسها ، ففي كتاب للبروفسور « كوبلاند » بعنوان « غزاة أفريقيا الشرقية » ذكر هذا المؤرخ البريطاني الشهير في معرض حديثه عن مسقط ايام الحكم البريطاني لمدينة بومباي الهندية « انه ليس للسلطان اصدقاء في الجزيرة العربية او البلاد المجاورة لها ، غير ان اصدقاءه الوحيدين هم في بومباي » . ان هذه الحقيقة تنطبق على الحالة اليوم أكثر من أي وقت مضى باستثناء أن حكومة بومباي البريطانية لم يعد لها وجود . اما انه لا يوجد للسلطان اصدقاء في الجزيرة العربية فهذا القول اكثر انطباقا على الواقع اليوم منه في أي وقت مضى ، ولقد انتقل أصدقاؤه من بومباي الى لندن . وان سيادة السلطان الحقيقية هي الآن في لندن ، ومن لندن أيضا يستمد هذا الحاكم سلطته .

ومن ناحية أخرى تعتبر سلطة الامام في عمان كسلطة اى حاكم آخر ، وعند ما قطع الرحالة البريطاني المشهور « وونفرد تيسجير » في رحلته مجاهل المنطقة الجنوبية من الجزيرة العربية، حاول أن يصل الى الجبل الأخضر سنة ١٩٥٠ غير أن الامام ــ كما علمنا ــ اغلق الباب في وجهه ، غير أن « تيسجير » قد تمكن من ارتياد الأراضي الجنوبية من المملكة العمانية وهو يدلي بالبيانات التالية كشاهد عيان :

انا ندخل الآن الاراضي التي يديرها بالفعل الامام الذي تعترف به جميع القبائل العمانية المستقرة كحاكم لداخلية عمان . وممثلوه منتشرون في جميع القرى ليقضوا بين الناس ويجبوا الزكاة . كما ان البدو يعتبرون الامام هو سيدهم الأعلى وان عبارة « الله يمد في عمر الامام » تتردد على السنتهم ويعبرون بها بصدق . ولما كان الامام هو الذي يقيم العدل فيهم ويفض المنازعات فانه هو الذي حقق لهم العدالة والامن . فهنا يستطيع اى مواطن ان يسير بغير سلاح ويترك جمله بغير حراسة ودون خوف عليه من السرقة » .

وظل « تيسجير » يتحدث عن الامام السابق فيقول

بالحرف الواحد : « منذ سنة ١٩٢٠ ظل الامام يمارس سلطة ادارية فعلية على المناطق القبلية ، التى تمتد لمسافة ٢١٠ أميال شمال وجنوب عاصمته « نزوى » كما تدين له بالطاعة قبائل البدو فى جميع المناطق الداخلية » .

فأية صفات وخصائص أعظم من هذه يحتاج الأمر بالنسبة لمفهوم القانون الدولى لاثبات الكيان الدولى لعمان ، والكيان غير الدولى لمسقط ، وأخيرا فان سلطة الامام تنبع من ارادة شعبه . انه لا يعتمد على تأييد الحراب البريطانية . فتأييد الحراب البريطانية لحاكم ما ، لا يفيد كبرهان على السيادة بل هو تحطيم لمفهوم السيادة سواء من الناحية الفعلية أو القانونية .

غير أن أهم شاهد عيان فى الموضوع هو « جيمس موريس » مرة أخرى ، فحين دخول المستر موريس الى عمان فى موكب السلطان يذكر موريس : « ان جميع الموظفين المحليين يعينون من قبل الامام ، وان جنود السلطان وقضاته ومديريه وجباة الزكاة والمعلمين الذين يعينهم السلطان ، لايتمتعون بأية سلطة قانونية » . ان أهمية هذه الشهادة تنبع من انها تكشف عن السلطة الفعلية للامام قبل بدء الانجليز بعدوانهم على عمان . والآن وعندما أعود بذاكرتى الى قوانين الادلة المعمول بها فى بريطانيا فانى اتذكر ذلك القانون المشهور ، والذى يقرر أن الحقائق التى تسبق ارتكاب أية جريمة تشكل افضل الادلة وأقواها فى الادانة .

وعلى أية حال فما كانت المملكة المتحدة تخشى من أن يكون انكارها لاستقلال عمان سببا كافيا لتدبير العدوان المسلح الذى قامت به ، فقد لجأت الى خط دفاع ثان .

لقد زعمت المملكة المتحدة فى مجلس الأمن بأن العمليات الحربية، التى قامت بها القوات البريطانية ، انما كانت استجابة لطلب تقدم به السلطان لمساعدته فى اعادة النظام فى وجه ثورة كانت تهدد سلطته وكانت تلقى التشجيع والتأييد من الخارج ثم كررت المملكة المتحدة الخرافة نفسها أمام الجمعية العامة .

ان هذا الادعاء لهو ادعاء شنيع من أحد الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن والذى تعتبر المسئولية الرئيسية له هى المحافظة

على الأمن والسلام . انه أساس غير قانونى لغرض غير قانونى ، فميثاق الامم المتحدة ينص على أن مجلس الامن ، وليس المملكة المتحدة ، هو الذى يملك الحق لاتخاذ اجراء ما ، للمحافظة على السلام . ورد الاعتداء . ولا يحق للمملكة المتحدة أن تنتزع هذا الحق من الامم المتحدة ؛ كما لا يحق للمملكة المتحدة أن تقيم من نفسها حارسا للامن والسلام الدوليين . ولا يحق للمملكة المتحدة أن تقوم بعمل فردى مسلح مهما تكن الاسباب . ان هذا العمل من اختصاص الامم المتحدة ، وحدها . وان مواجهة أى خطر يهدد السلام يجب أن يتم عن طريق العمل الجماعى .

ان هذا هو المفهوم الشكلى للامم المتحدة ـ المسئولية الجماعية ـ فاذا كان لكل دولة الحق أن تنزل قواتها فى أى مكان وتشن هجمات جوية على أية منطقة بدون تفويض من الامم المتحدة فمعنى هذا اننا قد رجعنا القهقرى الى النظم التى أدت الى نشوب حربين عالميتين . ان المملكة المتحدة بعملها هذا قد هدمت الاسس التى تقوم عليها الامم المتحدة . سواء كانت عمان دولة مستقلة أو غير مستقلة ، وسواء كان الامام صاحب السيادة أو العكس . وحتى لو فرضنا أن السلطان كان الحاكم الحقيقى لمسقط وعمان فلا يجوز للمملكة المتحدة أن تؤيده ضد أفراد شعبه أو تساعده لاعادة النظام والامن فى المنطقة . ان عالمنا فى هذه الحالة سوف يتحول الى عالم من الفوضى لو أن الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة أو الاتحاد السوفيتى . سمح لهم بأن يقوموا بتقديم مساعدات لاعادة النظام فى أية منطقة من العالم ، ان الامم المتحدة سوف تفقد فى هذه الحالة أسباب وجودها . ان استخدام القوة لا يمكن ان يتم الا من أجل قضية نبيلة وعادلة ويجب ان يقدم للشعوب ضد حكامها المستبدين والظالمين لا لحاكم عميل يقف فى وجه الحرية .

لقد نص ميثاق الامم المتحدة نصا صريحا فيما يتصل بعملية استخدام القوات المسلحة ، وأوضح الاحوال التى يصح فيها هذا الاستخدام . فلا يجوز استخدام القوة الا فى حالة الدفاع عن النفس بأوسع معانى الكلمة ، وأن يتم ذلك بصورة جماعية تحت اشراف الامم المتحدة . وعلى هذا الاساس يعتبر العمل الذى

تقوم به الامم المتحدة فى حد ذاته اجراءا دفاعيا ، ولا بد ان يكون تدخلها المسلح للدفاع عن وضع شرعى ، والا فستصبح الامم المتحدة داعية حرب واداة للحرب . والمسألة تغدو اكثر سوءا اذا ما قامت احدى الدول الاعضاء بمثل هذا التدخل .واسوأ من ذلك ان ترتكب التدخل المسلح دولة عضو فى مجلس الامن .

وهكذا فان القضية التى تفرض نفسها أمام الامم المتحدة ، هى مسألة هامة وملحة ، بحيث لا تترك اى مجال لقبول نصف حل أو صلح ابتر . انها مسألة نعم أو لا . اما ان المملكة المتحدة تملك حق التدخل المسلح لتأييد حاكم مسقط ، أو أنها لا تملك ذلك الحق ، فهذه هى المسألة برمتها . وبالنسبة للامم المتحدة فان الجواب اما أن يكون بالنفى أو بالايجاب .

فمن وجهة نظر القانون الدولى ، فان الاجابة على هذين السؤالين قد تجلت في أوضح معانيها ولا يجوز لاية دولة أن تقوم بتدخل مسلح للدفاع عن أى نظام ، سواء كان نظاما متداعيا أو ثابتا . وها هو السير « هارتلى شوكرس » أعظم حجة قانونية ، والذى كان يشغل منصب المدعى العام للمملكة المتحدة يقول بالحرف الواحد :

« المبادىء الثابتة فى القوانين الدولية أنه لا يجوز لاية دولة أجنبية أن تتدخل فى شئون دولة أخرى حتى ولو تم مثل هذا التدخل بناء على طلب من حكومة تحاول ان تخمد ثورة شعبية أو تمردا مسلحا أو تنفيذا لمعاهدة قائمة تجيز مثل هذا التدخل .. »

ويزيد الفكرة وضوحا « هايد » فى كتابه القيم عن القانون الدولى . ولمصلحة وفد المملكة المتحدة فانى أشير الى الصفحتين ٢٥٣ ، ٢٥٤ من المجلد الاول الذى يمكن به الحكم على التدخل البريطانى المسلح فى عمان من خلال البيان التالى :

« ولا يغير من الوضع القانونى كون التدخل قد حصل تنفيذا لمعاهدة ضمان ، أو تلبية لطلب من اى الطرفين لمثل هذا التدخل ، ان التدخل الخارجى ايا كانت الاسس الذى دعت اليه انما هو عمل موجه ضد قطاع من شعب دولة اجنبية ، مما يشكل انكارا لحقه فى ان يثور أو يقضى على ثورة ، او فى استخدام امكانياته للسيطرة على حكومة بلاده او اثبات تلك السيطرة » .

وهكذا أصبح هذا المبدأ القانونى قاعدة قانونية • أو بالاحرى أصبح بديهية من البديهيات البحتة . وحتى الصحف وقراء الصحف يعتبرون هذا المبدأ من القضايا المسلم بها : ان القراء ليسوا أقل اهتماما بالمسألة ، وان حكمهم عليها هو نفس الحكم • انهم لا يقرون لأية دولة بأن تتدخل تدخلا مسلحا فى أية منطقة خارج حدودها •

وقد كتب المستر « نيس » فى رسالة الى صحيفة « التايمز » اللندنية فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٧ يقول ما يأتى بالنسبة لقضية عمان :

« اذا أردنا أن تسود العالم مبادىء القانون ، فانه من المهم لكل حكومة من حكوماته أن تحترم مبادىء القانون الدولى السليمة وتتمسك بها • ان حكومة صاحبة الجلالة ــ بالعمل الذى قامت به فى عمان ــ قد خلقت سابقة قد تجيز لاية حكومة أخرى أن تبرر مبدأ التدخل المسلح •• »

ويبدو أن المواطن الانجليزى كان أكثر عقلا من حكومته فى اعطاء حكمه فى قضية عمان • أضف الى ذلك أن مسئولية المملكة المتحدة قد ساءت أكثر مما قدمته من تعليلات لعملية التدخل التى أقدمت عليها . لقد كان المستر « سلوين لويد » محاميا فاشلا عن قضية فاشلة ، فلكى يدافع عن تهم العدوان استعان بدفاع هو فى حد ذاته انتهاك أكثر منه دفاع • فقد ذكر المستر « سلوين لويد » فى بيان عن التدخل العسكرى فى عمان ادلى به فى مجلس العموم بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٢ جاء فيه :

« اننا لا نقوم بهذا العمل على أساس التزامات تفرضها معاهدة بيننا انه ليست هناك التزامات علينا بالنسبة للشئون الداخلية لسلطنة مسقط • ان علينا بعض الواجبات فيما يتعلق بالشئون الخارجية . اننا نقدم التأييد التام الذى يحتاج اليه صديق حميم، وهذا هو ملخص قصة المملكة المتحدة •

ونحن فى الامم المتحدة لا يهمنا أن نعرف من هم أصدقاء المملكة المتحدة الحميمون ومن هم اعداؤها الالداء . انها تستطيع أن تختار أصدقاءها كما أنها تستطيع أن توجه عدوانها الى من تشاء وكيف

تشاء ـ غير أننا يجب أن نتأكد من شيء واحد . وهو الا تسمح الامم المتحدة للسلام العالمي والاستقرار الدولي بأن يصبحا تحت رحمة صداقة أو عداوة المملكة المتحدة . ان الامم المتحدة يجب الا تتحمل عواقب ذوق المملكة فى اختيار أصدقائها . ان رغبة المملكة المتحدة فى اختيار أصدقائها وخصومها يجب الا تترك السلام العالمي تحت رحمة المملكة المتحدة ، وحتى المستر «موريس» المؤلف الذى رافق السلطان فى حملته على عمان سنة ١٩٥٥ لم يجد فى الصداقة « الانجلو مسقطية » مبررا قانونيا للتدخل البريطانى المسلح ، وعلى الرغم من أنه أغدق على سلطان مسقط لقب السلطان الانجليزى « المشرب » فانه عارض التدخل البريطانى بهذه العبارات الصريحة :

« اننى لم أكن مقتنعا كل الاقتناع بالشرعية التامة لعملنا . فقد كان حق السلطان فى اقصاء الامام موضع نزاع . ولا يمكن اطلاقا الادعاء بان موقف البريطانيين من هذه المسألة كان موقفا بريئا كبراءة الاطفال ، أو بهذه البساطة .. »

ومما لا شك فيه أن التدخل البريطانى لم يكن بأى حال من الاحوال أمرا بريئا وبسيطا ، انه انتهاك سافر مع سبق الاصرار . لقد أصبح الاعتداء على عمان من عادات المملكة المتحدة والتقاليد المحببة اليها . لقد أصبح طريق حياتها . ونظاما لسلوكها وتصرفاتها ويرجع الى احقاب واحقاب مضت . تدعى المملكة المتحدة أن حاكم مسقط الحالى كان فى حاجة الى المساعدة لانه صديق حميم مجرد صديق حميم .. لقد كان أبوه وجده صديقين حميمين أيضا . ومن أجل ذلك ساعدتهم المملكة المتحدة . ان سجل المملكة المتحدة فى هذه المنطقة يتلخص فى استراتيجية واحدة بعينها . وهى مساعدة الاسر الحاكمة ذات الاتجاه الانجليزى فى مسقط وحمايتها . ليس ضد اهل عمان فحسب بل ضد سكان مسقط انفسهم .

وعلى أى حال تجب الاشارة الى أن الاعتداء البريطانى ضد عمان الذى بدأ عام ١٩٥٥ لم يكن الاعتداء الاول والوحيد . بل انى لا اعتقد انه سيكون الاعتداء الاخير . ففى خلال المائة عام الماضية جاء البريطانيون لنجدة السلطان أكثر من ٤٤ مرة على وجه التقريب ،

بل اني اعتقد أن العدد يزيد على ذلك ، وارجو الا تعتبروهامبالغة مني ..

فى سنه ١٨٠٩ شن البريطانيون حملة مسلحة لتأييد سلطان مسقط ضد قبائل رأس الخيمة وغيرها من المناطق .ولان هذه الحملة قد فشلت فقد كررها الانجليز سنة ١٨١٩ وفرض البريطانيون حمايتهم على رؤساء قبائل الساحل . وقد أشار « لويمر » الى حادثة عجيبة وقعت في أثناء هذه الحملة . لقد قام الانجليز بعمليات سلب ونهب كبيرة . فقد عاد أحد الجنود من احدى الدوريات محملا بالغنائم مع انه لم يمض على هذا الجندى فى البلدة اكثر من يوم واحد فقط . ثم يأتى البريطانيون ليزعمــــوا أنهم قاموا بهذه الحملة لمكافحة القرصــــنة بالنســـبة للانجليز فانهم يرون أن القرصـــنة فى البحر عمل غير قانونى بينما يرون فى سلب ونهب الشعوب بأكملها عملا شرعيا ومسموحا به . واذا كان وفد المملكة المتحدة يرغب فى ان يعرف هذا الحادث فانى احيله الى لويمر فى المجلد الاول صفحة ٦٤٧ .

ومرة أخرى ارسل حاكم مسقط الى حاكم بومباى بتاريخ ٣٠ من يناير سنة ١٨١٠ النداء التالى :

« انى فى انتظار سفنكم وجيوشـــكم المظفرة تحت حماية السماء . »

وقد لبى البريطانيون هذا النداء ، لقد أرسلوا أساطيلهم وجيوشهم ولكنها لم تذق طعم النصر .

ففى عام ١٨٢٠ قام البريطانيون بمهاجمة الجانب الآخر من عمان في جعلان ، وذلك لتأييدهم لسلطان مسقط . ولكن البريطانيين والسلطان لاقوا هزيمة مذلة لهم ، ثم انتقموا لانفسهم فى حملة أخرى قاموا بها سنة ١٨٢٢ .

وفى معرض اشارة الكاتب « أورمسبى » الى هذه الهزيمة قال:

لقد أثارت أنباء هذه الكارثة ذهولا كبيرا في الهند . وان تاريخنا الحربى فى الهند لا يعرف هزيمة كهذه الهزيمة . بل اذا نظرنا الى

تاريخ حملاتنا الحربية في الهند فاننا نرى أننا كسبنا على طول الخط ، وضد قوى متفوقة علينا . بينما بالنسبة لهذه المعركة فقد كان عدد جنودنا يساوى عدد القبائل التى كانت تقاومنا ، هذا بالاضافة الى مساعدات السلطان العسكرية لنا » • لقد كانت تلك هزيمة بالاعتراف أيضا •

فى ثلاثينات القرن الثامن عشر دافع الانجليز عن سلطان مسقط فى مسقط ذاتها التى تعتبر معلقة على الساحل • لقد قال أحد الموظفين البريطانيين المعاصرين : ان سلامة مسقط فى سنة ١٨٣٠ قد ضمنت بشروط ، وأن المدينة قد أنقذت عن طريق تدخل حكومة المملكة المتحدة • وفى سنة ١٨٣٢ حينما صممت الحكومة البريطانية على الاحتفاظ بالسلطان أرسلت قوة بحرية الى مسقط لتحميه ، وفى سنة ١٨٣٤ وجدت بريطانيا نفسها مضطرة الى ممارسة نفوذها لتكبح جماح امام عمان ، وأعلنت ان أية اعتداءات جديدة على أراضى السلطان سوف تعتبر عملا ضد الحكومة البريطانية •

وفى عام ١٨٦٦ قام الطراد البريطانى « هافلان » بقذف عدة نقط على الساحل وذلك انتقاما من الشعب العمانى الذى أعلن الثورة ضد السلطان ، وفى عام ١٨٦١ أعلن الانجليز استعدادهم لمساعدة السلطان بتقديم مساعدات عسكرية من جانب الأسطول البريطانى بالاضافة الى المساعدة المالية التى كانوا قد تعهدوا بها •

وفى سنة ١٨٧٧ ، حينما احتلت قوات الامام أجزاء مسقط نفسها تدخل الطراد البريطانى « ميتزار » وأطلق النار على الغزاة ، وقد نجا السلطان بأعجوبة بل نجت السلطنة بأعجوبة .

وفى شهر أكتوبر سنة ١٨٣٣ ظهر الطراد البريطانى «فيلوسل» على ساحل عمان وأمطر القوات العمانية بوابل من قذائفه ، وبهذا العمل دعم عرش السلطان المتداعى •

ففى سنة ١٨٦٦ أصدرت الحكومة البريطانية بيانا رسميا أعربت فيه عن تصميمها على تقديم كل تأييد فعلى للسلطان فى حالة تعرض مسقط للهجوم •

وفى يونيو ويوليو سنة ١٩١٣ ارسلت الحكومة البريطانية

فصيلة من الجيش الهندى اتخذت لها مراكز فى مسقط ، وذلك لدعم حكم السلطان .

وفى نوفمبر سنة ١٩١٤ وصلت قوات هنديه أخرى لتعزيز القوات السابقة . ولم تتمكن هذه القوات من وقف زحف القوات العمانية على مسقط قبل عام ١٩١٥ بعدأن تكبدت الأولى خسائر جسيمة ..

وفى عام ١٩١٥ أى فى خلال الحرب العالمية الاولى . ازداد الموقف خطورة . لقد كانت قوات الامام مصممة على غزو مسقط، وكان السخط على السلطان شديدا ، مما دعا اللورد « هاردنج » الى القيام بزيارة مسقط ، ونصح السلطان بالدخول فى صلح مع الامام . وكان مما قاله ، ان الانجليز لم يكونوا يستطيعون أن يدافعوا عنه الى أجل غير مسمى ، وقد أوجز المعتمد البريطانى فى مسقط الوضع يومئذ فى العبارات التاليه :

١ ـ لقد كان مفتاح الموقف فى أيدى الثوار . وذلك باحتلالهم لوادى « سمايل » وحصنها مما كان يعتبر ضروريا لانتعاش تجارة مسقط .

٢ ـ لقد اصطبغت الثورة بصبغة دينية . وكان الامام ينادى بالجهاد ، وبالاضافة الى ذلك فقد قتل جنودنا عددا كبيرا من الثوار فى الهجوم الفاشل الذى وقع فى شهر يناير ، مما أدى الى اثارة الشعور ، لدرجة قد يتعذر معها تلطيف الجو .

٣ ـ لم يكن من المحتمل أن تنجح فكرة تقديم مخصصاتمالية للثوار ، وقد لا يستطيع الامام قبول مثل هذه المخصصات بسبب المانع الدينى من ذلك ، فى حين يتمتع الزعيمان الآخران بدخل طيب بحكم مركزهما الحالى ووضع أيديهما على اراضى الدولة فى الداخل .

٤ ـ ان تجريد الحامية من قوتها الأساسية سيترك السلطان بدون حمايه ، لأن قطع الاسطول البريطانى ليست ، كما كانت أيام الحرب ، على بعد أمتار من مسقط .

لقد أشرت الى هذه البيانات لكى أثبت ان البريطانيين أنفسهم

حينما يثوبون الى رشدهم كانوا يستنكرون العمل العسكري ويعتبرونه سياسة مقدرا لها الفشل ٠

غير ان التصرف الهادىء الرزين هذا لم يستمر الانجليز في السير عليه طويلا بعد الحرب العالمية الثانية فقد أخذ مركز السلطان ينهار بحيث اضطر الانجليز الى التدخل لانقاذ الموقف ٠

وعلى رأى « برترام توماس » وزير خارجية والد السلطان الحالي في كتابه المسمى « الحكم العربي » اتخذت مساعدة الانجليز لسلطان شكلا آخر يتمثل في منحه قرضا من حكومة الهند ، وذلك لسد الديون المتراكمة عليه ، ولاقامة فرقة من العساكر المشاة تحت قيادة ضابط بريطاني ، ولهذا الغرض عين ضابط بريطاني في منصب ( وزير للسلطان ) وهكذا يغدو تاريخ المملكة المتحدة في المنطقة سلسلة من الحملات العسكرية لتأييد أصدقائها سلاطين مسقط ضد أعدائهم أئمة عمان ٠ وهو لايزال اليوم كما كان سابقا ٠

وتكشف سجلات الحكومة البريطانية في بومباى عن أن حملات القوات البريطانية على عمان كانت تهدف الى ضمان عدم تحول حليف طيب الى عدو خطير ، أي نفس السياسة بتعبير آخر ، كما حددها المستر « سلوين لويد » في مجلس العموم حين وصف العملية البريطانية بانها مساعدة من بريطانيا لصديق حميم ٠

ويجب على أن اعترف ، دون أن أقدم أي اعتذار ، بأن هذا السرد طويل لقضية عمان ٠ غير ان تاريخ المملكة المتحدة الطويل في هذه المنطقة ، الذي امتد زهاء قرنين ، هو الذي اضطرني الى أن أتكلم ساعتين ٠ فليس هناك ما يعتبر مبالغا فيه فيما يتصل بقضية عمان ، ان العدوان البريطاني الذي بدأ سنة ١٩٥٥ ليس الا مرحلة واحدة في السياسة البريطانية ، ويجب أن ينظر الى المسألة من أوسع زواياها ٠ ان المطامع البريطانية ونواياها العدوانية قد ظلت كما هي لا تتغير ٠ لقد تغيرت الاحتياجات البريطانية بتغير الوقت غير أن تصميم البريطانيين على السيطرة على عمان واستغلال مصادرها لم يتغير ٠ كانت عمان في البدء ضرورية لمطالب الدفاع عن مواصلات الامبراطورية بطريق الهند ٠ وحينما تحررت الهند كانت عمان ضرورية للانجليز بسبب ما فيها من مناجم الفحم وغيرها من الثروات المعدنية ، وأخيرا حينما كسب الحلفاء الحرب العالمية الثانية فوق

بحر من البترول وقعت عمان ضحية الخطط البريطانية فى معركة البترول واحتكاره .

ان وفد المملكة المتحدة فى معارضته لادراج القضية قد انكر انكارا واضحا كون النفط جزءا فى الصراع . غير أن الحقيقة البسيطة هى أن الاعتداء على عمان كان جزءا من الحرب من أجل البترول ومن أجل البترول وحده . ويثبت هذا أنه بمجرد ان استولى البريطانيون على « نزوى » عاصمة عمـــان أرسلوا الى المنطقة رجالهم ومعداتهم البترولية وبدأ الحفر . ففى يوم ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٧ بالذات خرجت الصحف العالمية بعناوين متشابهة . فقد تصدرت صحيفة « النيويورك تايمز » الامريكيه بالعبارة : « النزاع فى عمان يثير مخاوف بريطانيا من أجل البترول » فى حين صدرت « الهيرالد تربيون » الامريكية بالعنوان التالى : « عمان الطريق الى البترول » اما مجلة « نيويورك تايمز جورنال » فكتبت تقول : « الصراع من أجل البترول وراء الثورة فى عمان »

قد تستطيع بريطانيا أن تنكر هذه البلاغات الصحفية ، غير أن الذى لا تستطيع انكاره هو وجود شركة بريطانية تدعى « شركة تنمية بترول عمـــان المحددة » المتفرعة من شركة بترول العراق . فحينما تكون لديكم شركة عمان المحددة فان البترول يصبح بالتأكيد هو المسألة . ان التنقيب والحفر لا يجريان فى استراليا .

ان هذا مجرد محاولة لتنبيه المملكة المتحدة حتى لا تخونها الذاكرة واذا ما اعتبرنا البترول هدفا أصبح من الضرورى تطرية ذاكرة المملكة المتحدة .

ولن يفيد المملكة المتحدة بأى حال من الاحوال أن تتستر وراء برقع من الانكارات . اذ أن جشع الانجليز فى البترول لا ينحصر داخل أعمدة الصحف الامريكية . بل تردد أيضا فى أروقة مجلس العموم ففى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٩ احتج المستر « فيليب بنويل بيكر » عضو البرلمان البريطانى على تدخل الحكومة البريطانية المسلح بهذه العبارات الساخطة : « لماذا هذه الحكومة مترددة فى الاعتراف بأن العمليات الحربية فى عمان لها صلة بالبترول » وكل شىء فى الجزيرة العربية له علاقة بالبترول . وبالطبع فان الدوافع وراء

العمليات الحربية فى عمان هى البترول ، ان المعاهدة التى حققت استقلالا داخليا لعمان قد ظلت سارية المفعول مدة ٥٣ عاما » وحتى سنة ١٩٥٥ لم تكن حكومة السلطان لتتدخل فى شئون عمان الداخلية وكان السلام يخيم على المنطقه . ثم ظهر الأمل فى البترول ، لقد قرر الامام أن التنقيب والحفر عن البترول فى عمان موضوع داخلى يعود اليه نفسه . ولكن السلطان الذى تراوده احلام الثروة والامل فى أن يصبح فى عداد أصحاب الملايين ، كان له راى مخالف لهذا الرأى تماما . أما نحن فقد ظاهرنا السلطان عن طريق القوة البريطانية المسلحة .

ان العبارة الاخيرة : « أما نحن فقد ظاهرنا السلطان عن طريق القوة البريطانية المسلحه » هى كنه القضية التى نحن بصددها .

لا شك فى أنه مما يعضد ويقوى من آمال شعب عمان أن يجدوا من ينبرى للدفاع عنهم واستنكار العدوان البريطانى على بلادهم فى البرلمان البريطانى . غير أن الأمل الوحيد للشعوب المكافحة هى الامم المتحدة كمنظمة دولية يهمها اقرار السلم وتحقيق العدالة والدفاع عن قضية الحرية والاستقلال .

لهذا عرضت هذه القضية من أجل تحقيق هذه الاهداف .

ان شعب عمان لا يطالب بشىء ليس له حق فيه ، انه لا يطالب باكثر من الحريات الاساسية التى نص عليها ميثاق الامم المتحدة . ومن أجل تحقيق هذا الغرض لم يدخر العمانيون وسعا فى اللجوء الى الوسائل السلمية المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة . أما كونهم يخوضون الآن معركة مسلحة فان ذلك هو نتيجة للعدوان المسلح الذى وقع عليهم والذى نظمته المملكة المتحدة ومولته وسلحته . ولولا الغارات البريطانية على عمان لكان العمانيون يعيشون فى سلام فى بلادهم ، يقومون بتنمية اقتصادياتهم ويستغلون مصادرهم الطبيعية . ولكن بدلا من ذلك وبسبب الاعتداء البريطانى والمطامع البريطانية فان عمان اليوم ميدان حرب ، وشعبها يخوض حربا استقلالية وزعماؤها اما فى السجون أو المنافى .

غير أنى يجب ان أحذر اللجنة من الوقوع فى أى سوء فهم للموضوع الذى نعرضه عليكم . صحيح أن هذه القضية تأتى الى الجمعية العمومية للمرة الاولى ، غير أنى أود ان أؤكد أن جامعة الدول

العربية بل والامام نفسه لم يتأخروا قط عن محاولتهم فى الوصول الى حل سلمى مع المملكة المتحدة .

ففى أكثر من مناسبة أعربت الدول العربية ، عن طريق بعثاتها الدبلوماسية فى لندن ، عن قلقها الشديد بشأن الوضع فى عمان . فى حين عرضت بعض الدول مساعيها الحميدة . غير ان لندن ظلت متصلبة ومتعنتة . ان هذا يظهر بوضوح ان المملكة المتحدة ضد السلام . وفى عام ١٩٥٧ حينما تدهور الموقف فى عمان عرضت الدول العربية القضية فى مجلس الأمن . وقد اعانت المملكة المتحدة فى ذلك الوقت فى مناهضتها للقضية من وراء الكواليس مما ادى الى تجنب بحثها استنادا الى اسباب فنية .

أما فيما يختص بالامام فانه لم يفوت أية فرصة للعمل من أجل حل كريم يعترف باستقلال بلاده وسيادتها وكما شهدت بذلك صحيفة « النيويورك تايمز » فى ١٣ من اغسطس سنة ١٩٥٩ « بأن الامام لا يمانع فى الوصول الى حل سلمى بالمفاوضات اذا ما اظهر البريطانيون أنهم مخلصون فى رغبتهم للتفاوض معه » .

لقد كان هذ موقفا نبيلا من الامام . لقد كان نبلا وتسامحا . فقبل ثلاثة شهور من ذلك كان البريطانيون يقيمون مزاداً دوليا على رأسه فقد نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية فى ٣ من ابريل ١٩٥٩ بيانا للحكومة البريطانية جاء فيه انها ستكافىء كل من يأتيها بالامام واخيه الاصفر ، بمبلغ ١٣ الف ريال نمسوى ، و ٥٠٠٠ ريال لمن يقبض على شيخ بنى ريام ، وقد كان هذا عرضا جديا فان العملة المعروضة هى الريالات النمسوية والعملة البريطانية تعتبر عملة بائرة فى هذه المنطقة .

وعلى أى حال فان جرح كبرياء الامام بهذه الصورة لم يؤثر فيه . لأنه كامام قد نذر نفسه للدفاع عن شعبه حتى الموت . وانه كلما لاح له بريق أمل فى المفاوضات لا يرفض مثل هذه الفكرة على شرط أن تقوم على أساس حق شعبه الطبيعى فى الحرية والاستقلال .

ففى يوليو ١٩٥٩ ــ وعن طريق بعض الرسل الذين لا داعى لذكر اسمائهم ــ أعرب البريطانيون عن رغبتهم فى الدخول فى

مفاوضات مع الامام ، وقد رحب الامام بالفكرة ، وقام المعتمد البريطاني في البحرين بمباشرة الامر .

وفي أول الامر أصر البريطانيون على وجوب وقف اطلاق النار من جانب الامام قبل الدخول في المفاوضات ، وبعد أن تشاور الامام مع بقية الزعماء قرر رفض هذا الشرط .

وظلت الامور على هذا النحو حتى يونيو ١٩٦٠ يتخللها وصول بعثات وساطة من جانب الانجليز ، وأخيرا سحب الانجليز شرطهم الأول الخاص بوقف القتال ، غير أنهم أصروا على معرفة شروط الامام. وفي كلمات صريحة أوضح الامام للرسل البريطانيين بأنه يطلب عودة الامور الى ما كانت عليه قبل العدوان ، والاعتراف باستقلال عمان ، وسحب القوات البريطانيه من أراضي عمان .

وفي يوليو ١٩٦٠ وصل مبعوث موفد من المقيم السياسي البريطاني في البحرين ليخبر الامام بأن المملكة المتحدة راغبة في أن تقابل نائب الامام في جنيف ، حتى يتمكن الجانبان من الاطلاع على آراء بعضهم البعض ويتفقا على أساس للمفاوضات المقبلة .

وقد أسفرت هذه الاتصالات عن الاجتماع الذى عقد في بيروت يوم ١٧ من يوليو ١٩٦٠ الذى حضره من جانب الانجليز المستر « نورمان » المعتمد البريطاني بالنيابة . ومثل جانب عمان وفد برياسة أمير الجبل الاخضر .

وفي هذا الاجتماع تقدم الوفد العماني بالشروط الآتية كأساس للمفاوضات :

١ ـ الرجوع الى الاوضاع التي كانت سائدة قبل العدوان ، والاعتراف بحق الشعب العماني في الاستقلال .

٢ ـ سحب القوات البريطانية .

٣ ـ اطلاق سراح السجناء السياسيين .

٤ ـ دفع تعويضات لعمان عن الخسائر والأضرار التي تكبدها العمانيون .

وقد افترق الجانبان للتشاور . وفي ديسمبر ١٩٦٠ عاد

مبعوثو الانجليز للاتصال بالامام معربين عن استعداد المملكة المتحدة لبدء المفاوضات . ولكن على شرطين : الاول - وقف القتال . والثاني - سحب القضية من جدول أعمال الامم المتحدة . أما بالنسبة للشرط الاول فقد أجاب الامام بأنه اذا انسحبت القوات البريطانية من عمان فان القتال سيتوقف بصورة تلقائية . أما بخصوص الشرط الثاني فقد أوضح الامام أن اللجوء الى الامم المتحدة هو اجراء عادي وعادل وسلمي ، وأنه ليس ثمة معنى لسحب الشكوى من المنظمة فقد أسست بصورة رئيسية لدعم الحلول السلمية للمنازعات الدولية .

وأخيرا ، ونتيجة للاتصالات ، تقرر أن يعود الطرفان الى الاجتماع في بيروت يوم ٤ من يناير ١٩٦١ لبدء المفاوضات . وقد عقد الاجتماع في مقر الوفد العماني ببيروت ، وحضره المستر « جون دى سنفا » رئيس البعثة السياسية في دار المقيم السياسي بالبحرين .

وكما كان في الاجتماع السابق بادر الوفد العماني الى تأييد موقفه ، وافترق على أثره الطرفان للتشاور . ثم عاد الطرفان للاجتماع بعد أن تمت اتصالات جديدة لهذا الفرض . وقد عقد هذا الاجتماع في « شتورة » بلبنان يوم ٢٤ من فبراير ١٩٦١ وقد قدر لهذا الاجتماع بأن يكون الاجتماع الاخير بين الطرفين .

يا سيدى الرئيس : لقد توقفت المحادثات . ومسئولية ذلك تقع على كاهل المملكة المتحدة ، وقد اكدت هذه المحادثات ما لم تؤكده من قبل أن بريطانيا العظمى ما زالت تحلم تحت كابوس الاستعمار .

وقد بادرت محطة الاذاعة البريطانية الى تشويه اجتماعات بيروت وهكذا فعل الناطقون باسم حكومة المملكة المتحدة .

على انه مهما تكن امكانيات المملكة المتحدة في مجال الدعاية فان الحق أقوى من أن يقضي عليه ، كما لا يمكن تضليل الرأى العام الدولي . واذا كانت محادثات بيروت قد حققت أى شيء فانها قد فضحت اطماع الحكومة البريطانية فضحا تاما . وجردت الخطط البريطانية حتى اخمص قدميها وكشفتها على حقيقتها .

ففي المقام الاول قاومت المملكة المتحدة المشروع العماني الخاص بمبدأ الاعتراف باستقلال عمان كأساس لمفاوضات . وبهذا الاعتراف

فقدت المفوضات أساسها الجوهرى • ان استقلال عمـــان حقيقة تاريخية ولا يمكن التوصل الى أى حل سلمي بغير الاعتراف بحق العمانيين فى الحرية والسيادة •

وفى المقام الثانى أصر البريطانيون بأن الامامة كنظام يجب التخلى عنها • ومثل هذا الشرط شرط غير قانونى ولا يمكن قبوله باى حال من الأحوال ، لأن الامامة هى الرمز المقدس للعمانيين وانهم لن يقبلوا أى تدخل فى شئونهم • ان الامامة فى عمان نظام دينى ومدنى وترمز الى سيادة الدولة وتعبر عن ارادة الشعب • ولانهـــا كانت العقبة الوحيدة فى طريق الاستعمار البريطانى فقد حاول البريطانيون ازالتها من طريقهم •

ومن أجل هذا فان العمانيين شديدو التمسك بالامامة بوصفها درعا لحريتهم وسيادتهم •

ومن ناحية ثالثة ، أبدى البريطانيون قبولهم بعودة الامام وزعماء عمان الى مواطنهم . غير أن هذا العرض لا يمكن ان يغرى هؤلاء الزعماء بالعودة • ان الصراع لا يقوم على أساس عودة الزعماء الى بلادهم بل على أساس عودة الحرية الى عمان . وعودة كيانها الدولى لتمارسه كامل الممارسة • هذه معضلة المعضلات يا سيدى الرئيس أولا وأخيرا •

وفى المقام الرابع أصر الانجليز على اعتبار معاهدة « السيب » ملغاة . ان معاهدة الســيب قد ابرمت بين سلطان مسقط وامام عمان بوســـــاطة البريطانيين - ولا يمكن الغاؤها الا على أساس التراضى ، وبعد أن تعود الامامة الى ممارسة كامل ســـيادتها . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يمكن النظر فى مثل هذه المسائل . وفى ١٢ من اغسطس ١٩٥٧ اعلنت وزارة الخـــارجية البريطانية انه نتيجة لثورة الامام فان معاهدة الســـيب قد أصبحت ملغاة . وعلى الرغم من ان هذا يثبت ان الانجليز هم الطرف الحقيقى فى النزاع . فان هذه المعاهدة لا يمكن ان تفقد شرعيتها لمجرد رغبة طرف واحد فقط ، واننـــا لا نستطيع ان نعيد كتابة القـــانون الدولى ليتمشى ومصالح المملكة المتحدة ويحقق رغباتها !!

هذه هى الاسباب التى أدت الى الاطاحة بفكرة المفاوضاتوبسبب

هذا الفشل الذى يجب أن يرشد الامم المتحدة الى الطريق السوى فان على الامم المتحدة أن تنجح حيث فشلت محادثات شتوره · اننا لم نأت الى الامم المتحدة لنستصدر منها استنكارا للمملكة المتحدة ،كما أننا لا نبغى أن نوجه الاهانة للمملكة المتحدة أو نجرح شعورها ·غير أننا لسنا على استعداد لأن نتخلى عن حقوق شعب عمان أو نتهاون فى الدفاع عن قضية عمان ، لقد جئنا نطلب حلا سلميا كريما ، حلا يتفق مع ميثاق الامم المتحدة ·

وكما عبر «الفايكونت ستانكيت» أمام مجلس العموم البريطانى يوم ١٩٥٧/٧/٢٤ « انه من الواضح اننا ( نحن البريطانيين ) قد غزونا عمان » ان عمان هى فريسة الغزو الآن ·

ومن هنا ينبغى أن تكون نقطة البدء فى أعمالنا بالامم المتحدة، فيجب أن ندرس القضية باعتبارها غزوا مسلحا ، وعلى هذا الاساس يجب علينا أن نبحث حلا لها · وهذا الحل يمكن أن يتحقق فى الأسس الآتية :

١ ـ يجب وقف العدوان على عمان · وأن تسحب القوات البريطانية من عمان ، وأن تخلى جميع القواعد العسكرية بها ·

٢ ـ الاعتراف بحق العمانيين فى الاستقلال والسيادة ، وأن يوضع موضع التنفيذ ·

٣ ـ يجب اطلاق سراح السجناء السياسيين .

٤ ـ يجب حث الطرفين على التفاوض للوصول الى حل سلمى على أساس حق الشعب العمانى فى الحرية والاستقلال ·

هذا هو الطريق الأمثل ليتحقق السلام فى عمان ، كما نعتقد ، ويجدر بالمملكة المتحدة أن تسلك هذا الطريق اذا كانت حقا ترغب فى اصلاح العلاقات بينها وبين العالم العربى · لقد كانت المغامرة البريطانية فى عمان مغامرة فاشلة · لقد قامت تلك المغامرة على سوء تقدير وسوء فهم · فقد وصف بلاغ رسمى أصدرته الحكومة البريطانية عشية الغزو بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢٧ فى العبارات التالية :

« ان هيبة بريطانيا فى الخليج العربى تتعرض للخطر فى

اللحظة الراهنة فلو أخفقت بريطانيا فى اخماد هذه الثورة فلسوف يقضى علينا فى الخليج • ان بريطانيا تملك ثروة بترولية هائلة فى الخليج العربى •• »

وباستثناء عملية الغزو ، التى شنها الانجليز على امامه عمان ، فان هذا البيان يحوى قدرا كبيرا من الحقيقة •

ان المصالح البريطانية – وأنا اتكلم هنا عن المصالح الشرعية فقط – يمكن انقاذها أو تدميرها ، وان بريطانيا هى وحدها التى تستطيع أن تنقذ مصالحها هذه أو تسعى الى تدميرها •

انه يمكن القضاء على بريطانيا فى الخليج العربى ، وأن الخليج هو محور الاقتصاد البريطانى ، غير أن غزو عمان ليس هو العامل الذى يجنب بريطانيا هذا المصير ، بل ان هذا الغزو هو الذى سيجلب الدمار للمصالح البريطانية جميعاء لا فى عمان وحدها ولكن فى المنطقة بأسرها •

وأخيرا وليس آخرا تبرز قضية الأمن والسلام فى المنطقة ، ان سلام العالم أعم من ثروة البترول وهذه هى النقطة التى تواجهها الامم المتحدة ، والحل لا يحتاج الى معجزات •

فيوم تنسحب بريطانيا من عمان ، وفى المدى البعيد ، يوم تجلو بريطانيا عن جميع شواطىء الجزيرة العربية ، فلن تصان مصالحها الشرعية فحسب ، بل ان ذلك سيساهم مساهمة عظمى فى اقرار السلام العالمى ، السلام القائم على العدل •

هذه هى الغايات التى عرضت من أجلها قضية عمان على الأمم المتحدة ، والى هذه الغايات يجب أن تتوجه جهود الأمم المتحدة فى تأييد قضية السلام والعدل •

ولكن الجمعية العامة لم تصل الى قرار فى هذه الدورة « أى فى ابريل سنة ١٩٦١ » بسبب طلب مندوب الهند تأجيل الموضوع الى الدورة التاليه •

وفى ٢٢ من نوفمبر ١٩٦١ وقف المندوبون العرب فى الجمعية العامة : يندون بالاستعمار وأساليبه ، ويتطرقون الى قضية عمان •

وقد وافقت اللجنه السياسيه فى الامم المتحدة فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ـ على الرغم من الاعتراض البريطاني ـ على اقتراح تقدم به مندوبو ( ١١ ) دولة عربية كلها أعضاء فى الامم المتحدة ، يطالب اللجنة السياسية بالبحث فى قضية عمان ، وحدد لذلك موعدا هو مطلع الاسبوع الثانى • وفى ٢٧ نوفمبر بدأ البحث فى القضية العمانية ، وتحدث السيد أحمد الشقيرى باسم ١٤ دولة هى : افغانستان وأندونيسيا والسودان والعراق والجمهورية العربية المتحدة وسوريا ولبنان وليبيا ومالى والمغرب والعربية السعودية واليمن ويوغوسلافيا •

وقال انه يقدم باسم هذه الدول جميعا مشروع قرار يدعو الى الاعتراف بحق الشعب العمانى فى الاستقلال ويطالب بانسحاب القوات البريطانية من اماكن عمان •

كما يدعى جميع الفرقاء المختصمين « الى السعى ـ بالطرق السلمية ـ لتسوية خلافاتهما بغيه اعادة الاوضاع الطبيعة الى عمان • »

كما يطالب الجمعية العامة للامم المتحدة ، بأن تعرب عن قلقها البالغ ، للوضع فى عمان ، وأن تؤيد بيانها ، الذى اتخذته فى العام الماضى ، بشأن حق جميع الشعوب فى الحياة الحرة •

وحين بدء الجلسة ، طلب المندوبون العرب ، دعوة مندوبى عمان الى اللجنة الخاصة ليستمعوا الى مناقشاتها ، كما طلبوا السماح للوفد العمانى ؛ الذى يرأسه الشيخ سليمان بن حميرا أمير الجبل الاخضر ، بالكلام فى اللجنة • فاعترض على ذلك المندوب البريطانى وأيده المندوب الامريكى واسرائيل وبعض الدول المتشيعة لسياسة الاستعمار •

ودارت معركة جدل عنيفة فى الجلسة الاولى ؛ اسفرت عن الاقتراح عن دعوة الوفد العمانى ، وخصوصا أن لمثل هذه الدعوة سوابق كثيرة فى تاريخ الامم المتحدة • ففاز الاقتراح بالاغلبية • ودعى الوفد العمانى الى الجلسة •

وبعد انتهاء خطب الوفود عقدت اللجنة اجتماعا فى ٤ من

ديسمبر ١٩٦١ واقترعت الى جانب المشروع وأقرته بأغلبية ٣٧ دولة مؤيدة و٢١ دولة معارضة وامتناع ٢٩ دولة عن التصويت وتغيب مندوبو ١٥ دولة عن الجلسة • وهكذا سقط الاقتراح مؤقتا واجلت القضية برمتها الى دورة مقبلة •

وفي ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢ وافقت اللجنة السياسية للجمعية العامة للامم المتحدة على مشروع يسلم بحق الشعب العماني فى الاستقلال وتقرير المصير وسحب القوات الاجنبية من الأراضي العمانية • وتمت الموافقة بأغلبية ٤١ صوتا ضد ١٨ وامتناع ٣٦ عن التصويت •

وبعــــد ••

ان المناقشات الدوليه وحدها •• لا تحل مشاكل الحرية •• وانما تساعدها على أن تمضى فى الطريق لايجاد حل عادل •

ان الحل الحقيقى والدائم هو الذى يتفق مع آمال الشعب العربى فى عمان •• الحل الذى يؤمن لهم كامل حقهم فى الحياة الحرة الكريمة ، وحق تقرير المصير •

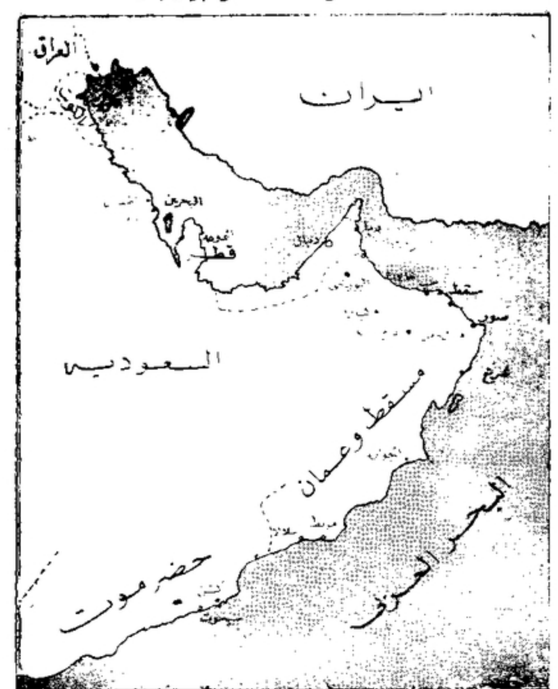
انه يأتى من عمان ذاتها ••

يأتى من كفاح الشعب العمانى ، فى الجبل الاخضر ، وفي مناطق الشرقيه ، ونزوى وغيرها •• يأتى كفاح الشعب العربى فى الوطن العربى الكبير لتأييد اخوتهم فى عمان والوقوف الى جانبهم والأخذ بيدهم ••

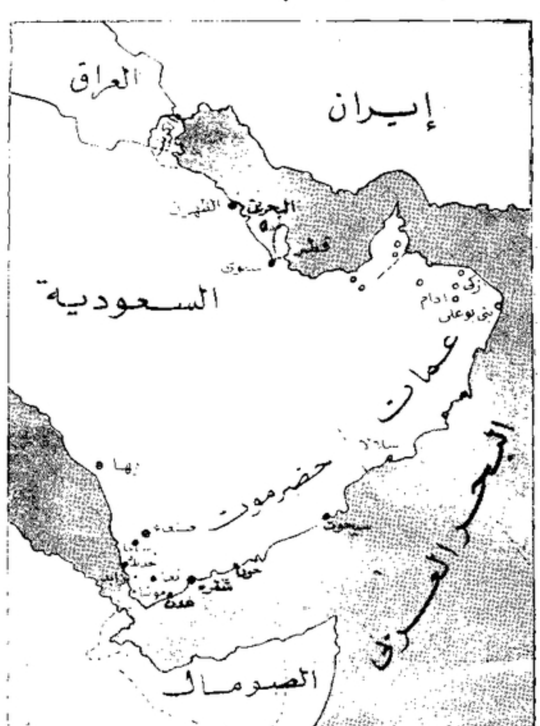
الكفاح مع عمان •• ذاتها •• الى مديد العون المادى والادبى فى معركتها من أجل الحرية والاستقلال •

ان معارك الحرية لا تتجزأ . ولذلك يجب على الدول العربية ، والدول الاسيوية والافريقية ، والدول المحبه للسلام والحريه فى العالم أن تقف مع شعب عمان العربى فى كفاحه لتحرير بلده ، من الاستعمار البريطانى ولتعود ارض عمان وخيراتها لصاحبها الشرعى .. الشعب العمانى ..

## مسقط وعمان ..والبوريمي



# شبه الجزيرة العربية والبحر العربى



# أهم المراجع


١ ـ تحفة الاعيان بسيرة أهل عمان    تأليف نور الدين عبد الله حميه السالمى

٢ ـ مقدمة ابن خلدون

٣ ـ ابن الاثير ( جزء ٥ ، جـ ٨ )

٤ ـ القضية العمانية    تأليف فيصل على فيصل

٥ ـ سلطان واستعمار    تأليف فيصل على فيصل

٦ ـ قضيه عمان فى المجال الدولى    تأليف محمد على الزرقا

٧ ـ عمان قديما وحديثا    تأليف محمد على الزرقا

٨ ـ المشكلات العالميه المعاصرة    تأليف حمدى حافظ ومحمود الشرقاوى

٩ ـ منشورات مكتب امامه عمان بالقاهرة ودمشق

١٠ ـ جزيرة العرب    جان جاك بيربى ترجمة نجدة هاجر سعيد الغز



ونتقدم بأعمق الشكر للاخوة أعضاء مكتب امامة عمان بالقاهرة لما بذلوه من مساعدات قيمه ، لتسهيل حصولنا على معظم هذه المراجع .

فهرس




الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠١١٤